جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل- كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الاوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٧٩-١٩٨٩)

اطروحة تقدمت بها الطالبة

هاجر خضر محمد النصراوي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل وهي جزء من متطلبات

نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر

بإشراف

الأستاذ الدكتور

نعيم جاسم محمد الدليمي

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور

صدق الله العظيم

(سورة الملك / الأية ١٥)

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الأطروحة الموسومة (الاوضاع الاقتصادية في ايران ١٩٧٩-١٩٨٩) التي قدمتها (هاجر خضر محمد النصراوي) جرى تحت أشرافي في كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر.

التوقيع :
المشرف : أ.د. نعيم جاسم محمد الدليمي
التاريخ : / / ٢٠٢٢

توصيات رئيس قسم التاريخ
بناء على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع
أ. د. محمد عبد الله المعموري
رئيس قسم التاريخ
/ /٢٠٢٢

إقرار المقوم اللغوي

اشهد إن هذه الأطروحة الموسومة (الاوضاع الاقتصادية في ايران ١٩٧٩-١٩٨٩) قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت موهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسهولة الأسلوب وصحة التعبير .

التوقيع :

الاسم :

إقرار المقوم العلمي

اشهد إن هذه الأطروحة الموسومة (الاوضاع الاقتصادية في ايران ١٩٧٩-١٩٨٩) قد راجعتها من الناحية العلمية وأصبحت مؤهلة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم :

الإهداء

إلى من كنت له عبداً... ربي

إلى

من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... نبي الرحمة

ونور العالمين

رسولنا محمد واله الطاهرين (صلى الله عليهم أجمعين)

إلى

معز الأولياء ...ومذل الأعداء ...ووارث الأنبياء ...وخاتم

الأوصياء

القائم المنتظر (عجل الله فرجه الشريف)

إلى

أرواح جميع الشهداء الذين سقطوا على أرض الوطن دفاعا

عنه

الى

ارواح احبابي امي وابي واخي

أهدي ثمرة جهدي المتواضع....

شكر وأمتنان

الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويجازي كرمه ، والصلاة والسلام على رسول رب العالمين محمد واله الطيبين الطاهرين ،وعلى من اقتدى بهديهم وسار بنورهم إلى يوم الدين.

يشرفني أن أتقدم بفائق الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الاستاذ الدكتور نعيم جاسم محمد ،لما قدّمه لي من توجيهات علمية رصينة، وإرشادات سديدة ،كان لها الأثر الكبير في إنضاج الأطروحة وإكمالها على أحسن وجه.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى اساتذتي في المرحلة التحضيرية، وأخص بالذكر منهم الاستاذ الدكتور كريم مطر الزبيدي، والاستاذ الدكتور ماجد محيي الفتلاوي ،والاستاذ الدكتور علي هادي المهداوي، والاستاذ الدكتور عصام عبد الحسن نومان الدليمي والاستاذ الدكتور احمد يونس والاستاذ الدكتور حسن الطائي والاستاذ الدكتور يحيى كاظم المعموري، والاستاذ الدكتور فؤاد طارق العميدي والاستاذ الدكتور وفاء كاظم ماضي، والاستاذ الدكتور صلاح خلف مشاي والاستاذ المساعد الدكتورحامد عبد الحمزة والاستاذ الدكتور مشتاق طالب الخفاجي

وشكري وتقديري إلى عائلتي التي كانت سنداً لي طوال مدة الدراسة

وختاماً أشكر كل من قدم لي مساعدة علمية أو توجيه أو نصح ممن لا تسعفني الذاكرة من ذكرهم جميعاً،راجياً للجميع النجاح والموفقية،ومن الله التوفيق.

المحتويات

الموضوع	الصفحة من – الى
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
قائمة المختصرات	ث
فهرست الجداول	ج – ح
المقدمة	١–٧
التمهيد: لمحة تاريخية عن الاوضاع الاقتصادية في ايران حتى عام ١٩٧٩	٨–٣٨
اولا : المقومات الطبيعية والبشرية في ايران	٨–١٦
ثانيا : لمحة تاريخية عن الاوضاع الاقتصادية في ايران حتى عام ١٩٧٩	١٦– ٣٨
الفصل الاول **طبيعة الاقتصاد الايراني ١٩٧٩–١٩٨٢**	٣٩– ٨٧

المبحث الاول: السياسة الاقتصادية للثورة الاسلامية ١٩٧٩	**٣٩- ٥٩**
اولا: المبادئ الاقتصادية التي جاءت بها الثورة الاسلامية ١٩٧٩	**٣٩-٤٤**
ثانيا: الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران	**٤٤-٤٧**
ثالثا: سيطرة الدولة على الاقتصاد	**٤٧-٥٩**
المبحث الثاني: دور الحكومة الايرانية في القطاعات الاقتصادية	**٦٠- ٨٧**
اولا: القطاع الزراعي وسياسة الاكتفاء الذاتي	**٦٠-٦٨**
ثانيا: دور الحكومة في القطاع الصناعي	**٦٨-٧٧**
ثالثا: القطاع التجاري وسياسة الحماية التجارية	**٧٧- ٨٢**
رابعا: المشاكل التي واجهت الاقتصاد الايراني	**٨٢- ٨٧**
الفصل الثاني **الأوضاع الاقتصادية في ايران في ظل تطورات الحرب العراقية - الايرانية ١٩٨٣-١٩٨٦**	**٨٨ - ١٤٧**
المبحث الأول : سياسة الحكومة الإيرانية في القطاعات	**٨٨-١٢٢**

الاقتصادية (١٩٨٣-١٩٨٦)	
اولا: القطاع الزراعي	٨٨-٩٣
ثانيا: القطاع الصناعي	٩٣-٩٨
ثالثا: القطاع التجاري	٩٨-١٠٠
رابعا: تأميم قطاع المصرفي	١٠٠-١٠٧
خامسا : تأميم قطاع النفط والغاز	١٠٧-١١٨
سادسا: دور الحكومة في تطوير قطاع النقل والمواصلات	١١٨-١٢٢
المبحث الثاني : علاقات ايران مع بعض الدول العربية والاجنبية واثرها على الاقتصاد الايراني (١٩٨٣-١٩٨٦)	١٢٣ -١٤٧
اولا :علاقات ايران مع بعض الدول العربية	١٢٣-١٣١
ثانيا : علاقات ايران مع بعض الدول غير العربية	١٣١-١٤٧
الفصل الثالث الأوضاع الاقتصادية في ايران ١٩٨٧-١٩٨٩	١٤٨- ١٩٧
المبحث الاول: سياسة الحكومة الإيرانية تجاه القطاعات الاقتصادية ١٩٨٩-١٩٩٧	١٤٨-١٨٠
١-قطاع الزراعة	١٤٨-١٥٣

٢-قطاع الصناعة	١٥٣-١٦٠
٣-قطاع التجارة	١٦٠-١٦٧
٤-قطاع النفط	١٦٧-١٧١
٥-قطاع المصرفي	١٧١-١٧٧
٦-قطاع النقل والمواصلات	١٧٧-١٨٠
المبحث الثاني : علاقات ايران مع بعض الدول العربية والاجنبية واثرها على الوضع الاقتصادي نهاية الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٦-١٩٨٩)	١٨١-١٩٧
اولا : علاقات ايران مع بعض الدول العربية	١٨١-١٨٣
ثانيا : علاقات ايران مع بعض الدول غير العربية	١٨٤-١٨٨
ثالثا: أثر الحرب العراقية – الايرانية على الاقتصاد الايراني	١٨٨-١٩٣
رابعا: الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران	١٩٤- ١٩٧
الخاتمة	١٩٨-٢٠١
قائمة المصادر	٢٠٢-٢٢٢
الملخص باللغة الانكليزية	A – B – C

فهرست الجداول .....

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١.	التخصيصات المالية في قطاع الزراعة والموارد الطبيعية ١٩٧٦-١٩٨٢	٦١
٢.	القيمة المضافة في قطاع الزراعة ١٩٧٦-١٩٨٢	٦٢
٣.	الاستثمار في قطاع الزراعة	٦٦
٤.	النفقات الحكومية في قطاع الصناعة والمعادن ١٩٧١-١٩٨٢	٧٥
٥.	رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة والمعادن ١٩٧٦-١٩٨٢	٧٦
٦.	الانفاق الحكومي في قطاع التجارة ١٩٧٤-١٩٨٢	٨١
٧.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(١٩٧٨-١٩٨٢)	٨٥
٨.	القيمة المضافة للقطاع الزراعي ١٩٨٤-١٩٨٩	٩١
٩.	حصة القطاعات الاقتصادية من نفقات الخطة الاقتصادية ١٩٨٣-١٩٨٧	٩٤
١٠.	الانفاق الحكومي في قطاع النقل (١٩٧٥-١٩٨٥)	١٢٠
١١.	القيمة المضافة في قطاع النقل والمواصلات ١٩٨٠-١٩٨٩	١٢١
١٢.	واردات ايران من السوق الاوربية لمشتركة وبريطانيا (١٩٨٤-١٩٨٦)	١٤١
١٣.	قيمة التجارة الايرانية مع بريطانيا (١٩٧٦-١٩٨٦)	١٤٣
١٤.	واردات ايران من بريطانيا حسب القطاعات الاقتصادية	١٤٤
١٥.	صادرات ايران الى بريطانيا عام ١٩٨٣	١٤٥

فهرست الجداول .....

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١٦.	كمية السلع الزراعية المصدرة من ايران عام ١٩٨٨	١٥١
١٧.	عدد الايدي العاملة في قطاع الزراعة	١٥٢
١٨.	نسبة اعتماد الصناعات على المواد الخام	١٥٧
١٩.	الدول الموردة المواد الخام للصناعات الايرانية	١٥٨
٢٠.	مقارنة ايرادات الحكومية من النفط (١٩٨٠-١٩٨٩)	١٦٩
٢١.	توزيع العملة الاجنبية من الايرادات من بريطانيا	١٨٦
٢٢.	اضرار الحرب المباشرة على قطاعات الاقتصادية	١٩٠

قائمة المختصرات والمصطلحات المستخدمة في الاطروحة

الرمز	الاسم
د.ك.و	دار الكتب والوثائق
د. م	دون مكان
د . ت	دون تاريخ
المختصرات باللغة الفارسية	
جلد	جزء
جاب	طبعة
انتشارات	مطبعة
بى تا	دون تاريخ
بى جا	دون مكان

المختصرات باللغة التركية

A.G.E.	önceki kaynak
Agg,	aynı kaynak

المقدَّمة

اتجهت الدراسات الاكاديمية التي تخصصت بدراسة تاريخ ايران الحديث والمعاصر نحو بحث الجوانب السياسية من تاريخ هذا البلد المجاور لنا، والذي لا غنى لنا عن جواره الجغرافي، فأصبحت لدينا شبه موسوعة متكاملة عن تاريخه الحديث والمعاصر، ولم تركز هذه الدراسات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بقدر كبير من الاهمية، لذلك تأتي هذا الاطروحة لتتناول حلقة مهمة من حلقات التطور الاقتصادي التي شهدتها ايران في مرحلة تاريخية مهمة تمثلت بالاوضاع الاقتصادية بعد الثورة الاسلامية(١٩٧٩-١٩٨٩) .

تكمن اهمية هذه دراسة في كونها تسلط الضوء على مرحلة فاصلة في تاريخ ايران المعاصر تمثلت بالثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ التي قلبت موازين الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي كان في العصر الملكي البهلوي واوجدت اوضاع جديدة كان على المجتمع الايراني التأقلم معها منها النظام الاقتصادي الجديد الذي تحول من نظام اقتصادي رأسمالي الى نظام اقتصادي اسلامي يحرم الربا والاحتكار، والاوضاع الاقتصادية التي اوجدتها الثورة المتمثلة باستحواذ الدولة على السوق والاسعار والتجارة الداخلية والخارجية بما فيها الاستيراد والتصدير والكمارك بعد ان كان الوضع الاقتصادي قائم على الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق والاستيراد لدرجة اضحت ايران سوقا للبضائع الاجنبية ومكانا امنا للاستثمارات الاجنبية وصيدا سهلا لقروض الولايات المتحدة والبنك الدولي ذات الفوائد العالية، ومن ناحية الاوضاع السياسية اوجدت الثورة نظاما جمهوريا اسلاميا قائما على نظام ولاية الفقيه والمجلس الثوري والذي اتبع سياسة خارجية قائمة على تصدير مبادئ الثورة الاسلامية التي ادت الى حرب اقليمية تمثلت في الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) التي القت بظلالها على الواقع الاقتصادي في أيران ووجهت مواردها البشرية والاقتصادية خدمة للمجهود الحربي وتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي وما تلا الحرب من سياسة اصلاحية لاعادة هيكلة الاقتصاد الايراني وكان عراب هذه المرحلة رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني .

تركت المدة التي تناولتها الدراسة بعض الاسئلة للباحثة منها: كيف كانت طبيعة الاقتصاد الايراني بعد قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩؟ وكيف تعاملت الحكومة المؤقتة التي قادها مهدي بازركان مع الوضع الاقتصادي؟ وماهي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الايرانية مع الوضع الاقتصادي ابان الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ؟وما طبيعة الاقتصاد الايراني بعد نهاية الحرب؟ هذه التساؤلات سيتم الاجابة عليها خلال فصول الاطروحة .

اقتضت الضرورة تقسيم الدراسة الى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وقد ركز التمهيد على الاوضاع الاقتصادية في ايران حتى عام ١٩٧٩ وتضمن محورين اكد الاول على المقومات الطبيعية والبشرية لايران ، اما المحور الثاني فقد اشار الى والاوضاع الاقتصادية في ايران خلال المدة (١٩٤١-١٩٧٩) ، وجاء الفصل الاول تحت عنوان طبيعة الاقتصاد الايراني (١٩٧٩-١٩٨٢) اذ تمثل عام ١٩٨٢ بدأ حرب الناقلات النفطية وقصف الموانىء الايرانية في الحرب العراقية الايرانية مما اثر على اقتصاد ايران ، تألف الفصل من مبحثين اشار الاول الى السياسة الاقتصادية للثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ واهم المبادىء الاقتصادية التي جاءت بها الثورة الايرانية واشار الى لخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران وسيطرة الدولة على الاقتصاد ، بينما تحدث المبحث الثاني عن دور الحكومة الايرانية في القطاعات الاقتصادية للمدة (١٩٧٩-١٩٨٢) ولاسيما القطاع الزراعي والصناعي والتجاري وتم التركيز فيه على المشاكل التي واجهت الاقتصاد الايراني ابان تلك المدة .

تخصص الفصل الثاني بدراسة الأوضاع الاقتصادية في ايران(١٩٨٣-١٩٨٦) في ظل تطورات الحرب العراقية – الايرانية ، واشتمل على مبحثين المبحث الاول منه على سياسة الحكومة الإيرانية في القطاعات الاقتصادية منها قطاع الزراعي والصناعي والتجاري والنفط والمصارف وقطاع النقل والمواصلات خلال الاعوام (١٩٨٣-١٩٨٦) ،

في حين اهتم المبحث الثاني علاقات ايران مع بعض الدول العربية والاجنبية واثر تلك العلاقات في تنمية الاقتصاد الايراني (١٩٨٣-١٩٨٦) .

ركز الفصل الثالث على الأوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٨٧-١٩٨٩) وتضمن مبحثين ، اذ اكد المبحث الاول منه على سياسة الحكومة الايرانية تجاه القطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاع الصناعي والزراعي والتجاري وقطاعي النفط والغاز الطبيعي وقطاع النقل والمواصلات ، واوضح المبحث الثاني علاقات ايران مع بعض الدول العربية والاجنبية واثرها على الوضع الاقتصادي نهاية الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٧-١٩٨٩) وتطرق الباحث فيه الى علاقات ايران الاقتصادية مع الدول العربية وغير العربية ، وأثر الحرب العراقية الايرانية على الاقتصاد الايراني ، والخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران .

لم تخل الدراسة من صعوبات جدية يقف في مقدمتها الوضع الوبائي الذي تعرض له العالم جراء فايروس كورونا الذي عطل الحياة عدة شهور لكن ذلك لم يمنع الباحثة من السفر الى ايران ليتسنى لها شراء المصادر لكن تزامن مع ذلك أعلان الحظر وتعطيل الدوام في دوائر الدولة في ايران ومنها الجامعات والمكاتب الوطنية لمدة اسبوعين واستمر الحال الى ان فتحت المكاتب التجارية في شارع الثورة (خيابان انقلاب) بالعاصمة طهران وتم الحصول على بعض المصادر من كتب وصحف ولم احصل على وثائق رسمية بسبب تحفظ (دار اسناد انقلاب) عن اعطاء الوثائق لكن تمكنت من الحصول على بعض الوثائق غير المنشورة من قبل استاذي الفاضل الاستاذ الدكتور نعيم جاسم .

اعتمدت الاطروحة على مصادر مختلفة ومتعددة تقف في مقدمتها الوثائق الفارسية غير المنشورة التابعة لوزارة التجارة ووزارة الخارجية الايرانية التي كشفت عن حجم التبادل التجاري بين بريطانيا وايران ابان الحرب ، وهذا يدل على عدم التزام العديد من الدول

ومنها بريطانيا التي لها ثقلها الدولي بالحظر الاقتصادي على البضائع والنفط الايراني الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية لان مصالحها التجارية فوق كل شيء .

استفادت الدراسة كذلك من الرسائل والأطاريح الجامعية بحكم كونها دراسات علمية جادة اشرف عليها أساتذة اجلاء ومن الجدير بالذكر ان عدد قليل من هذه الدراسات التي ارفدتها في الاطروحة تخصصت في علوم الاقتصاد والمحاسبة كون موضوع الدراسة اقتصادية مثل رسالة الباحث نبيل جعفر عبد الرضا الموسومة (الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني) التي تعمقت في دراسة هيكل الاقتصاد الايراني والمشاكل الاقتصادية كان لها الدور الاكبر في رفد الاطروحة بمعلومات قيمة في مختلف الفصول ، واطروحة الباحث احمد جاسم محمد المعنونة (تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران) التي استخدمت في اغلب فصول الاطروحة ، ورسالة مهدي فليح ناصر الصافي في الجغرافية البشرية المعنونة (ايران دراسة في الجغرافية السياسية) التي تركت اثرا في الفصل الاول وبقية الفصول ، واطروحة صفاء محمد عبد ساجت المعنونة (العلاقات الايرانية الاماراتية ١٩٧١-١٩٩٧) ورسالة مروة علوان الفتلاوي الموسومة (السياسة الخارجية الايرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩-٢٠١١) البحرين وقطر نموذجا ، واطروحة منهل عقراوي الموسومة (العلاقات التركية الايرانية ١٩٧٩-١٩٨٩) وقد اشارت تلك الدراسات الى العلاقات الاقتصادية بين ايران والدول الاخرى واثرها على الاقتصاد الايراني .

كانت الرسائل والاطاريح الفارسية معينا لا يمكن الاستغناء عنه باي حال من الاحوال لانها اعطتنا صورة واضحة للتطورات الاقتصادية في مدة الدراسة وان الكثير منها دراسات في علوم الاقتصاد والمحاسبة في الجامعات الايرانية واهمها رسالة باقر حيدر قلى زاده في كلية الاقتصاد والمحاسبة من جامعة ازاد الاسلامية في طهران الموسومة (بررسى استراتزى جانشين واردات به عنوان استراتزى غالب در توسعه اقتصاد ايران وعلت تغيير

ان به توسعه صادرات) ومعناها (دراسة استراتيجية احلال الواردات بأعتبارها الاستراتيجية المهيمنة في تنمية الاقتصاد الايراني وسبب تحوله الة تنمية الصادرات) التي تطرقت الى الاستراتيجية الاقتصادية التي اتبعتها ايران وهي سياسة احلال الواردات لتنمية الاقتصاد الايراني من خلال احياء الصناعات الوطنية وانتاج بضائع بديلة للبضائع المستوردة والمشاكل التي واجهت هذه السياسة والنتائج التي الت اليها وقد كان لها الاثر في جميع فصول الاطروحة ، ورسالة غلام رضا لطفى في كلية الاقتصاد والمحاسبة من جامعة ازاد الاسلامية فرع طهران الموسومة (دلايل خروج سرمايه از ايران به امارات عربى متحده تأثير ان بر اقتصاد جمهورى اسلامى ايران) وتعني (اسباب هروب رؤوس الاموال من ايران الى الامارات العربية واثرها على الاقتصاد جمهورية الاسلامية الايرانية) التي بحثت في اسباب هروب رؤوس الاموال من ايران الى الامارات العربية المتحدة وتأثير ذلك على الاقتصاد الايراني ، ورسالة بيفان كاظمى الموسومة (بررسى وتحليل جايكاه ترانزيت در صنعت حمل ونقل واقتصاد كشور در طول برنامه بنج ساله اول ودوم بعد از انقلاب اسلامى) ومعناها (التحقيق في موقع الترانزيت في صناعة النقل واقتصاد البلاد خلال الخطتين الخمسية الاولى والثانية بعد الثورة الاسلامية) والتي اوردت معلومات مهمة بصيغة سرد وتحليل قطاع النقل والترانزيت خلال خطط التنمية الاقتصادية الاولى والثانية بعد الثورة الاسلامية واهمية ذلك في الاقتصاد الايراني وقد ارفدت معلوماتها الاطروحة بالكثير من المعلومات المهمة ، ورسالة موسى لطفى في كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة ازاد في طهران الموسومة (بررسى كارايى سياستهاى بولى بانك مركزى در دورة ١٣٥٧-١٣٧٨) وتعني(دراسة كفاءة سياسات البنك المركزي في المدة (١٩٧٨-١٩٩٩) التي تطرقت الى السياسة المالية للبنك المركزي الايراني من الثورة الاسلامية حتى الوقت الحاضروقد ارفدت قطاع المصرفي معلومات مهمة.

شغلت المعلومات التي اوردتها الكتب الفارسية حيزا معينا في متن الدراسة اهمها كتاب موسى غنى نزاد الموسوم (اقتصاد ودولت در ايران) ومعناه (الاقتصاد والدولة في ايران) الذي نشره مركز (انتشارات دنياى اقتصاد) أي (منشورات الاقتصاد العالمي) كان له الاثر الاكبر في كل فصول الاطروحة اذ تطرق الكتاب الى القوانين الاقتصادية في الدستور حول الملكية والاستثمار وكيف كانت بدايات الثورة والتغييرات التي احدثتها الثورة في الاقتصاد والدستور وكذلك كتاب (نكاهى به اقتصاد سياسي ايران از دهه ١٣٤٠-١٣٩٥) لمحمد رحمان زاده هروى ويعني(نظرة الى الاقتصاد السياسي الايراني١٩٦١-٢٠٠٦) الذي تطرق الى اثر الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩على الهيكل السياسي والاقتصادي واعطى سردا مفصلا عن ظهور الصناعة الحديثة في إيران من سلالة ال قاجار حتى مدة الدراسة ، كما اجرى الكاتب مقارنة في الاستثمار والتنمية الاقتصادية قبل الثورة وبعدها ، وكتاب مسعود نيلى وهمكاران (واخرون) الموسوم (اقتصاد ايران جكونكى كذر از ابر جالش ها) ومعناه (تغلب الاقتصاد الايراني على تحديات عظمى) الذي تطرق فيه الى تحديات الداخلية والخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الايراني وكيف استطاع تجاوز العديد من هذه العقبات وقد ارفد الفصول بما فيه من معلومات مهمة في اقتصاد ايران في مدة الدراسة ، وكتاب حسين صادقى وعلى قنبرى الموسوم (تحولات اقتصادى ايران) ويعني (تغييرات الاقتصاد الايراني) الذي بحث فيه عن التحولات الاقتصادية التي احدثتها الثورة ١٩٧٩ في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة ، وكتاب (اقتصاد ايران) للمؤلف حميد ابريشمى ، الذي كان كتابا وثائقيا احتوى على جداول تابعة لوزارة التجارة والمجلس لاقتصادي واعطى كل قطاع اقتصادي سردا مفصلا من بداية الثورة وكيف احدثت تغييرا فيه الى نهاية تسعينات القرن العشرين ، وكتاب كروه مهندسى خرد الموسوم (داستان توسعه در ايران) ومعناها (قصة التنمية في ايران) وغيرها من الكتب الفارسية التي ارفدت فصول الاطروحة بمعلومات مهمة .

زودت البحوث الايرانية والعربية الاطروحة بمعلومات قيمة فقد تضمنت البحوث والدراسات تحليلات مهمة للسياسة الاقتصادية الايرانية في نطاق الدراسة ولاسيما البحوث التي اختصت بدراسة جوانب مختلفة من القطاعات الاقتصادية ، كذلك الصحف والمجلات الايرانية التي اخذت حيزا كبيرا داخل الاطروحة وزودتها بالمعلومات والاحصائيات التي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة منها مجلة (بزوهشكاه علوم انسانى ومطالعات فرهنكى) وتعني مجلة(فرع العلوم الانسانية والدراسات الثقافية) لعام ٢٠١٣ ، ومجلة (دانش سياسي) ويقصد بها مجلة (المعرفة السياسية) لعام ٢٠٠٩ ، (علوم اقتصادى دانشكاه) اي مجلة (كلية العلوم الاقتصادية) وغيرها من المجلات التي اخذت حيزا من الاطروحة بما احتوتها من معلومات قيمة ، اضف الى ذلك الصحف التي اغنت الاطروحة بوجهة النظر الرسمية للجمهورية الاسلامية في حقبة الدراسة منها صحيفة (كيهان سال) للأعوام (١٩٨٣-١٩٨٧) .

وختاما اضع جهدي المتواضع هذا بين ايادي اساتذتي الافاضل رئيس و اعضاء لجنة المناقشة الذين سيقومونها بالشكل الذي يضفي عليها رصانة وعلمية مستمدة من خبرتهم الأكاديمية المرموقة، ان جهدي هذا يكتنفه النقص والثغرات فالكمال لله وحده ،وله الحمد والشكر لما مكنني من توفيق انه نعم الموفقَ والمعين.

التمهيد : لمحة تاريخية عن الاوضاع الاقتصادية في ايران(١٩٤١- ١٩٧٩)

اولا : المقومات الطبيعية والبشرية لايران

ثانيا: الاوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٤١-١٩٧٩)

تمهيد : لمحة تاريخية عن الاوضاع الاقتصادية في ايران حتى عام ١٩٧٩

اولا : المقومات الطبيعية والبشرية لأيران

١-الموقع : يعد موقع ايران الجغرافي والفلكي مكونا حيويا من مكونات قوتها فهو يؤثر على اقتصادها واسلوب دفاعها وضمان امنها القومي ، اذ تتمتع ايران بموقع فلكي مهم فهي تقع بين دائرتي عرض (٢٥,٥٠ و٤١,٥٠) شمالا وخطي طول (٤٤و٦٣) شرقا فهي بهذا الموقع تجمع ما بين مناخ العروض المدارية الحارة في الجنوب وبين المناخ المعتدل الدافئ في الشمال[١]، كما تتمتع بموقع جغرافي مميز فهي تقع في جنوب غرب اسيا، اذ تشرف من الشمال على بحر قزوين بساحل طوله ما يقارب (٧٤٠) كم ومن الشرق تحدها افغانستان بحدود (٩٣٦) كم وباكستان بحدود برية طولها (٩٠٩) كم ، ويحدها من الغرب العراق بحدود قدرت ب(١٤٥٨) كم وتركيا بحدود برية بلغت (٤٩٩) كم ، وفي الجنوب تشرف على ساحل بحري طوله بحدود (٢٤٤٠) كم على جبهتين مائيتين وهي خليج عمان في الجنوب ، والخليج العربي في الجنوب الغربي[٢]، وقد بلغ مجموع هذه السواحل قرابة (٦,٦١٠) كم ، اذ تشكل نسبة (٣٨,٥%) من مجموع اطوال حدود ايران الكلية[٣].

ساعد طول السواحل الايرانية على انشاء العديد من الموانئ منها ميناء(المحمرة ، عبادان ، شاهبور(خميني) ، بندر عباس ، وميناء جزيرة خرج) المطلة جميعها على الخليج العربي فضلا عن موانئ (جاه بهار ، كواتر ، جاسك) المطلة على خليج عمان وبحر العرب وموانئ (بوشهر ، ميناء بندر بهلوي، ميناء انزلي) المطلة على بحر قزوين

---

١) مهدي فليح ناصر الصافي ، ايران دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير في الجغرافية السياسية، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،٢٠٠٠ ، ص٦ .

(٢) طارق رضوان ، ايران (الشعب والدولة) تاريخ من الغموض ، ج١، ط١ ، دار هلا للنشر والتوزيع ،القاهرة،٢٠١٦ ، ص١٣؛ تييري كوفيل ، ايران الثورة الخفية ، ترجمة خليل احمد خليل ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١١ .

(٣) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ،ص٩ .

، وقد سهمت هذه الموانئ في اضفاء اهمية تجارية لايران تستفيد منها وقت السلم سيما في انتاج وتصدير النفط ، لان معظم ابارها النفطية تقع بالقرب من مياه الخليج العربي الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية للمنطقة والشريان الحيوي للاقتصاد العالمي لما يحتويه من احتياطات كبيرة من النفط الذي يعد احد مصادر الطاقة المهمة للعالم الصناعي ، اما في وقت الحرب فأنها قادرة على التحكم بمضيق هرمز المنفذ الوحيد للخليج العربي نحو العالم الخارجي وبما تمتلكه من قدرة تسليحية في مركز بندر عباس يتيح لإيران القدرة على تهديد مرور ناقلات النفط[١].

منح موقع ايران الجغرافي اهمية استراتيجية فعالة للنقل الدولي والعسكري اذ يسر اتصالها بطرق التجارة الدولية ومنحت سواحلها قوة اقتصادية في المنطقة ودولة لها وزنها قبل مرحلة اكتشاف النفط وبعده[٢]، والتي افضت الى قوة جيبولتيكية لها مكانتها الاقليمية والدولية[٣] ، ما يميز موقعها اشرافها على اهم المضايق العالمية ، الا وهو مضيق هرمز الممر الدولي للنفط وشريان الطاقة ، وحاولت ايران التحكم بهذا الممر الحيوي في اكثر من مناسبة[٤].

٢-المساحة والمناخ : تتمتع ايران بمساحة تقدر ب(١٦٣٣٠٠٠) كم[٥] ، اي (٦٣٦٣٧٢) ميلا مربع[٦] يبلغ اقصى طول لها (٢٢١٠) كم ، بينما يبلغ اقصى عرض لها (١٤٠٠)

---

(١) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٢ ؛ ثائر صاحب شندل الحسيني ، الموقف الدولي من الحرب العراقية الايرانية(١٩٨٠-١٩٨٨) رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤ ، ص١٧ .

(٢) دونالد ولبر، ايران ماضيها وحاضرها ، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٠.

(٣) ثائر صاحب شندل الحسيني ، المصدر السابق ، ص ١٨.

(٤) مهدي فليح ناصر الصافي، المصدر السابق، ص٢٥ ؛ ثائر صاحب شندل الحسيني، المصدر السابق،ص ١٨.

(٥) حسين علي عويش ، العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٢ ، واسط ، ٢٠١٦ ، ص٣.

(٦) طارق رضوان ، ايران (الشعب والدولة) تاريخ من الغموض ، ج١ ، ص١٠.

كم ولها نحو (٦٠٣٦) كم حدودا برية مع الدول المجاورة لها ، وتأتي بالمرتبة الاولى من بين دول الجوار من حيث المساحة فهي اكبر من مساحة العراق ب(٣,٧) مرة[١]، ومساحة تركيا ب(٢,١) مرة ، ولا يكبرها من دول الخليج العربي الا المملكة العربية السعودية اذ تشكل ايران نسبة (٧٥,٧) من مساحتها ، وتأتي ايران بالمرتبة السادسة من بين دول قارة اسيا والمرتبة السادسة عشر من بين دول العالم[٢]، منحت المساحة الكبيرة لايران تنوع في التضاريس الارضية وتعدد في الاقاليم المناخية وتنوع في الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن[٣] ، كما ساهمت العوامل الجيولوجية في تباين السطح وتعدد مظاهره ، فهناك هضبة واسعة قاحلة عديمة الحياة وسلاسل جبلية طويلة شكل كل منهما مساحة ما يقارب (٣\٤) مساحة ايران تقريبا وقد اضفت السلاسل الجبلية لإيران ميزة دفاعية ، اذ تشكل حواجز دفاعية منيعة يصعب اقتحامها ، كما انها تشكل موردا اقتصاديا مهما كالأخشاب والمعادن والموارد المائية ، وفي الوقت نفسه شكلت مصدر قلق وتهديد لإيران ، كونها مركز للحركات المعارضة كما هو الحال في كردستان ايران كما شكلت الهضبة والسلاسل الجبلية عبئا اقتصاديا على الدولة في محاولاتها لربط اجزاء هذه المساحة بطرق المواصلات والاتصال الداخلي وتوزيع السكان[٤] .

ساهمت سعة المساحة والحالة الطوبغرافية المعقدة وموقعها الجغرافي بالنسبة للمسطحات المائية المجاورة في تنوع الاقاليم المناخية التي تحدد كمية الامطار ودرجات الحرارة التي بدورها تحدد نوع النباتات الطبيعية والمحاصيل الزراعية والانتاج الزراعي والحيواني، واهم هذه الاقاليم اقليم المناخ الذي يتميز بالارتفاع الكبير في درجة الحرارة اذ

---

(١) جمال مظلوم وممدوح حامد عطية ، ازمة البرنامج النووي الايراني وامن الخليج ، ط١ ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١١،ص٥٩.

(٢) مروة علوان الفتلاوي ، السياسة الخارجية الايرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩-٢٠١١) البحرين وقطر نموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ٢٠١٣، ص٤٥.

(٣) مهدي فليح ناصر الصافي المصدر السابق ، ص٢٩.

(٤) المصدر نفسه ، ص٤٠ .

تصل الى (٢٩) في الشمال والوسط وفي الجنوب نحو (٣٩) درجة مئوية ، وانخفاض في درجة الحرارة في الشتاء اذ سجلت (١٠-) تحت الصفر ، يمتد هذا المناخ على طول السواحل الجنوبية للخليج العربي وخليج عمان حتى حدود باكستان والهضبة الداخلية ويغطي هذا المناخ اكثر من نصف مساحة ايران ، وهناك اقليم المناخ شبه الجاف الذي يتمثل في السفوح الجبلية الشرقية لجبال زاكروس والسفوح الشرقية لجبال البرز ومنطقة كرمان والساحل الشرقي للخليج العربي في منطقة بندر عباس وبوشهر ، واخيرا اقليم المناخ الرطب الذي يغطي نسبة (٣٤%) من اجمالي مساحة ايران اذ يسود شمال غرب البلاد ويشمل ساحل بحر قزوين وسلسلة جبال البرز وسلسة جبال زاكروس[١]، وتبلغ كمية الامطار في الجزء الشرقي من ايران(٢٠٠) ملم ، واكثر من (١,٧٠٠) ملم سنويا في جزئها الغربي ، ويتراوح هطول الامطار في السهول الساحلية للخليج العربي وخليج عمان في جنوب ايران ما بين (١٣٥-٣٥٥) ملم سنويا ، مع تساقط الثلوج في المتوسط اليومي في شمال ايران مع انخفاض في درجات الحرارة دون الصفر[٢].

٣- الموارد الطبيعية : تمتلك ايران موارد طبيعية متنوعة فهي تحتل موقعا متقدما من بين دول العالم في امتلاكها احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي ، الا انها تعاني من قلة احتياطها من بقية المعادن لأسباب عدة منها عدم اجراء مسح شامل لتلك الموارد، بسبب الظروف الطبيعية المعقدة وصعوبة المواصلات ، فضلا عن ان معظم المعادن تقع في اعماق بعيدة عن السطح مما يزيد من كلفتها الاقتصادية مما جعل النفط والغاز الطبيعي اهم المعادن التي تتصدر ايران الدول في انتاجهما ، اذ تبرز اهمية النفط من كونه مصدرا للطاقة ومادة اساسية تدخل في فروع الصناعات الكيمياوية والبتروكيماوية، فقد اكتشف النفط لأول مرة في ايران في منطقة مسجد سليمان عام ١٩٠٨ من قبل صاحب الامتياز

---

(١) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق، ص٤١.

(٢) طارق رضوان ، ايران (الشعب والدولة) تاريخ من الغموض ، ج١، ص١٤.

البريطاني(وليم دارسي)[١] ، وتنتشر اغلب حقول النفط في القسم الجنوبي الغربي من البلاد ومن اهمها حقول (سفيد ، هافت كل ،واغاجاري) التي تقع في شمال الخليج العربي ، وتنتشر حقول (بازانوف ، حاج ساران ، وماكان) في شرق رأس الخليج ،ومن الحقول المهمة التي تقع غرب البلاد (نفط شاه) ويقع بحدود (١٢٠) كم الى الجنوب الغربي من العاصمة طهران[٢].

كما شغل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية بعد النفط من حيث اهميته الحيوية للاقتصاد الايراني، اذ تستخرج كميات كبيرة منه من حقل(كنغان) الذي يقع على الساحل الشرقي للخليج العربي ، ومنطقة سراخس في الشمال الشرقي وحقول جزيرة (قشم) في مضيق هرمز ، اذ يصدر بواسطة انابيب يبلغ طولها (١١٠٠) كم الى مدينة استار في الاتحاد السوفيتي ، وتأتي ايران بالمرتبة الثانية من بين دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي فقد بلغ في عام ١٩٧٥ (١,٠٤٦) مليار متر مكعب ، ويشكل هذا الاحتياطي نسبة (٨٩,١٧%) من احتياط غاز دول الخليج ، وما يقارب (٣٥,٧٠%) من احتياط دول الاوبك وبحدود (١٣,٩%) من احتياطي دول العالم ، كما ان احتياطي ايران من الغاز يتفوق على احتياطي الولايات المتحدة بأكثر من (٤,٨) مرة ، واحتياطي بريطانيا

---

(١) وليم دارسي : ولد ويليام في ديفون بأنكلترا عام ١٨٤٩، تلقى تعليمه الاول في مدرسة وستمنستر بلندن ، تأثر بوالده في القانون ودرسه وعمل مع والده في مكتبه ، بدأ اهتمامه في التعدين عام ١٨٨٢ حينما قدم رخصة للتنقيب في جبل ايرونستون للبحث عن الذهب وجمع رأس مال كبير من النقابة التي شكلها من سبعة رجال اعمال ، وفي عام ١٨٨٦ اكتشف الذهب بكميات كبيرة مماسمح له بتأسيس شركة موركان لتعدين الذهب وصلت قيمة اسهم الشركة نحو ١٧ الف جنيها استرلينيا ، وفي عام ١٩٠٠ اتصل السفير البريطاني السابق في طهران بارسي يطلب منه الموافقة على تمويل مشروع التنقيب عن النفط في بلاد فارس فوافق على ذلك وحصل على االامتياز للتنقيب على مساحة تزيد عن (٤٨٠) الف ميل مربع لمدة ٦٠ عاما من الحقوق في انتاج وتسويق النفط والغاز ، كما حصل على عقدا للتنقيب عن النفط في بورما عام ١٩٠٨ وحصل فيها على ١٧٠ الف سهم ، وبعد تأسيس شركة النفط الانكلو-فارسية عام ١٩٠٩ عين دارسي في ادارة الشركة حتى وفاته عام ١٩١٧ ينظر الموقع الالكتروني https\\www.britannica.com

(٢) طارق رضوان ، ايران (الشعب والدولة) تاريخ من الغموض ، ج١ ، ص١١ ؛ معظم رهبرى ، اقتصاد مقاومتى سكوى بيشرفت عدالت ، ممؤسسة فرهنكى خاكريز ايمان وانديشه ، قم ، ١٣٩٣ش ، ص٢٥.

بثلاثين مرة مما شكل لها قوة اقتصادية وجيوبوليتكية لا يستهان بها ويعتمد عليه الدخل القومي الايراني بشكل كبير[١].

ولم تقتصر إمكانيات ايران على النفط والغاز الطبيعي، فهناك معادن اخرى منها خامات الحديد الذي بدأ التنقيب عنه منذ عام ١٩٣٥ ، وقدر احتياطه في بداية العقد الرابع ب(٣,٥٦٠) مليون طن يتوزع في ثلاث مناطق رئيسية المنطقة الاولى في السفوح الجنوبية لجبال البرز ونطاقها البركاني في ركنها الشمالي الشرقي يقدر احتياطها (٤٢,١%) من اجمالي احتياطي الدولة، والمنطقة الثانية تمتد بين زنجان وطهران ويقدر احتياطها ب(١,٧%) ، والثالثة تتركز في شمال سمنان وتشكل (٥٦,٢%) من الاحتياط الكلي ، ومن المعادن الاخرى النحاس الذي ينتشر في الوسط وشمال ايران مع امتداد النطاق البركاني لجبال البرز حيث توجد خامات الحديد ويقدر احتياطه (٧٥٠) مليون طن والفحم الذي ينتشر في شمال البلاد مع امتداد جبال البرز، وفي اصفهان وسط البلاد، كما ينتشر في الجزء الشرقي من البلاد قرب (كوجيداك) وقد قدر احتياط الفحم ب(١) بليون طن[٢]، كما توجد معادن اخرى من اهمها المنغنيز الذي ينتشر في منطقة سمنان وقدر احتياطه ب(١٥) الف طن ومعدن الكروم الذي ينتشر في منطقة اصفهان وقدر احتياطه ب(٢٥٩) الف طن ، ومعدن الزنك الذي قدر احتياطه ب(١٥)الف طن وينتشر في مناطق متفرقة في البلاد[٣] .

٤- التربة والنبات الطبيعي : تعد التربة من الموارد الطبيعية التي تستند عليها التنمية الاقتصادية لايران ومن العوامل الرئيسية في نجاح العملية الزراعية لذلك فأن عدم صلاحياتها سيؤثر على اقتصاد الدولة الزراعي والحيواني ، فتوزيع التربة يتأثر بعوامل

---

(١) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق، ص٦١، ص٦٢ ؛ نبيل جعفر عبد الرضا ، اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (٣-٥)،جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص١.

(٢) مروة علوان الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص٥٤-٥٥.

(٣) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص٦٣-٦٤ .

عدة منها تضاريس السطح والعامل الجيولوجي والمناخي فمثلا تربة مناطق السهول مزيج من التربة الرملية والتربة الغرينية التي تكونت بفعل الرواسب التي حملتها المياه الجارية من المرتفعات والجبال الى سهول نهرية مما جعل تربة السهول من الترب المثالية ، لأنها قليلة الحموضة مثل تربة ساحل بحر قزوين التي يزرع فيها الرز بطريقة الري ، وهناك تربة رملية تنتشر في حافات الصحاري والسواحل وتتكون من طبقات رملية مفككة ذات مكونات معدنية مختلفة معظمها من الكوارتز وبعض المعادن الاخرى وتتأثر هذه التربة بسرعة الرياح مما يؤدي الى حركة الكثبان الرملية وتربة مناطق الهضبة التي تغطي مساحة كبيرة من ايران فتظهر فيها التربة الكلسية التي تقل فيها نسبة المادة العضوية اذ لا تتجاوز في بعضها من (٣-٤%) نتيجة لافتقار المنطقة للرطوبة، اما تربة السفوح الجبلية فهي قليلة السمك تغطي الصخور وتعمل حركة التعرية على دفع تربة السفوح الى الاودية ومعظمها من الترسبات ذات النوع الطباشيري الذي يستخدم في صناعة الفخار وتعد تربة اقليم المرتفعات الشمالية المطلة على بحر قزوين من افضل الترب ، لأنها تتمتع بمناخ شبه مداري تتباين فيه الرطوبة مما ساعد على وجود غطاء نباتي كثيف[١].

ساهمت نوعية التربة في تنوع النبات الطبيعي الذي يتأثر بشكل مباشر بطوبوغرافية السطح وظروف المناخ وهو بدوره ساهم في الاقتصاد الايراني في كونه مصدرا للأخشاب المتمثل في الغابات، فقد ارتفع انتاج ايران للأخشاب من (٢٨) مليون قدم مكعب في الخمسينات من القرن العشرين الى (٣٦) مليون قدم مكعب في السبعينات من القرن نفسه مما جعلها من الدول المهمة في تصدير الاخشاب والجوز واصبحت موردا مهما اذ حصلت ايران جراء تصديرها للجوز ما يقارب (٤٠٠) مليون دولار في عام ١٩٧٩[٢]، كما تعد منطقة الغابات من المناطق السياحية المهمة ومؤشرا لقوة الدولة اقتصاديا ، وتعد

---

(١) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص٥٠ -٥١.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٨.

تربة الغابات من الترب الغنية بالمواد العضوية وهذا يفسر تنوع نباتها الطبيعي فلا تحتاج الى الاسمدة العضوية والكيمياوية التي تكلف الدولة اموالا طائلة ، وتنتشر الغابات في سفوح المرتفعات اذ تغطي سفوح جبال زاكروس غابات البلوط واشجار الدردار والجوز والكمثري والفستق ، اما اشجار البلوط والزان والدردار والزيزفون والجوز التي تعد من الاشجار النفظية ذات الاوراق العريضة فتغطي سفوح جبال البرز الى جانب الشجيرات الشوكية والسرخس وبعض الاشجار الدائمة الخضرة ،اما في الاودية العميقة التي يغطي سفوحها اشجار الصفصاف وخشب الحور والدلب واشجار العرعر واللوز البري والسفرجل وبعض النباتات المتسلقة(١).

٥- كثافة السكان ونشاطهم الاقتصادي : تتمتع ايران بكثافة سكانية كبيرة بلغت (٢٠,٦) نسمة\كم٢ عام ١٩٧٦، وتتباين هذه الكثافة من منطقة الى اخرى ، اذ سجلت طهران وكيلان اعلى كثافة سكانية واقليم سمنان وسيستان وبلوجستان من بين الاقاليم الواطئة في كثافتها السكانية(٢)، اذ ان الغالبية العظمى من السكان انحصر وجودهم في النصف الغربي من البلاد ، فقد ضمت تلك المناطق اكثر من (٨٠%) من اجمالي السكان في حين ان المناطق الخالية من السكان تتركز في وسط البلاد لوجود الصحراء الواسعة ، اي ان معظم المراكز الحضارية تركزت في الاطراف الشمالية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية(٣).

اما عدد السكان فقد بلغ اول تعداد سكاني في عام ١٩٥٦ (٢٠,٣٨) مليون نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ (٢,١%) ، وفي عام ١٩٦٦ ارتفع عدد السكان الى (٢٧,٠٧) مليون نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ (٢,٩%) ، وبلغ في عام ١٩٧٦ ما يقارب (٣٣,٧)

---

(١) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص٤٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص٧٥.

(٣) المصدر نفسه ، ص٨١.

مليون نسمة بمعدل نمو سنوي (٢,٢%)[١]، ويشكل المسلمون معظم السكان اذ تبلغ نسبتهم (٩٨%) من السكان وهناك اقليات دينية من بينها المندائيون ، الزرادشتيون البارسانيون ، اليهود والمسيحيون، فضلا عن القوميات المختلفة كالاكراد ، التركمان البلوش ، الارمن البالغ عددهم (٣٢) الف ، والعرب وغيرهم ويتركزون في شمال غرب ايران وجنوب غرب ايران ، كما يتحدث السكان ب(٧٧) لغة منها (٧٥) حية اهمها الفارسية ، الاذربيجانية ، الكردية التركمانستانية ، البلوشية العربية ، البندرية (الخليجية) ، الارمنية ، والاشورية وغيرها من اللغات[٢].

ساهم زيادة حجم السكان في توفير القوى العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتوفير القوة العسكرية اثناء السلم والحرب لكن من جهة اخرى له اثار سلبية على الاقتصاد الايراني في امكانية توفير فرص العيش والرفاهية للسكان ، مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على الدولة [٣]، قدر مجموع القوى العاملة من اجمالي السكان ب(٦,٨) مليون عامل منذ عام ١٩٦٦ اذ شكلت نسبة (٢٥%) من مجموع السكان البالغ عددهم (٢٧) مليون نسمة ، وفي عام ١٩٧٥ ارتفع عدد القوى العاملة اذ بلغت (٩,٢٩٩) مليون عامل[٤].

ثانيا : الاوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٤١-١٩٧٩)

حدثت تغيرات واسعة النطاق في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اثرت على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية في عهد محمد رضا بهلوي (١٩٤١-

(١) مروة علوان الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص٤٨.

(٢) طارق رضوان ، ايران (الشعب والدولة) تاريخ من الغموض، ج١، ص١٥؛اروند ابراهيميان ،تاريخ ايران الحديثة ، ترجمة مجدي صبحي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ٢٠١٤، ص٣٤.

(٣) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق، ص٦٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٦٩.

١٩٧٩)[١] ، ومن اهم هذه التغيرات اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) التي القت بظلالها على الواقع الاقتصادي والسياسي لايران اذ طالتها شرارة الحرب على الرغم من اعلان رضا شاه بهلوي[٢] الحياد[٣] الا ان تقربه من المانيا النازية والسماح للالمان كمستشارين ومثقفين بالتوغل في الاراضي الايرانية على اعتبار كل الشعبين من الجنس الاري كانت احد اسباب احتلال ايران من قبل القوات السوفيتية والبريطانية بعد تحذير بريطانيا والاتحاد السوفيتي له بقطع صلته بالالمان لكنه رفض ذلك ، مما دفع قوات الحلفاء الى اجتياح ايران من قبل القوات السوفيتية التي احتلت شمال ايران والبريطانية

---

(١) محمد رضا شاه (١٩١٩-١٩٨٠): ولد محمد رضا بهلوي مع أخته التوأم أشرف في طهران في يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩١٩، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس طهران ،كما درس في سويسرا ، وأكمل تعليمه في إيران في الأكاديمية العسكرية (الكلية الحربية) ،وتخرج برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٨م ، وقد نودي به شاهاً على ايران عام ١٩٤١م واستمر فذذذي الحكم حتى ١٦كانون الثاني ١٩٧٩ ينظر: حسن كريم حمود ، محمد رضا بهلوي ، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي للدراسات العليا ، جامعة الدول العربية ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص ٢٨-٣١

(٢) رضا بهلوي (١٨٧٨- ١٩٤٤) : ولد في قرية الشت في مازندران كان والده ضابطا في الجيش الفارسي ووالدته من كانت قفقاسية الاصل ، انضم الى فرقة القوزاق الروسي وهو في السادسة عشر من عمره ، تدرج في المناصب العسكرية حتى اصبح عقيدا عام ١٩١٥ ابان الحرب العالمية الاولى ، وفي عام ١٩٢١ رقي الى رتبة عميد في فرقة القوزاق، ارسل الى شمال ايران لقمع الحركات الانفصالية ، استغل البريطانيين كرهه الشديد للبلاشفة الروس لاجراء تغيير في ايران فوضعوه في مناصب عالية في القوزاق واعجب به ادموند ايرنسايد احد كبار ضباط البريطانيين في ايران شجعه ذلك الى قيام انقلاب ضد الحكم القاجاري اطلق عليه انقلاب حوت عام ١٩٢١ مستغلا سوء الاوضاع السياسية وتذمر الاوساط الشعبية من الاقطاع وسوء الخدمات ، عين وزيرا للدفاع بعد الانقلاب ، وبذلك اتخذ من الجيش وسيلة للوصول الى الحكم بعد ان قضى على الحركات الانفصالية وحركات الاقطاع ، اعتلى العرش عام ١٩٢٥ بعد انهائه حكم الاسرة القاجارية وازالة حكم احمد شاه القاجاري ، استمر حكمه حتى عام ١٩٤١ على اثر احتلال القوات السوفيتية البريطانية ايران تعاطفه مع المانيا النازية واعتلى ابنه محمد رضا العرش مكانه ، وتم نفيه الى جنوب افريقيا وتوفي هناك ، للمزيد ينظر: فرح صابر، رضا شاه بهلوي ، التطورات السياسية في ايران (١٩١٨-١٩٣٩) ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠١٣ ، ص٩٠ ، ص٩١ .

(٣) زينب فليح الموسوي ، الاوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٤٥-١٩٥٣) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ ، ص١٧ ؛ ماجد مطر عباس ، الحركة الطلابية في ايران ١٩٤١-١٩٧٩، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ،٢٠١٥، ص٢٦ .

جنوبها وغربها في ٢٥ اب ١٩٤١[١]، واصبحت الاراضي الايرانية ضمن الاستراتيجية العسكرية للحلفاء، وبذلك تسابقت دول الحلفاء للسيطرة على حقول النفط في جنوبي ايران، نظرا لاهمية تلك الحقول الذي يمثل فقدانها والسيطرة عليها من قوات المحور كابوسا على بريطانيا وحلفائها ، ولتأمين ممر ارضي الى الاتحاد السوفيتي عبر إيران باستخدام الطرق البرية وسكك الحديد، ومثل اسهل الطرق لتدفق النفط الى بريطانيا والامدادات العسكرية الى الاتحاد السوفيتي لمواجهة المانيا النازية[٢] ، ووضع حد لتصرفات الشاه وموالاته لدول المحور بأزالته من العرش الايراني، وهذا ما حدث في١٦ ايلول ١٩٤١ وتولى الحكم بعده ابنه محمد رضا بهلوي[٣].

تحملت ايران اعباء وجود القوات الاجنبية على اراضيها التي تحكمت بمقدرات ايران النفطية اذ عانت من نقص شديد في المواد الغذائية ووعدت بريطانيا التي هيمنت على الموانئ الجنوبية لايران وبالتالي سيطرتها على طرق الشحن عبر البحار بتزويدها بكميات القمح المطلوبة ، بسبب موسم الجفاف الذي اجتاح البلاد مما اثر على مواسم الزراعة، اذ قدرت حاجة البلاد من القمح المستورد قرابة (١٦٠) ألف طن سنويا لكنها لم توف بوعودها وخصصت ادارة التموين البريطانية نحو (٣٠) ألف طن سنويا فقط ، مما سبب ازمة في القمح عام ١٩٤٣ فاضطرت ادارة التموين البريطانية الى مضاعفة الكمية واجبرت الحكومة الايرانية الخبازين على خلط الطحين بقشور الشعير والحنطة والذرة لسد

---

(١) أجتمع سير انتوني أيدن وزير الخارجية البريطاني مع مايسكي السفير السوفييتي في لندن في ١٢ ايلول ١٩٤١ وبين مايسكي رأيه بأنه يجب على رضا شاه الرحيل بأسرع وقت ممكن من إيران وتوصل الدبلوماسيون لهاتين الدولتين في طهران إلى قناعة كاملة بتعذر التعامل مع رضا شاه مرة أخرى وانه يجب ازاحته ينظر : حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي ، المجلد الرابع ، دار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ،ص٩٦ .

(٢) حسين عبد زاير الجوراني، التطورات الاقتصادية في ايران (١٩٦٠-١٩٧٩)، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ ، ص١٢.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٢: حسين عبد الحسن حسين ، السافاك و نشاطه في إيران (١٩٥٧-١٩٧٩)، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣، ص١ .

الطلب المتزايد على الخبز[١]، اما الوضع المالي فقد تدهور هو الاخر بسبب انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة الى الريال[٢]، واضحت ايران غير قادرة على استعمال ارصدتها من الجنيه الاسترليني المودعة في البنوك البريطانية بسبب القيود المفروضة على التجارة الدولية اثناء الحرب، وطلب الجانب الايراني اعتماد قاعدة الذهب مقابل الريالات، فضلا عن وعد بريطانيا بتوفير الذهب(٣٥%) من الارصدة الايرانية الموجودة في البنوك البريطانية ، من جانب اخر برزت ظاهرة التضخم النقدي بسبب قلة النقود في السوق فاضطر البنك المركزي الايراني الى طبع كميات كبيرة من العملة الإيرانية قرابة(٤٠٠) مليارريال لتغطية نفقات القوات المتواجدة في ايران وتبضعها من الاسواق المحلية، لاسيما شراء البضائع والسلع الاساسية بالعملة الايرانية[٣].

بادر الشاه محمد رضا بهلوي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ الى وضع خطة تنموية للبلاد للمدة (١٩٤٨-١٩٥٣) وقد ركزت هذه الخطة على التنمية الزراعية واعادة بناء عدد من الصناعات المتعلقة بقطاع الزراعة والتعدين اذ خصصت لهما (١٤,٣%) من ايرادات الحكومة، واعادة انتاج الصادرات وتوريد الاحتياجات العامة

---

(١) حسين عبد زاير الجوراني ، المصدر السابق ، ص١٥ ؛ طلال مجذوب ، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية (١٩٠٦-١٩٧٩) ، دار ابن رشد للطباعة والنشر ، د.م ، د.ت ، ص٣١٣.

(٢) الريال : هو العملة الوطنية الايرانية التي اصدرها (بنك ملى) عام ١٩٣٠ على اساس قاعدة الذهب في عهد الشاه رضا بهلوي كوجه للاستقلال المالي بعد ان كان المصرف الشاهنشاهي الذي تهيمن عليه بريطانيا هو المسؤول عن اصدار العملة النقدية القديمة (القران الفضي) وكانت احد اسباب تغيير العملة تدهور العملة الايرانية على اثر الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩و قرار الحكومة البريطانية بسحب الغطاء الذهبي عن الباون وتحويله الى عملة ورقية . فعلى سبيل المثال كان 48.5 قران يساوي عام (١٩٢٨-١٩٢٩) جنيهاً استرلينياً ، في حين اصبح عام ١٩٣١-١٩٣٢= = = الجنيه الاسترليني الواحد يساوي ١٠٠ قران، ومما زاد من مبلغ خسارة ايران اكثر، انها كانت قد وضعت جميع احتياطييها من الذهب في المصارف البريطانية ، على امل اتخاذها قاعدة للعملة الجديدة التي كانت تنوي اصدارها انذاك للمزيد عن السياسة الماية في عهد الشاه رضا بهلوي ينظر : نعيم جاسم محمد ، الاوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٢٥-١٩٤١) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ،ص ١٠٦ ، ص ١٠٧.

(٣) حسين عبد زاير الجوراني ، المصدر السابق ، ص١٥.

في البلاد ، وتنمية الزراعة والصناعة والاستكشاف واستغلال المناجم والموارد الجوفية وتحسين الصحة العامة وتحسين مستوى المعيشة[١]، وكادت هذه الخطة ان تحقق التنمية في قطاع الزراعة لولا خروج الشاه ١٩٥٣ الى خارج البلاد لاحباط حركة رئيس الوزراء محمد مصدق[٢] على اثر تأميمه للنفط الايراني[٣] اي جعل امر تكرير النفط واستخراجه وبيعه بأيدي وطنية وقد عرض هذا الامر على شركة النفط الانكلو ايرانية[٤] المسؤولة عن

---

(١) حسين صادقي وعلي قنبري ، تحولات اقتصادى ايران ، سازمان مطالعة وتدوين كتب علوم انسانى دانشكاه ، تهران ، ١٣٨٨، ص١٠٤ .

(٢) محمد مصدق (١٨٨٢-١٩٦٧) : هو محمد ميرزا هدايت بن ميرزا كاظم بن اقا محسن اشتياني ، ولد في قرية احمد اباد في طهران ، اكمل دراسته الثانوية في احدى مدارس تبريز ، اما دراسته الجامعية فقد كانت في كلية الحقوق في باريس ، واكمل دراسته الماجستير في جامعة نوشاتل السويسرية ، والدكتوراه في جامعة باريس ١٩١٤ ، الف العديد من الكتب ، وله عدة مقالات في القانون ، تدرج في الناصب الادارية والسياسية منها تعيينه واليا على خراسان ، شارك في الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١) ، وعارض معاهدة ١٩١٩ وانقلاب حوت الذي قاده رضا خان عام ١٩٢١ ، عين وزير للمالية في حكومة احمد قوام السلطنة عام ١٩٢١ ، ووزيرا للخارجية عام ١٩٢٣ ، وفي عام ١٩٢٥ عين نائبا عن اهالي طهران في انتخابات النيابية لثلاث دورات للمجلس الخامسة والسادسة والرابعة عشر ، عارض مصدق الامتيازات النفط التي حصل عليها البريطانيين والسوفيت في ايران ١٩٤٤ ، شكل الجبهة الوطنية في داخل مجلس النواب في دورته السادسة عشر (١٩٤٩-١٩٥٠) لمعارضة الانتخابات النيابية التي مررت لتمكين النواب المؤيدين لمحمد رضا الشاه والبريطانيين من الوصول للبرلمان ، عين رئيسا للوزراء ١٩٥١ ، وامم النفط الايراني وحل الشركة النفط الوطنية محل شركة الانكلو ايرانية في استخراج النفط وبيعه لكنه لم يستمر في منصبه طويلا على اثر قيام انقلاب ١٩ اب ١٩٥٣الذي دبره له الشاه بالتعاون مع الامريكيين بعملية اجاكس، وادى الى ازاحته من منصبه وفرضت عليه الاقامة الجبرية وبذلك انتهى دوره السياسي في ايران حتى وفاته في ٥ اذار عام ١٩٦٧ للمزيد من التفاصيل ، ينظر: ثامر مكي علي الشمري ، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٥، ص٢٧، ص٤٦ ، ص ٩١ ، ص٢٥٠ .

(3) Evaleila pesaran , Iran 's Economic Independence , Routledge political Economy of The Middle East and North Africa , London ,2011, p29.

(٤) شركة النفط الانكلو ايرانية : وهي شركة بريطانية ايرانية تأسست عام ١٩٠٩ بأشراف برسي كوكس ممثل الحكومة البريطانية في الخليج العربي ووزير الخارجية البريطاني ادوارد كري في منطقة عبادان بعد التعاقد مع الشيخ خزعل حاكم الاهواز بعد ان دفعت له بريطانيا قرض بمبلغ (١٠,٠٠٠) جنيه استرليني كقرض لاستغلال النفط الايراني وتحقيق الارباح ، اشترتها بعد ذلك الحكومة البريطانية للحصول على النفط مجانا بدلا من شرائها من الشركة المذكورة بفضل جهود ونستن تشرشل الذي كان انذاك قائد للبحرية البريطانية في الخليج العربي من خلال المقترح الذي قدمه في

استخراج وبيع النفط الايراني لكن الشركة رفضت ذلك وحاولت اقناع مصدق بزيادة حصة ايران من ارباح الشركة، لكنه رفض ذلك ورفعت الحكومة البريطانية القضية الى محكمة العدل الدولية التي حكمت في النهاية لصالح ايران ،فقام مصدق بتأسيس (شركة النفط الوطنية الايرانية) محل شركة النفط الانكلو ايرانية ، ونتج عنه مقاطعة عالمية للنفط الايراني لاجهاض عملية التأميم مما ادى الى فشلها[١]، ومع عودة الشاه الى ايران بعد الاطاحة بحكومة مصدق في ١٩ اب ١٩٥٣ وضع الخطة التنموية الثانية (١٩٥٦-١٩٦١) برأس مال قدره (١٨١) مليون دولار،وبلغت المساعدات الامريكية خلال المدة المذكورة نحو(١٤٨) مليون دولار ، ركزت الخطة على تقوية الهياكل الاقتصادية بجوانبها الصناعية وتقوية البنية التحتية وصناعة النفط والتجميع والصناعات الخفيفة واعطيت الاولوية الصناعية لأقامة مشاريع معامل السكر والاسمنت والنسيج ، ووفرت تسهيلات لدعم وجذب الاستثمارات الاجنبية وحمايتها وتوسيع القطاع الخاص لتقديم المساعدة الفنية في الصناعة لتنفيذ ما يسمى (بفترة الهيكلة المبكرة) ، ومن اهم هذه التسهيلات اقرار قانون (جذب وحماية رأس المال الاجنبي) ، وانشاء بنك التنمية الصناعية والمعدنية كهيكل لتشكيل التنمية الصناعية في منظمة غير حكومية وانشاء بنك ائتماني صناعي

---

٢٠ ايار عام ١٩١٤ الى البرلمان البريطاني الذي نص على تقديم مبلغ قدره (٢,٢) مليون جنيه استرليني الى شركة النفط الانكلو فارسية مقابل حصول الحكومة على نسبة (٥١%) من اسهم الشركة وتعيين عضوين مندوبين عن الحكومة البريطانية في مجلس ادارة الشركة لهم الحق في في النقض فيما يتعلق يتعلق بالقضايا الاستراتيجية المتعلقة بتزويد البحرية البريطانية بالوقود ، استمر عمل الشركة حتى عام ١٩٧٩ ، إذ انهى عملها الخميني عند وصوله للسلطة، ينظر : ليث عبد علي ناموس الاسدي ، شركة النفط الانكلو فارسية (١٩٠٩-١٩٣٥) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠٢٠ ، ص٥٨ ، ص٧٢ .

(١) نعيم جاسم محمد ، ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا (١٩٦٥-١٩٧٧) دراسة في تطور السياسة الداخلية ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٤٨.

لأجل تقديم القروض الصناعية ، وساعدت هذه التدابير مجتمعة على زيادة الانتاج المحلي الاجمالي بنسبة (٣٤%) وتمهيد الطريق لخطط التنمية المستقبلية[١].

كان من الاثار السلبية للخطة العجز الذي اصاب الميزانية البالغ (٣) مليارات ريال وتوزيعها غير المتكافئ للثروة والموارد المالية على مختلف القطاعات، وارتفاع نسبة الانفاق العسكري على حساب القطاعات الاخرى ، وسوء قانون (جذب وحماية رأسمال الاجنبي) الذي منح الشركات الاجنبية سلطة واسعة في البنى التحتية والثروات الاقتصادية لخدمة مصالحها الاحتكارية مما زاد من التغلغل الاجنبي وتدفق السلع الاستهلاكية الاجنبية ونمو طبقة برجوازية موالية للغرب وتحولها الى مستوردين ووكلاء للشركات الاجنبية فسهل لهم فرض سيطرة كاملة على الاسعار ومواد الاستيراد والتصدير والتحكم بنوع البضائع المستوردة ، مما اثر على اصحاب المصالح من البازار[٢] الذين فقدوا

---

(١) محمد حسين شريف زادكان وهمايون نورايى ، بررسى تحولات صنعت وتوسعه صنعتى در ايران به منظور اسيب شناسى توسعه صنعتى ايران ، بزوهش نامه تاريخ اجتماعى اقتصادى ، بزوهشكاه علوم انسانى ومطالعات فرهنكى ، سال جهارم ، شماره اول ، تهران ، تابستان ١٣٩٤ش، ص٦٤؛ حسين صادقي وعلي قنبري ، منبع قبلى ، ص١٠٤ .

(٢)البازار: مفردة فارسية تعني السوق الكبير وهو اشارة لمكان فيه بيع وشراء ، تحولت البازار عبر القرون الى مؤسسة اقتصادية تقوم بدور توزيع السلع والمنتوجات على نطاق واسع وتمثل الرأسمالية التقليدية في ايران ، كانوا بمثابة الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المدني الايران ولهم تأثير واضح في التطورات السياسية والاجتماعية في ايران فهي مرتبطة تاريخيا بالمؤسسة الدينية في أي حركة اجتماعية وسياسية مهمة مثل انتفاضة التبغ في اذار ١٨٩٠ والحركة الدستورية (مشروطيت) عام١٩٠٥ والتواجد في الجمعية التأسيسية والدور المؤثر والمنظم لرجال الدين في إنشاء الجمعية الوطنية، ومشاركتهم في صعود الدكتور مصدق للسلطة وحركة تأميم النفط (١٩٥١-١٩٥٣)، والمشاركة في مختلف المنظمات والتجمعات السياسية مثل الجبهة الوطنية ، وحركة المقاومة الوطنية وأخيراً الدور الفعال للغاية للأسواق التقليدية من خلال الإضرابات العامة في طهران والمدن الأخرى ضد الحكومة في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ من اجل تقييد النظام الملكي واسقاطه فقد قام البازار ورجال الدين بتنظيم ثلثي المظاهرات والمسيرات التي جابت شوارع المدن الايرانية وقاموا بتشكيل ٤٥ لجنة دعم مالي اطلق عليها لجان الرفاه (كميته هاى رفاه) لتأمين تكاليف المالية للحركة الثورية وقتل العديد منهم في الاشتباكات بين الجيش والمحتجين وكان لهم جمعيات ونقابات عبر التاريخ منها (اتحاد نقابات طهران) أثناء انتقال السلطة من القاجاريين الى البهلويين، نقابات بازار طهران) في الفترة(١٩٤٥-١٩٥٨) و(غرف النقابات) خلال الاعوام(١٩٥٨-١٩٧٧) و(مجلس الاعلى للنقابات) في عهد الجمهورية الاسلامية، ينظر: عباس علي جمعة=

مكانتهم في السوق وتكدست بضائعهم وتعرضوا للتهميش الاقتصادي والاجتماعي وبالمقابل تصاعد نشاط البرجوازية الصناعية الجديدة مما جعل ذلك احد الاسباب التي دفعت البازار الى معاداة الشاه ووقفهم الى جانب علماء الدين في ثورتهم ضد الشاه فيما بعد[١].

افرزت الخطة الاقتصادية التنموية الثانية ازمة اقتصادية واحتجاجات شعبية كبيرة فقد وصفت صحيفة (واتش) الايرانية الوضع انذاك (ان موجة عدم الارتياح شملت عموم فئات ايران ، من فلاحين ، وعمال ،وجنود ، وحرفيين ، وكسبة ، وحتى معلمين) وتبلورات تلك الاحتجاجات بخروج احدى عشر تظاهرة نضمها البازار والعمال والعاطلين عن العمل اذ ازداد عددهم بنسبة (٤٣,٧%) ، بسبب التزوير الذي حصل في انتخابات ١٨ شباط ١٩٦١ والتي مهدت لوصول نواب مؤيدين للسياسة الامريكية لاقرار قانون الحصانة الدبلوماسية الذي يعفي العسكريين الامريكيين المتواجدين في ايران من الخضوع للقوانين والمحاكم الايرانية ويترك لهم حرية التصرف مما ادى الى تصاعد حدة التظاهرات التي قام بها طلبة جامعة طهران والتي فيها طالبوا الشاه بحل المجلس المنتخب واستقالة حكومة منوجهر اقبال(٣ نيسان ١٩٥٧-٣١ اب ١٩٦٠) [٢]،وتبعها قيام البازار بغلق المحال

=الازيرجاوي، الدور السياسي للبازار في الإحداث الداخلية الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٩) اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، ٢٠١٩، ص١١١، ص١١٣؛ على محمد حاضرى ومهدى حسين زاده فرمى ،نقش سياسى بازار تحليل تحولات دهه اول جمهورى اسلامى ايران ، دانش سياسي شمارة اول ، تهران ،سال هفتم تابستان ١٣٩٠، ص٦٤، ص٦٨ .

(١) غانم باصر حسين البديري ،الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في ايران (١٩٦٣-١٩٧٩) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٦ ، ص٦٢- ص٦٤.

(٢) منوجهر اقبال (١٩٠٩-١٩٧٧) : هو نجل ميرزا أبو تراب خان، اقبال السلطنة بن ميرزا عبد الوهاب ترشيزي الملقب " مقبل السلطنة".الذي يُعد من الشخصيات البارزة في خراسان وأحد ملاكيها، ومن مسؤولي الروضة الرضوية المقدسة . ولد في مدينة مشهد المقدسة التي أكمل فيها دراسته الابتدائية، وارتحل إلى طهران عام ١٩٢١ وهناك أكمل دراسته المتوسطة في المدرسة العلمية ثم التحق بمدرسة "لاروزه"، وواصل دراسته في مدرسة دار الفنون، ارسل والده إلى فرنسا لمواصلة دراسته في كلية العلوم في مدينة مونبليه ثم عاد إلى باريس ليدرس في كلية الطب ١٩٣٣ شهادة الدبلوم

التجارية في طهران ثم تبعها قيام الطلاب والعمال والبازار في مدن اخرى بالاضراب مما ادى الى استقالة حكومة اقبال في ٣١ اب ١٩٦٠ وكلف علي اميني(٥ ايار ١٩٦١-١٩ تموز ١٩٦٢) [١] بتشكيل حكومة جديدة[٢]،وقد وصفت صحيفة (صداي مردم) ايصحيفة نداء الشعب الايرانية الوضع الاقتصادي في البلاد (بأنه اسوأ مما كانت عليه ايران قبل اتفاقية الكونستريوم[٣] النفطية)[٤].

وضعت الحكومة الايرانية الخطة التنموية الثالثة (١٩٦٢-١٩٦٧) واكد الشاه محمد رضا بهلوي في حينها على البنية التحتية الصناعية في إيران ، واشير الى هذه الخطة باسم (الخطة الشاملة الأولى لإيران) ،وكانت أول خطة لتصنيع البلاد وهيكلته وأكدت شركة (EN) للتنمية الاقتصادية احدى الشركات الامريكية العاملة هناك أنه من خلال

=بدرجة امتياز، ثم عاد إلى مشهد متخصصاً في إمراض التفسخ. ترأس قسم الأمراض الباطنية في مستشفى " فرقة الشرق التاسعة العسكرية"، عُين عام ١٩٣٩م أستاذاً في كلية الطب بجامعة طهران. ثم عين وكيلاً لوزارة الصحة في حكومة قوام السلطنة عام ١٩٤٢م، ثم وزيراً للبريد والبرق بعد التعديل الوزاري في ٢ آب ١٩٤٢م. وتولى منصب وزير الصحة في حكومة محمد سعيد في آذار ١٩٤٤م، وبعد استقالة الوزارة الأخيرة في أواخر عام ١٩٤٤م انصرف منوجهرإقبال إلى التدريس في الجامعة، وتولى منصب وزير الصحة للمرة الثانية في حكومة قوام السلطنة في كانون الثاني ١٩٤٦م ثم عُين وزيراً للثقافة في حكومة عبد الحسين هجير في حزيران ١٩٤٨م. وأصبح وزيراً للطرق في حكومة محمد سعيد في آذار ١٩٥٠م ، وأعيد تعيُنه في المنصب نفسه في حكومة علي منصور في ٣ نيسان ١٩٥٠م، وفي آب ١٩٥٠م ، تولى رئاسة الحكومة الإيرانية عام ١٩٥٧م للمزيد ، ينظر : عبدالخالق كريم صكر الغريباوي ، إيران في عهد حكومة منوجهر إقبال، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٦ ، ص٤٣ .

(١) علي اميني(١٩٠٥-١٩٩٢) : ولد في طهران ، امه قاجارية الاصل اكمل دراسته في طهران وسافر الى باريس ودرس العلوم السياسية وتولى عدة مناصب ادارية اخرها رئيس وزراء بتاريخ ٧ ايار عام ١٩٦١، ينطر : غانم باصر حسين البديري ، المصدر السابق ، ص٦٦.

(٢) نعيم جاسم محمد ، ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا (١٩٦٥-١٩٧٧) دراسة في تطور السياسة الداخلية ،ص٦٣.

(٣) مما تجدر الاشارة اليه ان اتفاقية الكونستريوم النفطية قد ابرمت عام ١٩٥٤ بعد اسقاط حكومة مصدق للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص٥٩.

(٤) غانم باصر حسين البديري، المصدر السابق ، ص٦٤-٦٦.

إحداث تغيير في تكوين الأنشطة الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الصناعي ، تم توسيع هذا القطاع جزئيًا واستهدفت الصناعات للاستثمار من حيث المواد الخام والمهارات الفنية وتسهيلات سوق المبيعات ، وانفق في هذه الخطة معظم ائتمان التنمية الحكومي على تطوير البنية التحتية، وفيما يتعلق بالسياسة التجارية وضعت الحكومة تعريفات عالية للسلع الاستهلاكية من أجل تعزيز السوق المحلية ، وبالتالي حماية الصناعات المحلية عن طريق منع استيراد سلع مماثلة،وقد سهلت هذه المسألة (استبدال الواردات) بتطور الصناعات في الاقتصاد الإيراني وخلال مدة الخطة ارتفع سعر النفط فأدى الى زيادة العوائد النفطية التي وجهت لتطوير الصناعات الاستهلاكية مثل المواد الغذائية والمنسوجات والأحذية والمنتجات الخشبية، ومن ناحية أخرى ، طورت الحكومة في هذه الخطة مؤسسات تمويل القطاع الخاص مثل بنك الائتمان الصناعي وبنك الصناعة والتعدين في إيران، وتم تشجيع الاستثمارالأجنبي والمساعدات الفنية الأجنبية وتكوين هيئات فنية ووطنية لادارة الصناعات من خلال انشاء المدارس المهنية وكليات الصناعة ، واستخدام التدريب أثناء الخدمة لاسيما التدريب على الإدارة الصناعية ، ونتيجة لما تقدم ارتفع الناتج المحلي في القطاع الصناعي من (٧,٣%) الى (٩,٥%) من الناتج المحلي الاجمالي[١].

اعلن الشاه في هذه الخطة برنامجه الاقتصادي والاجتماعي الذي عرف بأسم الثورة البيضاء (انقلاب سفيد) او ثورة الشاه والشعب (انقلاب شاه ومردم) عام ١٩٦٣[٢]،واحتوت على تسعة عشر بنداً ، كان من أهمها إلغاء نظام الاقطاع وتأميم الغابات، اذ استطاع الشاه خلال الخمس سنوات التالية غرس خمسة ملايين شجرة، اذ تبلغ مساحة الغابات في ايران نحو ثمانية ملايين من الهكتارات معظمها في شمال البلاد ويملك الشاه اكثر من ثلث تلك الغابات، والتصديق على قانون الاصلاح الزراعي،اذ قام

---

(١) محمد حسين شريف زادكان وهمايون نورايى ، منبع قبلى ، ص٦٥- ص٦٦.

(2)Evaleila pesaran,op.cit ,p.40.

بتوزيع جزء من أراضيه التي كان أبوه قد استحوذ عليها[١] ، واعطى للعمال حقوقهم اذ اصبح للعمال (٤٠%) من اسهم الشركات والوحدات الانتاجية التي يعملون بها وضمن لهم نصيباً محترماً من أرباحها ، وعدل قانون الانتخابات ومنح المرأة كامل حقوقها السياسية والاجتماعية ،وأصدر القوانين بشأن تحرير المرأة وخلع الحجاب واضفاء روح العصر في البسة النساء والرجال ، ففتح بذلك عليه أبواب المتاعب مع رجال الدين الذين رفضوا اصلاحاته الاجتماعية جملة وتفصيلا، وكانت سببا لاثارة الاحتجاج بأستمرار ضد الشاه ، كما تم إنشاء كتائب للتعليم الالزامي ومحو أمية في الريف الإيراني وإنشاء دور للعدل وذلك للفصل في الخلافات والقضايا الخاصة بالفلاحين وسكان الريف، واولى الشاه اهتماما بالصحة اذ اوجد كتائب الصحة لنشر الوعي الصحي في جميع أرجاء البلاد وشكل كتائب للتعمير للاسهام في تطوير ودفع الحركة العمرانية لاسيما في الريف ، وكذلك أمم مصادر المياه السطحية والجوفية وحظر الافراط والعمل على أعادة بناء كل المباني الحكومية ومبانى الدولة لتتماشى مع روح العصر وتنظيم الإدارة والتعليم بما يجعلهما يحققان الاستجابة لمتطلبات البلاد ، وتم تعبيد (٢٠) الف ميلاً من الطرق ، وتم بيع المصانع الحكومية للتعاونيات وبناء اربعة عشر سداً[٢]، أما المصانع الحكومية فقد بيعت أسهم (٥٦) مصنعا منها بسعر السهم الواحد خمسين ألف ريال ، وبلغت قيمة الاسهم التي بيعت نحو (٧٧٠٠) مليون ريال واشترى تلك الاسهم كبار الاقطاعيين ،فكانت

(١) هيمن الشاه رضا على (٧٠ %) من أراضي الدولة والاوقاف بينما كان (٦٠%) من الفلاحين الإيرانيين لا يملكون أية مساحات من الأراضي ، وكان(٢٣%) من هؤلاء الفلاحين يملكون أقل من هكتار واحد ، في حين ان نحو مائة اسرة إيرانية كانت تملك (٦٥%) من باق الأراضي الزراعية في إيران ينظر : احمد مهابة ، ايران بين التاج والعمامة ، دار الحرية ، بغداد، ١٩٨٩ ، ص١٠٦؛ طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص٣٢٩ .

(٢) احمد مهابة ، المصدر السابق ، ص١٠٦- ص١٠٧ .

العملية انتقال الأثرياء من استغلال الاراضي الى استثمار الاموال في الصناعة متحولين من اقطاعيين زراعيين الى احتكاريين صناعيين[١]

ادت مبادى الثورة البيضاء الى احتجاج علماء الدين وبداية احتكاك رجال الدين بالسلطة حتى ان بعض المؤرخين اعتبروا احداث خرداد ١٣٤٢ش/ ٦حزيران عام ١٩٦٣م هي بداية للثورة الاسلامية فبعد اعلان الشاه برنامجه الاجتماعي والاقتصادي المتمثل في الثورة البيضاء ١٩٦٣، قام العلماء ومراجع الدين بتحرير الرسائل الى الشاه تندد بقوانين ثورته المخالفة للشريعة الاسلامية ومنهم روح الله الخميني[2] الذي ارسل رسالة بلهجة حادة وحازمة في ٢٣ اب ١٩٦٣ يحذر الشاه من عواقب سياسته المخالفة لاحكام القرأن وقد ايدت طبقات الشعب من طلاب وتجار وعمال هذه الرسائل واخذ العلماء يخطبون واثاروا حماس الناس فتصاعدت الحركة الشعبية وعطلت الاسواق واغلقت المحال والجامعات والمدارس فأرادت الحكومة التفاوض مع مركز المعارضة لكنه رفض ذلك فأزدادت حدة الوضع حينما القت الحكومة القبض على الخميني ونفيه الى تركيا في

---

(١) طلال مجذوب ، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية (١٩٠٦-١٩٧٩) ، دار ابن رشد للطباعة والنشر، د.ت، ص ٣٣٣.

(٢) روح الله الموسوي الخميني(١٩٠٢-١٩٨٩) : هو روح الله بن السيد مصطفى بن السيد احمد بن السيد دين علي شاه أبن السيد مير حامد يعود نسبه الى الامام موسى الكاظم(عليه السلام)، تلقى تعليمه وهو سن السابعة من عمره دخل روح الله الى الكتاتيب لإتقان الخط والتدريب على الكتابة غادر بعدها الى اراك لدراسة القانون الاسلامي ، عارض التدخل الاجنبي في البلاد ابان عهد رضا شاه بهلوي ووقف ضد احتلال القوات البريطانية والروسية في ايران عام ١٩٤١ وفي عام 1963 وقف بشدة ضد مبادئ الثورة البيضاء التي تهدف الى تحرر المرأة ونشر العلمانية التي لا تمت للدين الاسلامي أي صلة ما ادى الى سجنه ثم نفي الى خارج ايران عام ١٩٦٤ فغادر الى تركيا ثم الى العراق واستقر في مدينة النجف الاشرف مقر الحوزة العلمية حتى عام ١٩٧٨ ثم غادر العراق واستقر في فرنسا التي بقي فيها حتى قيام الثورة الايرانية وعاد الى ايران في الاول من شباط ١٩٧٩ واعلن قيام الجمهورية الاسلامية في ايران ، في عهده اندلعت الحرب العراقية الايرانية في ايلول عام ١٩٨٠ استمرت ثمان سنوات حتى عام ١٩٨٨ ينظر: هشام رزاق الجبوري ، روح الله الخميني ونشاطه السياسي حتى عام ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ، ص٧، ص١٣، ص١٤.

٤ تشرين الثاني١٩٦٣ فكانت تلك البداية التي برز فيها كمعارض قوي ضد سلطة الشاه[1].

فشلت الخطة التنموية الثالثة في الاصلاح الزراعي، بسبب التوزيع غير العادل للاراضي وغزو البضائع الاجنبية الزراعية الاسواق الايرانية مما ادى الى انعدام التحفيز لدى الفلاحين في زراعة الارض والعناية بها وحرمانهم من المساندة المالية التي كانوا يتلقونها من الاقطاعيين من جهة ، ومن شبكة التسويق من جهة أخرى ، وهي الشبكة التي كان يسيطر عليها الاقطاعيون ، ولم يوفر لهم مساندة مالية بديلة ولم ينجح في توفير احتياجاتهم من الأسمدة أو خلق نظام بديل للتسويق ، ولذلك نزح الفلاحون باعداد هائلة إلى المدن ، إذ كان التصنيع يوفر فرصاً عمل لهم فزادت العمالة الرخيصة في القطاع الصناعي وكان ذلك خدمة للبرنامج الصناعي الضخم الذي يطمح اليه الشاه[٢].

وضعت الحكومة الايرانية الخطة التنموية الخامسة (١٩٦٩-١٩٧٤) ،وتم التأكيد فيها على التنمية الصناعية،ووصلت حصة الصناعات والمناجم من الإيرادات مليارين ريال إي نسبة(٢٢%) من اجمالي الايرادات وبالتالي أرسى أسس صناعات البنية التحتية ، ومتابعة سياسة إحلال الواردات والتي سعت إلى إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية من خلال الاتجاه إلى تحويل الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد يتكون من عائدات النفط وتقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية وتوسيع الصادرات غير النفطية، واعفاء بعض الأنشطة الصناعية من الضرائب لتطويرها وتوفير التسهيلات الائتمانية من خلال القروض ومشاركة البنوك المتخصصة وتطور نشاط البورصة في طهران ووفرت لها سبل النجاح ووفرت مجالات التطوير التكنولوجي من خلال إنشاء مدن صناعية ، والاهتمام بجودة المنتجات الصناعية وإجراء البحوث العلمية ومشاركة الحكومة في تكاليف توظيف الكوادر

(١) محمد رسن السلطاني ، موقف المرجعية الدينية في ايران من التطورات الداخلية (١٩٦٢-١٩٦٤)، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد ٢٠ ، نيسان ٢٠١٥، ص٨٠ –ص٨١.

(٢) محمد حسين شريف زادكان وهمايون نورايى ، منبع قبلى ، ص٦٥-ص٦٦.

الفنية للصناعات لا سيما في التخصصات الدقيقة، وتوفير الاستثمار الأجنبي في مجالات الصناعات الزراعية ، وتصدير السلع الصناعية من خلال المفاوضات مع الدول الأخرى وإبرام الاتفاقيات التجارية ، وكذلك تنويع السلع الصناعية وتوسيع الأسواق القائمة والوصول الى الزيادة في أسواق خارجية جديدة ، وانشاء مراكز صناعية على بعد (١٢٠) كم من طهران وفقا للمعايير العالمية واعفاءها من الضرائب والحوافز الاخرى للتشجيع على انشاءها ،وقد انشئت بعض المركز بالقرب من أصفهان وتبريز وأراك والاحواز[١]، ومن الجدير بالذكر أن السياسات الصناعية المتبناة خلال خطتي التنمية الثالثة والرابعة كانت تتماشى مع استراتيجية إحلال الواردات التي ظهرت في الستينيات من القرن العشرين في الاقتصادات الصناعية في شرق آسيا من السمات المهمة لهذه الاستراتيجية دعم الصناعات الناشئة وتطوير الصناعات الثقيلة لرأس المال والمنتجات الوسيطة لتعميق التنمية الصناعية[٢].

وضعت الخطة التنموية الخامسة من قبل الحكومة الايراية للأعوام (١٩٧٤-١٩٧٨) وهي اخر خطة تنموية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي والتي حدثت فيها الازمة الاقتصادية عام ١٩٧٦ ، بسبب خلل في التوازن بين مستوى نمو الطلب ومستوى العرض الواسع ، فقد ازدحمت طرق المواصلات واغرقت الاسواق بمختلف البضائع المستوردة، واحتلت ايران المرتبة الاولى بين دول المنطقة في حجم الواردات ، وارتفاع ظاهرة التضخم وتوسعت المضاربات العقارية، وظهرت زيادة شديدة في اسعار العقارات ، وعانت البلاد من عجز الطاقة الكهربائية لتلبية الطلب المتزايد نتيجة تعدد انواع الاستهلاك، فضلا عن النقص الكبير في المواد الغذائية الاساسية[٣]، فأتخذت الحكومة الايرانية في ظل هذه الاوضاع عدة اجراءات منها سياسة ضبط الاسعار ومكافحة المضاربات ، فدخلت في

---

(١) احمد مهابة ، المصدر السابق ، ص١٠٨؛ حسين صادقى وعلى قنبرى ، منبع قبلى ، ص١٠٥

(٢) محمد حسين شريف زادكان وهمايون نورايى ، منبع قبلى ، ص٦٨.

(٣) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص٣٩٧ ؛ Evaleila pesaran,op.cit ,p43

مواجهة مع تجار البازار وزج بعضهم في السجون مما زرع كراهية لدى التجار لحكم الشاه محمد رضا بهلوي[١] جراء سلطته المطلقة وتراكمات سياسته الاقتصادية السيئة وتبديده لثروات البلاد وانفاقها على البلاط وحاشيته ومؤسسته العسكرية[٢]، كما ان الجزء الأكبر من ثروة البلاد خدمت طموح الشاه في جوانب عدة منها ، مؤسسة بهلوي التي كان لها نصيبا كبيرا من اموال الشاه اذ تستلم أربعين مليون دولار سنوياً حسب مزاعم البنوك الغربية ، ولها أسهم في ٢٠٧ شركة ، وحسبما أوردته صحيفة نيويورك تايمز فإن مؤسسة بهلوي كانت مصدراً مهماً لثلاثة استثمارات كأنشطة خيرية وللصالح العام ، ومصدر مالى للأسرة البهلوية ومصدر تفعيل القوة في مجالات البلاد الإقتصادية ، ومصدر مكافأة وتكريم حماة النظام ، وكانت مؤسسة بهلوي تزعم أنها تصرف عائداتها على الاعمال الخيرية ، إلا أن التقرير السري للسفارة الأمريكية في طهران المؤرخ في حزيران عام ١٩٧٢ اشار إلى أن (٢٠% -٤٠%) من عائدات المؤسسة تعود إلى أفراد الأسرة البهلوية[٣].

اضف الى ذلك فأن أفراد الأسرة البهلوية قد عقدوا صفقات تجارية للحصول على قروض ضخمة من البنوك واستثمارها في مختلف المجالات التجارية والصناعية حتى كانوا خلال عام ١٩٧١ م من أثرى التجار الإيرانيين ، والذين حصلوا على أعظم الأرباح ، حتى كان الشاه يمتلك شخصياً بعض المصانع والمعامل ، وكان لقرابته أسهم في مئة وخمسين شركة تشمل البنوك والمصانع وبناء الفنادق وأماكن اللهو والقمار،ومن جانب اخر بدد الشاه لاموال المتأتية من شركة النفط الوطنية الايرانية ،اذ رصدت تقارير السفارة الأمريكية في طهران مقدار عائدات النفط الإيراني والمبالغ الواردة في الحسابات السرية ،

---

(١) حسين عبد زاير الجوراني ، المصدر السابق ، ص٢٣٠.

(2) Evaleila pesaran, op.cit,p39.

(٣)غلام رضا نجاتى ، التاريخ الايراني المعاصر ايران في العصر البهلوي ، ترجمة عبد الرحيم الحمراني ، دار الكتاب الاسلامي ، قم ، ٢٠٠٨ ، ص٤٤٧.

منها وثيقة مؤرخة في ٥ نيسان١٩٧٦ أوضحت أن شركة النفط الوطنية الإيرانية تسلمت مبلغ ملياري دولار عن صادرات النفط بين اذار ١٩٧٥ وكانون الأول عام ١٩٧٦ ، ولكن لم يرد في الحساب سوى (٥٥٨٠٨) مليون دولار من المبلغ المذكور ، بينما اختفى الباقي، وفي عام ١٩٧٧ تلقت شركة النفط الوطنية عن مبيعاتها النفطية أربعة مليارات دولار ، فخاطبت السفارة الأمريكية وزارة الخارجية الأمريكية أن البنك المركزي الإيراني لم يتسلم أقل من مليار من ذلك المبلغ(١).

كان من اوجه الاسراف الاخرى اقامته الاحتفالات الكبرى بأسراف كبير كلفته احداها ما يقارب(١٨) مليون دولار عام ١٩٧١ بمناسبة ذكرى مرور (٢٥٠٠) عام على النظام الشاهنشاهية حضرها (٢٠) ملكا واامير من دول العالم و(١٦) رئيسا للجمهورية وثلاث رؤساء وزراء واربعة نواب واثنين من وزراء الخارجية ، واستمر الحفل ثلاثة ايام من البذخ والطعام والكحول الفاخرة المستوردة من أوربا بينما كان يعاني شعبه من الجوع والحرمان(٢) ، ومن الامور السلبية الاخرى التي اعتاد عليها الشاه المديونية الخارجية اذ اغرق الشاه الاقتصاد الايراني بالديون الخارجية على شكل قروض، مما ادى الى استمرار التضخم على الرغم من ارتفاع عائدات النفط الايراني عام ١٩٧٨ ،اذ اعتمدت ايران على الاقتراض من البنوك التجارية الخارجية بالعملات الاجنبية فأدى الى زيادة ديونها من (١٠-١٢) مليار دولار خلال الاعوام (١٩٧٦-١٩٧٨) ، وقد توزعت عائدية القروض بنسبة (٧٥%) الى الولايات المتحدة الامريكية ونسبة (١٥%) لبريطانيا، وبلغت الديون الواجب دفعها اربعة مليارات نهاية عام١٩٧٨(٣).

كما ان زيادة النفقات العسكرية لصالح ميزان المدفوع الأمريكي وشركات السلاح الأمريكية من أجل تحقيق حلم الشاه على أنه المهيمن على المنطقة وشرطي الخليج كانت

---

(١)غلام رضا نجاتى، المصدر السابق ، ص٤٤٨-ص٤٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٢٧ ؛ حسين كريم الجاف ، المصدر السابق ، ص٢٨٧.

(٣) حسين عبد زاير الجوراني ، المصدر السابق ، ص٣١٦.

من اوجه الاسراف الاخرى وهدرا للمال العام ، وقد بلغ من الغرور العسكري للشاه وشعوره المتطرف بالقوة أنه قال عبارته المشهورة "**إن الجيش الإيراني سيصبح من القوة إلى الحد الذي لن يصبح موضع اهتمام دول المنطقة فحسب ، وإنما سيضطر العالم كله لادخال قوة الجيش الإيراني في حسابه ، لأن إيران لن تسلح جيشها بالقنبلة الذرية ، ولكنها ستبنى جيشا لا يقهر إلا بالقنبلة الذرية**"[١]، اذ بلغت قيمة الأسلحة التي اشتراها الشاه نحو (٨٨٠) مليون دولار عام ١٩٧٠ ، بلغ مجموعها خلال الاعوام (١٩٧٣-١٩٧٨) نحو (١٧) مليار دولاراً [٢]، وبعض هذه الأسلحة والطائرات لم يكن أحد خارج الولايات المتحدة يملكها غير إيران ، وكان تشغيلها صعباً حتى في الولايات المتحدة[٣]، كما ارتفعت النفقات العسكرية بصورة عامة نحو (٩٥٠٠) مليون دولار للاعوام (١٩٧٦-١٩٧٨) بحسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ،واستنزفت نفقات التسليح قدرات ايران المالية، وكانت نتائج البرنامج التسليحي وخيمة على الاقتصاد الايراني بعد ان شكل نسبة تجاوزت ٢٥% من الناتج القومي[٤] ، فضلا عن ازدياد عبء المؤسسة العسكرية بعدد افرادها ،اذ بلغت نحو(٤١) مليون عام ١٩٧٨ بعد أن كانت(٢٠) مليون عام ١٩٦٣[٥] وزاد عدد أفراد قوات الدرك من (٢٥) ألف إلى (٦٠) ألف مما ادى الى رفع ميزانية الجيش من (٢٩٣) مليون دولار سنوياً عام ١٩٦٣ م إلى (١٨٠٠) مليون دولار عام ١٩٧٣، ثم ارتفعت نحو (٧٠٣) مليون دولار عام ١٩٧٧ [٦]، وبذلك أصبحت إيران تمتلك أقوى قوة بحرية وجوية في الشرق الأوسط بعد (إسرائيل) ، وعلى صعيد

---

(١) احمد مهابة ، المصدر السابق، ص٤٧٩.

(٢) غلام رضا نجاتى ، المصدر السابق ، ص٤٨٢ ؛ طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص٣٨٥.

(٣) احمد مهابة ،المصدر السابق ، ص١٠٩.

(٤) حسين عبد زاير الجوراني ، المصدر السابق ، ص٣٢٠.

(٥) غلام رضا نجاتى ، المصدر السابق ، ص٤٨٢.

(٦) اروند ابراهيميان ، تاريخ ايران الحديثة ، ترجمة مجدي صبحي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ٢٠١٤ ص١٧٥.

امتلاك السلاح النووي، دفع الشاه عشرين مليار دولار للمباشرة باثني عشر مشروعاً ذرياً خلال عشر سنوات مستغلا ارتفاع العائدات النفطية من (٣٤) مليون دولار امريكي خلال الاعوام (١٩٥٤-١٩٥٥) الى (٥) مليارات دولار خلال الاعوام (١٩٧٣-١٩٧٤) وارتفعت اكثر نحو (٢٠) مليون دولار خلال الاعوام (١٩٧٥-١٩٧٦) ، كما ارتفع معدل النمو في ايران خلال الاعوام (١٩٦٠-١٩٧٧) نحو (٩,٦%) بالنسبة للدول متوسطة النمو[١].

ونتيجة لما تقدم خرج الشعب الايراني بكل طبقاته من عمال وتجار وطلاب وعاطلين عن العمل وفلاحين في الشوارع ضد الفساد الاداري وتدهور الوضع الاقتصادي والتغلغل الامريكي في كافة دوائر الدولة، وشكلت معارضة للشاه اخذت تردد في منشوراتها ودعايتها اتفاقيات الاسلحة الباهضة الثمن التي لا تخدم مصالح الشعب الإيراني، فقد ارهقت ميزانية الدولة وبددت ثروة إيران على حساب المشروعات الحيوية الأخرى ،وربطت الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد الأمريكي وفرضت هذه الاتفاقيات على إيران(٣٠) ألف خبيراً مستشارا أمريكياً وصلت مرتباتهم الى عشرة اضعاف اقرانهم من الموظفين الايرانيين وصل الى مليون ريال ، مع تمتعهم بحكم القانون بما يتمتع به الدبلوماسيون من حصانات وامتيازات ، كما تحول الجيش الى طبقة برجوازية جديدة تحصل على امتيازات الاقطاعيين وتتمتع برواتب خيالية وامتيازات عينية لا حصر لها بل ان صفقات السلاح[٢]،تلك فتحت

---

(١) احمد مهابة ، المصدر السابق ، ص٤٤٥.

(٢) على سبيل المثال دخلت فرح زوجة الشاه محمد رضا إلى أحد محلات المجوهرات في باريس ولفتت نظرها ماسة ثمينة فعلقت بها عينا الشهبانو ولم تستطع مقاومة اغراءها ، فسالت عن تمنها فقيل ها رقم خيالي رات معه ضرورة الرجوع إلى (الشاه) قبل أن تقدم على شرائها ، فطلبت الشاه من باريس تليفونيا وذكرت له ما كان من أمر الماسة التي تتمنى ان تقتنيها ، ولم يسع الشاه الا أن يستجيب لرغبتها ، فرخص لها بشرائها فعادت إلى محل فوجدتها قد بيعت وذهلت فمن يستطيع غيرها أن يدفع قيمة هذه المجوهرات الماسة ولما استفسرت عمن اشتراها فقال لها أن التي اشترتها زوجة أحد الجنرالات الإيرانيين ولما عادت إلى إيران وطلبت من رجال السافاك تحرى الأمر اتضح أن مشترية الماسة هي زوجة قائد سلاح البحرية الإيرانية ، الذي حصل على رشوة في صفقة أسلحة بحرية كبيرة فطرد من منصبه

الباب على مصراعيه للرشوة وخلق الوسطاء وأفساد الروح العسكرية داخل القوات المسلحة الإيرانية وقد طالت قضايا الفساد الجوانب الاخرى منها قضية الرشوة المعروفة التي تورط فيها وزير التجارة ومعاونوه في صفقة السكر، وقضية غش لبن الأطفال وأزمة الطاقة التي حدثت عام ١٩٧٧ بسبب الخلل الفني الذي سبب عجز كبير في الطاقة الكهربائية ، نتيجة الدراسة الخاطئة لأحد السدود التي قام بها الخبراء الامريكيين ، وأرغمت أحدى الشركات الفرنسية على تنفيذها رغم اعتراض الولايات المتحدة عليها ، وتسبب الخلل الفني في اغلاق نحو و(٩٠٠) مصنعا واعطاء عمالها عطلة لمدة شهرين وفقا للبيانات الرسمية التي نشرت آنذاك ، وأدت إلى خسارة ما يقارب (٤٠%) من الانتاج العام للدولة ، واضطرت الحكومة لمعالجة الخسارة إلى قطع الخسارة التي سجلها التيار الكهربائي لمدة خمس ساعات يومياً بالتناوب في كافة أنحاء إيران[١]، فضلا عن تدهور الوضع المالي لايران وانهيار العملة اواخر ايام الشاه ، اذ ذكرت صحيفة (ديبلمات) عام ١٩٧٨ الوضع المالي السيء للبلاد اذ استمر سعر الصرف غير ثابت وامسى غير معروف في السوق لدرجة اعلنت الدولة اغلاق السوق وكافة مكاتب الصرافة وتوقفت التحويلات في البنك المركزي الايراني[٢].

اسفرت الاوضاع اعلاها الى خروج تظاهرات واحتجاجات عام ١٩٨٧ طالت المدن الايرانية واحدة تلو الاخرى سيما العاصمة طهران قادها البازار ورجال الدين وطلاب جامعيين وعمال وفلاحين لم يهابوا الشاه كما في السابق واصبحت لديهم الجرأة في مطالبهم التي تجاوزت الاصلاح والعمل بدستور ١٩٠٦ بل طالبت بازاحة الشاه[٣] وقد

وطلبت الحكومة الإيرانية من الملحق البحرى الأمريكي مغادرة البلاد لوجود شبهة تورطه في هذه القضية ، ينظر: احمد مهابة ، المصدر السابق ، ص١١١-١١٢.

(١) احمد مهابة ، المصدر السابق، ص١١٣.

(٢) روزنامه ديبلمات، تهران ، شمارة بنجم دوره جديدة ، جهار شنبه سيزدهم ديماه ١٣٥٧ ش، ص٢.

(٣) ذيبان الشمري ، ايران بين طغيان الشاه ودموية الخميني ، مؤسسة اللغة والصحافة ، د.م ، ١٩٨٣ ، ص١٠٤.

صرح احد العاملين في معامل تكرير النفط اثناء اضرابات عمال النفط عام ١٩٧٧ حينما سأله مراسل امريكي عن مطالبهم **قائلا " اننا لن نصدر البترول الا بعد ان نصدر الشاه شخصيا**"[١] ، وقد تكبدت الحكومة خسائر كبيرة جراء اضرابات العمال فقد كلف اضراب واحد لعمال النفط خسائر لا تقل عن (٤٧) مليون دولار يوميا من المداخيل ، اذ قطع العمال الشريان الرئيسي لمداخيل الدولة فبرهنت الطبقة العاملة على قوة تأثيرها الاقتصادي في الدولة[٢]، تخللت الاحتجاجات اعمال عنف اضطر الشاه فيها الى اقالة حكومة امير عباس هويدا [٣] (١٩٦٥-١٩٧٧) .

اخذ روح الله الخميني من مقره في باريس بعد ان غادر العراق في ٥ تشرين الاول ١٩٧٨ ينظم الثورة من مقره ،وسمحت له الحكومة الفرنسية بنشر تصريحاته السياسية ضد الشاه ، فقد كان يرسل اشرطة الكاسيت التي فيها خطبه يدعو الناس فيه الى التمرد والعصيان ، كما اجرت صحيفة (لوموند) الفرنسية مقابلة مع الخميني وتحدث فيها عن دكتاتورية الشاه وحرية الصحافة والاحزاب الممنوعة وتبديد الشاه للثروات النفطية في

---

(١) امال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين الثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، د.ت ، ص٢٧٩.

(٢) نعيم جاسم محمد ،اوضاع الطبقة العاملة في ايران في عهد محمد رضا شاه بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) ، مجلة اوروك للابحاث الانسانية ، العدد الثاني ، المجلد الرابع ، كلية التربية ، جامعة المثنى، ايار ٢٠١١، ، ص٢٤.

(٣) امير عباس هويد (١٩١٩-١٩٧٩): ولد في طهران والده من الدبلوماسيين السابقين في وزارة الخارجية الايرانية وهو حبيب الله هويدا الملقب ب(عين الملك) تنقل بحكم وظيفته مابين سوريا وفلسطين والمملكة العربية السعودية ومصر ، مات والده وهو في التاسعة من عمره ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة (ليسيه فرانسيه) الفرنسية في بيروت فتعلم اللغة الفرنسية والعربية ثم ارتحل الى بريطانيا وبعدها الى بلجيكا لاكمال دراسته الجامعية اذ حصل على شهادة البكاليوريوس والماجستير بالعلوم السياسية ثم غادر الى فرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة السوربون وعند عودته الى ايران شغل مناصب عدة في وزارة الخارجية والسفارة وشركة النفط الوطنية الايرانية خلال الاعوام (١٩٤٢-١٩٦٤) بعدها عين وزيرا للمالية في حكومة علي منصور وقد اسس معه حزب (ايران نوين) أي ايران الجديدة ،كلفه الشاه في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٥ تشكيل الحكومة بعد اغتيال علي منصور، استمر في منصبه لغاية اب ١٩٧٧ بعدها عين وزيرا للبلاط بدلا من اسد الله علم ، ينظر : نعيم جاسم محمد ، ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا (١٩٦٥-١٩٧٧) دراسة في تطور السياسة الداخلية ، ص١٠٥ ص١٠٩،ص١١١ .

تخزين السلاح بغير طائل تاركا الشعب في فقر شديد[١]، والتقى هناك بمهدي بازركان[٢] رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الانسان لتشكيل جبهة مناوئة لنظام الشاه بالتعاون مع جميع اجنحة الثورة المعادية للشاه في داخل ايران وخارجها، وقد وعده بازركان الالتزام بتوجيهاته، مع تصاعد نشاط علماء الدين والبازار في ضوء تصريحات الخميني وصار مطلبهم الوحيد الذي اعلنوه صراحة اسقاط النظام الملكي، تزامنا مع تصاعد احداث الثورة التي اخذت تضيق الخناق على الشاه الذي اضطر للتعاون مع الجبهة الوطنية(جبهه مللى)[٣] الموالية للخميني لمعالجة الوضع واحتواء الثورة ،فأتصل بشابور بختيار[٤] الرجل

---

(١) محمد صادق اسماعيل ، ايران الى اين ؟ من الشاه الى نجاد ، دار العربي للنشر والتوزيع ، د.م ، د.ت ، ص٤١.

(٢) مهدي بازركان(١٩٠٥-١٩٩٦) : ولد مهدي نجم بازركان من اسرة تعمل في البازار ، درس العلوم الهندسية ، وتولى عام ١٩٥٢ رئاسة اللجنة التنفيذية لتأميم النفط في عهد حكومة مصدق ، وفي عام ١٩٦٠ قام بتشكيل حركة تحرير ايران بالتعاون مع محمد الطالقاني وحسن نزيه ويد الله سحابي ، اعتقل بعد احداث ١٥ حزيران ١٩٦٣ بتهمة انتمائه لحركة تحرير ايران المحظورة ، وبعد سقوط النظام الملكي تولى رئاسة الوزراء في ١٣شباط ١٩٧٩ بتكليف من روح الله الخميني الا انها جوبهت بتعنت من رجال الدين مما جمد نشاطها واصبحت واجهة للحكم فقط ، قدم استقالته في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٩ بسبب مهاجمة السفارة الامريكية في طهران واحتجاز الدبلوماسيين الامريكيين كرهائن ، واكتفى بعضوية مجلس الشورى ينظر : جاسم محمد هايس ، حكومة بازركان دراسة في التطورات السياسة الداخلية في ايران ١٩٧٩، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ،٢٠٠٠، ص٧.

(٣) الجبهة الوطنية(جبهه مللى): وهي احدى التكتلات السياسية التي ادت دورا مهما في تاريخ ايران الحديث ، تشكلت عام ١٩٤٩ على اثر الاعتصام الذي قاده محمد مصدق في حدائق البلاط الملكي مع عدد من السياسيين محتجين على تزوير انتخابات المجلس السادس عشر (تموز عام ١٩٤٩ – شباط عام ١٩٥٠) الامر الذي اجبر البلاط على اعادة النظر في هذه الانتخابات ، اذ اعلنت الجبهة منهاجها وهو المطالبة بأنتخابات حرة ، والغاء الاحكام العرفية ، وحرية الصحافة ، ينظر: لقمان عبد الله محمد ، الجبهة الوطنية ودورها السياسة الايرانية (١٩٤٩-١٩٧٩) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص٣٥.

(٤) شابور بختيار(١٩١٦-١٩٩١) : ولد عام عام في إيران من قبيلة البختيارية المعروفة، درس الابتدائية في مدينة شهر كرد ، وحصل على الدبلوم المتوسط في الرياضيات من مدرسة فرنسية في بيروت ، حصل على بكلوريوس بالفلسفة ودبلوم بالسياسة والقانون من جامعة السوربون الفرنسية، حارب مع الحلفاء ضد النازية، أنظم الى الجبهة الوطنية ١٩٤٩، كان آخر رئيس وزراء في العهد البهلوي، واختفى وحكومته عن الانظار في يوم ٢٤ شباط ١٩٧٩، هرب الى باريس بعد قيام الثورة الاسلامية ، ينظر: حسين الجوراني ، المصدر السابق ، ص٣٣٩؛ مرتضى عبد

البارز في الجبهة وعرض عليه رئاسة الحكومة بعد استقالة جعفر شريف امامي[١] فقبلها وشكل شابور بختيار حكومته في٤ كانون الثاني١٩٧٩وعين مجلس وصاية ينوب عن محمد
رضا بهلوي الذي غادر البلاد في ١٦كانون الثاني ١٩٧٩[٢]

تعهد بختيار امام المعارضة القيام بأصلاحات شاملة ،وتعديل الدستور لكن فشل في ذلك وطرد من الجبهة ومن الثورة الاسلامية ، فأمر بختيار بنزول الجيش الى الشوارع لتفريق الناس، فعد ذلك بمثابة تصعيد الصراع ، فنزل الناس بقوة الى الشارع مما اضطر الجيش في النهاية الى الانسحاب وتهيأت بذلك الظروف لعودة الخميني الى طهران الذي عاد من باريس في١شباط ١٩٧٩ واستقبل استقبال حافلا والتف الناس من حوله تهليلا بعودته واوكل امر تشكيل الحكومة الى مهدي بزركان في ٥ شباط عام ١٩٧٩ بعد رفض شابور بختيار الاستقالة وبعد تهديدات الخميني له باعلان الجهاد ضده لان حكومته غير شرعية ورد

الحسين القطراني ، شابور بختيار(١٩١٤-١٩٧٩) دراسة تاريخية سياسية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢ ، ص١١- ص٢١.

(١) جعفر شريف امامي(١٩١٠- ١٩٩٨) : ولد في طهران، ينتمي الى عائلة دينية ووالده الحاج محمد محسن من رجال الدين المعروفين في طهران لقبه ناصر الدين الشاه ب(معتمد الشريعة) ، اكمل شريف دراسته الابتدائية والثانوية ثم التحق بكلية السكة الحديدية المركزية في المانيا وتخرج منها مهندسا ثم حصل على شهادة دبلوم في الهندسة بالسويد ، تولى عدة مناصب في اربعينات القرن العشرين ، وكلف في بداية الستينات تشكيل وزارة بعد استقالة منوجهر اقبال واستمر في منصبه حتى استقالته عام ١٩٦١ ، استطاع شريف جمع ثروة طائلة من المناصب التي تدرج فيها فقد تولى منصب رئاسة مجلس الشيوخ (١٩٦٣-١٩٧٨) وفي الوقت نفسه شغل منصب نائب عن مؤسسة بهلوي ، وعضو هيأة تطوير الصناعة والمعادن ومنصب استاذ اعظم في الماسونية الايرانية ، كلفه الشاه تشكيل وزارة للمرة الثانية في ٢٨ اب ١٩٧٨ واستمر في الحكم حتى ٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٨ ، ينظر : حازم كاظم طاهر، جعفر شريف امامي ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٧٨، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٦ ، ص٨، ص١١.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٢.

عليه بختيار باستخدام الجيش لقمع التظاهرات[١] التي استمرت لمدة عشرة ايام اضطر بختيار الى الاستقالة في١١ شباط ١٩٧٩ وغادر البلاد[٢] ، مثلت حكومة بازركان السلطة التنفيذية ،وشكل المجلس الثوري الاسلامي الذي يمثل السلطة التشريعية ،واجرى استفتاءا على شكل نظام الحكم ، فكانت النتيجة اقامة جمهورية اسلامية[٣].

يتضح مما سبق ان تدهور الاوضاع الاقتصادية المتمثلة في التوزيع غير العادل لثروات البلاد وتبديد ثروات البلاد في البذخ والاسراف وتمرير الصفقات الاقتصادية المضرة بأقتصاد البلاد في داخل البرلمان وتضرر العمال والتجار من سياسة البلاد بسبب العمالة الاجنبية وتدفق البضائع الاجنبية ، وتحول ايران سوقا لتلك البضائع ومحاولة الشاه تغيير واقع ايران الاقتصادي والاجتماعي بما تقتضيه مصلحته بعيدا عن ارادة الشعب الايراني ، ونتيجة لماتقدم تحركت طبقات الشعب لتغيير واقعهم وذلك بقيام ثورة شاملة قادها تجار وطلاب وعلماء دين وعمال والمثقفين .

---

(١) كان تأييد الجيش في البداية في صالح حكومة بختيار وهذا ما اكده الجنرال قرة باغ رئيس اركان الجيش الايراني حينما سأله الجنرال هايزر المبعوث الامريكي في طهران عن ولاء الجيش وموقفه من الاحداث والاضطرابات ١٩٧٨ لكن اثبت الاحداث عكس ذلك حال وصول روح الله الخميني الى طهران اذ انضم الكثير من قيادات الجيش الى صفوف = =الثورة ينظر : حيدرعلي خلف العكيلي ، السياسة الامريكية اتجاه ايران في ظل حكومة شابور بختيار (١كانون الثاني – ١١ شباط ١٩٧٩) ، مجلة كلية التربية ، ذي قار ، العد ١٩ ، نيسان٢٠١٥ ، ص١٥٩.

(٢) حازم كاظم طاهر ، المصدر السابق ، ص١٤، ص١٨.

(٣) دونالد ولبر ، المصدر السابق، ص ٢٢-٢٤؛ محمد صادق اسماعيل، المصدر السابق ، ص ٨٧.

الفصل الاول :- طبيعة الاقتصاد الايراني ١٩٧٩-١٩٨٢

المبحث الاول: السياسة الاقتصادية للثورة الاسلامية عام ١٩٧٩

ثالثا : المبادئ الاقتصادية التي جاءت بها الثورة الاسلامية

رابعا : الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران

خامسا : سيطرة الدولة على الاقتصاد

المبحث الثاني : دور الحكومة الإيرانية في القطاعات الاقتصادية ١٩٧٩-١٩٨٢

اولا : القطاع الزراعي وسياسة الاكتفاء الذاتي

ثانيا: دور الحكومة في القطاع الصناعي

ثالثا: القطاع التجاري وسياسة الحماية التجارية

رابعا : المشاكل التي واجهت الاقتصاد الايراني

المبحث الاول: السياسة الاقتصادية للثورة الاسلامية١٩٧٩

اولا : المبادئ الاقتصادية التي جاءت بها الثورة الاسلامية ١٩٧٩

جاءت الثورة الإسلامية التي قادها الخميني معلنة انتهاء العهد الملكي البهلوي بمبادئ اقتصادية اسلامية تجسدت في مواد دستور عام ١٩٧٩ والتي تقوم على اساس العدالة الاقتصادية التي تحقق المساواة النسبية في التمتع بالفرص الاقتصادية[١] والاستقلال الاقتصادي بالاعتماد على الموارد الذاتية دون الاعتماد على الغرب[٢]او التعاون معهم ومقاومتهم ورفض قيمهم وافكارهم التي تمثل انخراطا في العولمة الاقتصادية بحسب وجهة نظر قادة الثورة الإيرانية ،لأنهم اعتقدوا انها تهدد استقلال ايران في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية كما دعى الخميني الى اتباع الاتجاه المعاكس لما يريده الغرب في رسم السياسة الخارجية لايران لان الغرب لا يريد مصلحة المسلمين والانسانية [٣] .

كما دعا الى الارتكاز على الشريعة الاسلامية في تعاملاتهم الاقتصادية " **فلن ينتج الايرانيين سلعا او خدمات محرمة كلحم الخنزير والخمر ولن يمارسوا النشاطات المتعلقة بالميسر والمضاربة والاحتكار والربا في السوق ، فاذا لم يفعلوا ذلك يحق لهم ان يتلقوا تعويضا عادلا عن كل نشاط مالي او صناعي او خدماتي فيمارس كل شخص نشاطه بحرية في السوق اذا التزم بالتعاليم الاسلامية** "[٤]، واكد على الطبيعة الثقافية للثورة

---

(١) كروه مهندسى خرد ، داستان توسعه در ايران ، انتشارات لوح فكر ، تهران ،١٣٩٩ش ، ص٢٧.

(٢) مجموعة مؤلفين، ايران والعرب ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٦٥؛ جان فورن ، تاريخ تحولات اجتماعى ايرام از صفوية تا سالهاى بس از انقلاب اسلامى ، ترجمة احمد تدين ، مؤسسة خدمات فرهنكى رسا ، تهران ، ١٣٨٩ش، ص ٥٣٠.

(٣) وليد عبد الناصر ، ايران دراسة في الثورة والدولة، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٥٧؛ كروه علم موسسه اموزش عالى ازاد جتر دانش ، قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران ، انتشارات جتر دانش ، تهران ، ١٣٩٢ش، ص٣٠.

(٤) تييري كوفيل ، ايران الثورة الخفية ، ترجمة خليل احمد خليل ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص١٧٢ .

الايرانية في مبادئ دستور عام ١٩٧٩[١]والهدف منها هو محاربة الاستعمار الثقافي والسياسي والاقتصادي والقضاء على الاثار الاخلاقية للفساد الرأسمالي[٢] ، وانكر قضية الفساد السياسي والاقتصادي للمجتمع الطبقي والذي خلف الفقر والجهل،واكد على ان اعطاء اموال الزكاة والصدقة الى مستحقيها من الفقراء[٣]والمحتاجين هي احدى الوسائل الاقتصادية للحد من الفوارق الاجتماعية وتحقيق التوازن الاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية ، ومحاربة الجهل والفقر من قبل شرائح المجتمع والحكومة عن طريق رفض النظام الرأسمالي واضفاء الطابع الحكومي على الاقتصاد بتأميم جميع الصناعات الثقيلة والاساسية، كان لأفكار بعض علماء الدين الشيعة دورا مهما في تكوين الرؤية الاقتصادية للخميني قبل الثورة منها افكار عالم الدين والمفكر العراقي محمد باقر الصدر[٤] ، الذي

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن دستور ١٩٧٩ ينظر: محمد علي التسخيري ، حول الدستور الاسلامي الايراني ، المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب ، ٢٠٠٣ .

(٢) سعيد قاسمي نجاد، توسعه وتضاد انقلاب اسلامى ومسائل اجتماعى ايران، شركت سامى انتشار،١٣٩٥ش، ص٦٠.

(٣) معايير الفقر والغنى في الفقه الإمامي عامه هو كفاية نفقات المعيشة والثروة الكافية لتلبية احتياجاتهم ونفقاتهم السنوية هي معيارعام للاعتراف بالفقراء على أنهم أغنياء، باختصار ، من منظور الفقه الإمامي ، الفقير هو الشخص الذي لا يملك القدرة المالية الفعلية أو المحتملة على تغطية المصاريف السنوية ونفقات الحياة التي يستحقها ونفقة واجبة عليه لذلك تم ادخال مفهوم "الثروة الكافية" كبديل لمفهوم الفقر في الأدبيات الفقهية.: ينظر عباس على سلطاي وسيدمهدى مصطفوى ، بررسى تطبيقى مفهوم فقر در فقه اماميه واقتصاد متعارف معرفى مفهوم غناى كفافى در ادبيات فقه امامه ، پژوهشى مطالعات اقتصاد اسلامى ، سال نهم ، شماره ٢، تهران ، بهار ١٣٩٦ش، ص٧٨ .

(٤) محمد باقر الصدر (١٩٣٥-١٩٨٠) : هو مفكر وفيلسوف اسلامي عراقي ومرجع ديني ، ولد في مدينة الكاظمية المقدسة ، وكان والده العلامة السيد حيدر الصدر الذي كان ذا منزلة كبيرة بين العلماء ، بعد وفاة والده تربى في كنف والدته بنت اية الله الشيخ عبد الحسين ال ياسين وهو من علماء الشيعة البارزين ، تعلم القراءة والكتابة في مدارس منتدى النشر الابتدائية في الكاظمية وكان موضع اعجاب الاساتذة لشدة ذكائه ونبوغه ، بدأ بدراسة المنطق وهو في سن الحادية عشر وكتب رسالة في المنطق ، بعدها انتقل الى مدينة النجف الاشرف لإكمال دراسته الفقهية وتتلمذ على يد الشيخ محمد رضا ال ياسين واية الله العظمى السيد ابو القاسم الخوئي ، بدأ في القاء دروسه وهو لم يتجاوز خمس وعشرون عاما ، كان من المعارضين لنظام صدام حسين وافتى بحرمة الانتماء لحزب البعث واسس حزب سياسي اسلامي وهو حزب الدعوة الاسلامية لمناهضة حزب البعث كما ايد الثورة الاسلامية في ايران١٩٧٩مما ادى الى اعدامه في ٩نيسان ١٩٨٠ مع اخته بنت الهدى بالرصاص ، له عدة مؤلفات منها اقتصادنا ، فلسفتنا ، لمحة فقهية

دعا في كتابه "اقتصادنا" الى هيمنة الدولة على النظام الاقتصادي دون الاعتماد على الغرب الذي يهدد الثقافة الإسلامية[١]، ومن هذا المنطلق وضع روح الله الخميني مرتكزات اساسية لعملية التنمية الاقتصادية منها تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية[٢] .

كما اكدت عملية التنمية في نظر روح الله الخميني على الادارة العلمية للاقتصاد اي جعل التخطيط العلمي من الاولويات والاستفادة القصوى من ذوي الخبرات والاختصاص في مختلف المؤسسات من اجل تفادي العفوية في ممارسة النشاط الاقتصادي اذ عبر عن ذلك قائلا "**علينا ان نستفيد من ذوي الخبرة والاختصاص العلمي والفني فيما يتعلق بالأعمال الادارية والاحصائية والتنظيمية وعدم الاعتماد على الاقتصاد الاحادي عن طريق تنويع مصادر الدخل القومي ، لكي تتجاوز مسألة الاعتماد الكلي على ايرادات النفط كما ينبغي ان يقترن التخطيط بتشجيع المنتجات المحلية والتخطيط لتوسيع الصادرات كما وكيفا وانهاء الاعتماد على الصادرات النفطية**"[٣]، كما دعا الى ان تكون الدولة هي المحرك الاساسي للاقتصاد ، اذ تقع عليها مسؤولية جباية

تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الاسلامية في ايران ، دروس في علم الاصول ، غاية الفكر في علم الاصول ، الاسس المنطقية للاستقراء وغيرها، ينظر: محمد رسن السلطاني ، اسرة ال الصدر في العراق (١٩٢١-١٩٩٩) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٠ ص١٧٤-١٨٨

(1) Evaleila pesaran,op.cit ,p45.

(٢) من وجهة النظر الغربية ترى ان الافكار الاقتصادية لروح الله الخميني تتبع من تأثره بالاشتراكية الماركسية والاشتراكية الاسلامية مع احترام الملكية الخاصة وحق التملك فجاءت افكاره مزيجا من هذا وذاك وهذا ما اشارت اليه الكاتبة ايفيلا باساران في كتابها استقلال الاقتصادي لايران . ينظر :

(3) Evaleila pesaran,op.cit ,p 46.

(٤) ميثم موسائي ، اهداف النظام الاقتصادي من منظار الخميني ، منشورات مؤسسة تنظيم ونشر اثار الامام الخميني، د.م ، ٢٠١٨ ، ص١٣.

الضرائب الدينية (كالخمس والزكاة) وانفاقها على المشاريع الاجتماعية واغاثة المستضعفين وضمان توزيع عادل للدخل[١] .

وضعت افكار روح الله الخميني في الاقتصاد والسياسة والمجتمع في مواد الدستور النى وضعها مجلس الشورى الاسلامي في كانون الاول ١٩٧٩[٢]، فقد نصت بعض مواده على حظر تواجد الخبراء الاجانب في البلاد الا للضرورة القصوى للحيلولة دون وقوع الاقتصاد تحت السيطرة الاجنبية ، وضرورة التحرر من التبعية الاجنبية ، وحظر اي اتفاق او معاهدة ينجم عنها اي سيطرة اجنبية على الجوانب الاقتصادية او الثقافية او العسكرية[٣]، واعطاء الحق للمجلس الوطني من اجل المصلحة العامة اعلان الملكية الخاصة للصناعات الوطنية والزراعة وحرية المصادرة[٤].

كما وسع الدستور دور الدولة في الاقتصاد ليشمل كل الصناعات الكبرى في ايران بمساعدة القطاع التعاوني والخاص وانشاء مؤسسات تعاونية ثورية شبه حكومية يطلق عليها (بونيادها) تعمل تحت اشراف المؤسسة الدينية والحرس الثوري[٥]،لتحقيق العدالة

---

(١) تيبري كوفيل ، المصدر السابق ، ص١٧٣.

(٢) محمد شفيعى فر ، انقلاب اسلامي ماهيت زمينه ها وبيامدها ، دفتر نشر معارف ، قم ، ١٣٩١ش ، ص ٢٠٧.

(٣) منوجهر محمدى ، انقلاب اسلامى زمينه ها وبيامدها ، دفتر نشر معارف ، تهران ، ١٣٩٨ش، ص١٨٨.

(٤) ناصر كاتوزيان ، كامى به سوى عدالت ، انتشارات دانشكاه تهران ،١٣٧٨ ش، ص٥٣٤-٥٣٥ ؛ مهدى ابراهيمى ، ريشه هاى فرهنكى انقلاب اسلامي ، انتشارات تهذيب ، قم ، ١٣٧٨ش ، ص١٠٦.

(٥) الحرس الثوري الايراني (سباه باسداران انقلاب اسلامي) : هو احد اركان القوة العسكرية للجمهورية الاسلامية الايرانية، اسس روح الله الخميني في ٦ ايار ١٩٧٩ على اساس عقائدي ويمثل قائدا روحيا للحرس في الدستور الايراني وعين علي دانش قائدا للحرس الثوري ، وفي نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة الايرانية مهمته حماية النظام في الداخل وقمع الحركات المعارضة ومنع التدخل الاجنبي والانقلابات العسكرية وحماية الحدود ودعم حركات التحرر في العالم وضرب الانفصاليين ، يتكون الحرس الثوري من قرابة (١٢٥) الف جندي وتنتظم هيكلية هذا القوة بقانون ينسق اوضاعه مع القوات المسلحة ، وتتكون هذه القوات من عدة أصناف منها، القوات البحرية والبرية والجوية ومنظمة الاستخبارات وتشكيلات ممثلية ولي الفقيه والممثلية مستقلة تماماً عن هيكلية قيادة القوات وتخضع مباشرة للمرشد ينظر: ثائر صاحب شندل الحسني ، المصدر السابق، ص٧٨ ؛ ذيبان الشمري ،المصدر السابق ، ص١٣٥ ؛ احمد

الاجتماعية وتلبية حاجات الفقراء من خلال ضخ الارباح داخل المجتمع بدلا من استغلال القطاع الخاص وسيطرة الاجانب على موارد البلاد[١]، ودعا الدستور الى تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاع الدولة وقطاع التعاونيات والقطاع الخاص،اذ شمل قطاع الدولة كل الصناعات الكبيرة التي تشمل (صناعات الام ، التجارة الخارجية ، المعادن الرئيسية ، المصارف ، مؤسسات توليد الطاقة من ضمنها صناعة النفط ، الطرق وسكك الحديد شبكات الري والسدود ، الاذاعة والتلفزيون ، التلغراف والبريد)[٢]، بينما الزراعة والصناعات الخفيفة وتربية الحيوانات ومعظم الخدمات التي تكمل الانشطة الاقتصادية الحكومية والتعاونية تدخل ضمن القطاع الخاص[٣]، اما القطاع التعاوني فقد شمل الشركات وتعاونيات الانتاج والتوزيع التي يتم تشكيلها في المدينة والقرية وفق احكام الشريعة الاسلامية[٤] ، كما تعاملت المادة (٨١) من الدستور مع موضوع رأس المال الاجنبي ،اذ دعت الى حظر الامتيازات الاجنبية ومنح امتيازات للاجانب من اجل تكوين الشركات او المؤسسات التي تتعامل في التجارة والصناعة والزراعة والمناجم والخدمات ، بينما في دستور(الشاه) السابق كان على البرلمان مراقبة عملية منح الامتيازات لكافة الاطراف المحلية والاجنبية[٥]،وبذلك وضعت ايران العراقيل امام المستثمر الاجنبي الراغب

فليح حسين الجبوري، إيران في عهد الامام الخميني دراسة في السياسة الداخلية (٢٥شباط ١٩٨٠-٢٢ حزيران ١٩٨١) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٥ ، ص١٤٦-١٤٧.

(١) اسد الله افشار ،از جهاد اقتصادي تا اقتصاد مقاومة ، سفير اردهال ، تهران ، ١٣٧٢ش، ص٢٣٥ ؛ تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص١٧٣.

(٢) اواليلى بساران ، الثورة الاسلامية والاقتصاد (صراع النخب حول الاستقلال الاقتصادي الايراني) ، ترجمة: مجدي صبحي ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٧٥.

(3) : Eva Patricia Rakel , The Iranian political elite, state and society relations, and foreign relations since the Islamic revolution ,library universtay of Amstardam, Amsterdam,2017 , p85.

(٤) اروند ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص٢٢٨-٢٢٩ ؛ محمد رحمان زاده هروى ، نكاهى به اقتصاد سياسي ايران از دهه ١٣٤٠-١٣٩٥ ، نشر اختران ، تهران ، ١٣٩٦ش ، ص٣٩.

(٥) اواليلى بساران ، المصدر السابق ، ٧٨.

بالعمل في ايران ، فقد اشترطت وجود شركاء ايرانيين مع المستثمر تمثلت هذه الشراكة في الشركات التابعة للحرس الثوري في الخفاء، مما اخاف المستثمرين الاجانب من التورط في عمليات مشبوهة تهدد الامن القومي وحظر ملكية المستثمر الاجنبي للعقار في ايران والاحتكام لمحاكم محلية لا دولية في حال النزاع التجاري[١].

يتضح مما سبق ان النظام السياسي الجديد في ايران بعد الثورة الاسلامية قد وضع سياسة اقتصادية تنسجم ومبادئ الثورة المذكورة وجرى تنظيم الواقع الاقتصادي للبلاد وفق دستور عام ١٩٧٩ .

ثانيا : الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران

ظهرت محاولات عدة للانفتاح على العالم الخارجي منذ بداية الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ تمثلت بتوجهات رئيس الحكومة الانتقالية مهدي بازركان الليبرالية الذي ترأس الحكومة الانتقالية في١١ شباط عام ١٩٧٩ الذي كان منافسا ايديولوجيا للمجلس الثوري ، إذ انه من ذوي التوجه القومي الليبرالي ومن المعارضين للشاه، وحاول تطبيق توجهاته التي دعت الى الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي بالانفتاح مع العالم دون الحاجة الى العزلة[٢]،وجوبهت توجهات بازركان بالرفض لانها تتعارض مع المبادئ الاقتصادية التي جاء بها روح الله الخميني[٣]، مما ادى الى نشوب خلاف دستوري بينهما ، اذ أرسل بازركان وسبعة من اعضاء حكومته التماسا الى روح الله الخميني لحل مجلس الخبراء الذي اسند اليه صياغة القانون الاساسي عام ١٩٧٩، والذي يتمتع بصلاحيات واسعة، فهو اعلى من صلاحيات رئيس الجمهورية وثاني سلطة بعد سلطة ولاية الفقيه إذ قام"

---

(١) محسن ملك افضلى اردكانى ، مختصر حقوق اساسى واشنايى با قانون اساسى جمهوري اسلامى ايران ، دفتر نشر معارف ، قم ، ١٣٩١ ش ، ص ٦٥.

(3) Suzanne Maloney,Iran s political Economy Singe The Revolution ,Cambridge E S University Press, Washington , 2015 ,146: Eva Patricia,op.cit ,p66.

(٣) محسن مدير شانه جى ، سياست خارجى ايران١٣٨٤-١٣٥٧، نشر ناه معاصر، تهران ، ١٣٩٢ش، ص ٤٩.

بوضع مواد تنتهك سيادة الشعب ويعرض الامة لخطر تدخل الدين في السياسة ويعلي من شأن رجال الدين ليصبحوا طبقة حاكمة مما يضعف الدين حيث ان الاجيال المقبلة سوف تلقي بعبء كل النواقص على الاسلام"[١] لكن لم يلق بازركان اذن صاغية فسرعان ما قدم استقالته في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ اثر قيام مجموعة من الطلبة الجامعيين من السائرين على خط روح الله الخميني بأقتحام السفارة الامريكية في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ واحتجزوا موظفي السفارة معتقدين ان وكالة للمخابرات المركزية الامريكية تستخدم السفارة كمقر رئيسي لها وتخطط لتكرار انقلاب امريكي يقضي على الثورة الاسلامية،وقد رفض الطلاب اطلاق سراح الرهائن مما سبب ازمة دبلوماسية بين طهران وواشنطن استمرت لمدة (٤٤٤) يوم، مما احرج حكومة بازركان الذي قدم استقالته على اثر ذلك[٢]وترك وصفا دقيقا لوضع بلاده قائلا " **ادوار صنع القرار كثيرة جدا في بلادنا لدرجة انها شلت الكثير من النشاط على كافة الاصعدة** " ، وبذلك تجاوز المجلس الثوري التحديات الايدلوجية والاقتصادية للبلاد المتمثلة بسلطة الليبراليين في حكومة بازركان ، وادى في النهاية الدور التكويني للمرحلة الانتقالية في اعادة تشكيل الدولة والمجتمع المدني الايراني ودفع النتيجة لتفوق رجال الدين ، اذ ساعدت قراراته في صياغة الاطار الاقتصادي لما بعد الثورة والقضايا الاقتصادية التي وضعت في مركز الصدارة في الصراع على السلطة ، فقد عمل المجلس على ايجاد منظمات شبه حكومية تتمتع بسلطة واسعة تتولى الادارة المركزية للقطاع العام التي سيتم ذكرها لاحقا[٣].

---

(١) اروند ابراهيميان ، تاريخ ايران الحديث ، ص٢٢٩ ؛ قاسم فرح اللهى ، انقلاب اسلامى ايران وجالش هاي اقتصادى وسياسى وفرهنكى، اموزش وسنجش ، تهران ، ١٣٨٨ش، ص١٨٤.

(٢) محمود طلوعى ، تاريخ برماجرى اى روابط ايران امريكا ، نشر علم ، تهران ،١٣٨٤ش، ص٥١٠؛ زينب صبري مهدي ، ازمة الرهائن في ايران ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦ ، ص٩٣.

(3) Eva Patricia Rakel,op.cit,p85.

بعد استقالة حكومة بازركان كلف روح الله الخميني مجلس قيادة الثورة ادارة امور البلاد الى ان تولى مير حسين موسوي[١] رئاسة الحكومة في تشرين الثاني عام ١٩٨١ الذي كان من مؤيديه في توجهاته الاقتصادية فقد حاول تطبيقها على ارض الواقع من خلال وضع خطط تنموية اقتصادية ، لكن نشوب الحرب العراقية – الايرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)[٢] ونمو عدد السكان وانخفاض مستويات المعيشة في بداية الثمانينات من القرن العشرين عرقل هذا الامر على الرغم من اعلان رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر[٣]

---

(١) مير حسين موسوي(١٩٤٢): سياسي ايراني ولد في مدينة خامنه قرب تبريز عاصمة اقليم اذربيجان في شمال شرق ايران ، وتخرج من كلية الهندسة المعمارية من جامعة طهران عام ١٩٧٠ ، وبدأ حياته السياسية اثناء دراسته الجامعية حيث انضم الى الحركة الطلابية المناهضة للشاه ، وبعد تخرجه اسس حركة الايرانيين الاسلامية لدعم الثورة الاسلامية ، وعين بعد نجاح الثورة وزيرا في حكومة بازركان ١٩٧٩، ثم تولى بعدها منصب رئاسة مجلس الشورى (٦ تشرين الثاني ١٩٧٩–١٢ اب ١٩٨٠) ، استمر في منصبه في عهد حكومة ابو الحسن بني صدر حتى عام ١٩٨١ ، ثم عين رئيسا للحكومة ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٩ حينما الغي منصب رئيس الوزراء ، وتابع عمله بعد ذلك استاذا جامعيا ، ينظر: ثائر صاحب شندل الحسني ، المصدر السابق ، ص١٠٧؛ ممدوح عبد المنعم ، ايران لماذا؟ نوم الذئاب، د.م ، د.ت ، ص٤٦–٤٧.

(٢)الحرب العراقية –الايرانية (١٩٨٠–١٩٨٨): اطلق عليها المؤرخين حرب الخليج الاولى تمييزا عن حرب الخليج الثانية التي تمثلت بأجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠ ، كما اطلقت عليها ايران اسم (الدفاع المقدس) والعراق سماها (قادسية صدام) ، نشبت هذه الحرب في ايلول عام ١٩٨٠ ، انتهت الحرب بقبول الدولتين قرار مجلس الامن رقم (٥٩٨) لوقف اطلاق النار رغم دعوات المجلس طوال الحرب لوقف اطلاق النار، وتم تبادل الاسرى بينهما وعودة الحدود الطبيعية بين البلدين بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، كلفت الحرب كلا الطرفين خسائر بشرية واقتصادية ، ينظر : ثائر صاحب شندل الحسني، المصدر السابق، ص٣٧ ؛ جلال دهقاني فيروز ابادى ، سياست خارجى جمهوري اسلامي ايران ، سازمان ومطالعة وتدوين كتب علوم انسانى دانشكاها ، تهران ، ١٣٨٩ش، ص٣٣٣.

(٣)ابو الحسن بني الصدر(١٩٣٢–٢٠٢١): ولد ابو الحسن بني صدر في مدينة همدان، ودرس في مدارسها انتقل بعدها الى طهران للدراسة الجامعية اذ حصل على شهاة ليسانس في العلوم الاجتماعية ، ثم ليسانس في الحقوق والاقتصاد وتابع بعد ذلك دراسته في فرنسا عام ١٩٦٢ وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية من السوربون ، بدا ابو الحسن نشاطه السياسي منذ ان كان طالبا في جامعة طهران ، وفي فرنسا اصدر جريدة باللغة الفارسية اسمها ايران الحرة (ايران ازاد) تنقل اوضاع ايران الداخلية وتنتقد سياسة الشاه تعرف على روح الله الخميني في باريس وبعد نجاح الثورة الاسلامية عاد الى طهران وتدرج في المناصب فهو من الشخصيات التي وضعت سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية فقد كان وظيفته كمنظر اقتصادي للخميني ، ومستشار رئيسي ، ووزير المالية كما انتخب وزيرا للاقتصاد وبعدها رئيسا للجمهورية ١٩٨٠ ، وفي مدة حكمه اندلعت الحرب العراقية الايرانية(١٩٨٠–١٩٨٨) فكان

الذي تولى رئاسة اللجنة الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة في عام ١٩٧٩ ورئيسا للجمهورية تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي خلال اربع سنوات في المؤتمر الذي عقد في طهران للتنمية الزراعية عام ١٩٧٩ ، لكنها تعرقلت بسبب قيام الحرب وحاجة ايران الى السلع الضرورية من الخارج مما ادى الى تراجع روح الله الخميني عن سياسته الاقتصادية بعض الشيء وسمح بالتعامل الخارجي لاستيراد السلع الضرورية، اذ دفعت الحرب ايران الى استيراد المواد الغذائية ما يقارب(٩) مليارات دولار فقد بلغت نسبة استيراد القمح (١٠٣%) واللحوم الحمراء بنسبة (٣٩%) إذ كانت حكومة مير حسين موسوي (١٩٨١-١٩٨٨) غير مستقرة في وضع الخطط الاقتصادية ، إذ كانت تضعها حسب الظروف الطارئة للحرب ، ومنها زيادة الاستيراد من الخارج لمواجهة الظروف الاقتصادية،وهكذا وقعت السياسة الاقتصادية الايرانية في تذبذب ما بين الانفتاح تارة والعزلة تارة اخرى[١].

يتضح مما تقدم ان توتر الوضع السياسي الداخلي بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ قد انعكس بشكل سلبي على الواقع الاقتصادي الايراني ، وازداد الامر سوءا بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية مما انعكس على سياسة الدولة لمواجهة الوضع الاقتصادي المتردي .

ثالثا : سيطرة الدولة على الاقتصاد

تعرض الاقتصاد الايراني الى ازمات عديدة تركت اثرا عميقا فيه منها الثورة الاسلامية ١٩٧٩ وما رافقها من فوضى ادارية وازمة اقتصادية فقد صادر الفلاحون الذين لايمتلكون ارضا عقارات تجارية وزراعية كبيرة واستولى العمال على مئات المصانع وبدأ

عليه مواجهة هذه الحرب وتكاليفها لم يستمر طويلا في منصبه اذ سرعان ما نشبت خلافات بينه وبين رجال الدين في صلاحية الحكم وادارة الحرب فأُجبر بني صدر على التنازل عن منصبه لأنه انتقد صراحة نظام ولاية الفقيه، للمزيد عن حياة ابا الحسن بني صدر ينظر : ايلاف عبد الحسن عبد الله ، ابو الحسن بني صدر ودوره في السياسة الايرانية (١٩٣٣-١٩٨١)، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦، ص٢٢-٢٣.

(١) تيبري كوفيل ، المصدر السابق ، ص ١٩٠.

الموظفين ادارة مكاتب الشركات وتولى الشباب الثوري مسؤولية شرطة المدينة حتى العاطلين عن العمل هيمنوا على الشوارع من خلال تنظيم حركة المرور ،وادى هذا الوضع الى هجرة ما يقارب (٦) ملايين ايراني كانوا يمثلون الخبراء والتكنوقراط والمثقفين الذين هربوا خارج البلاد[١] لأسباب اقتصادية وسياسية[٢]اذ اشارت مصادر بريطانية ان ما يقارب (٢٠) الف ايراني اشتروا منازل في لندن او بالقرب منها وهروب رأس المال خلال مدة الثورة قدر ب(٣٠-٤٠) مليون دولار، اضف الى ذلك الفئة الشبابية التي هربت من التجنيد الالزامي للقتال في الحرب العراقية الايرانية(١٩٨٠-١٩٨٨) ، مما خلق فراغا لم يستطع رجال الدين ملؤه بسهولة فترك الاقتصاد الايراني دون خبرات تديره[٣]، كما فرضت الولايات المتحدة الامريكية حصارا اقتصاديا على ايران نتيجة احتجاز الرهائن، مما اثر على الفعاليات الاقتصادية فانتشرت المضاربات ونشاطات تجارية غير قانونية وتوسع السوق السوداء كما انخفضت واردات النفط من (١٨) دولار عام ١٩٧٩ الى(١١) دولار عام ١٩٨٠[٤].

ومن العوامل المؤثرة الاخرى على الاقتصاد غموض السلطة والمنافسة بين الحكومة والمجلس الثوري، فقد تراجعت مكانة منظمة الخطة والميزانية عن مكانتها التي كان من

---

(٢) هربت ما يقارب (٥١) اسرة كانت مرتبطة بشكل وثيق مع الشاه واسرته والتي امتلكت مايقارب ٣٩٠ مؤسسة كبيرة منها عائلة فرمانفرمايان والتي امتلكت(٧٤ مؤسسة) ، خسرو شابي (٦٧ مؤسسة) ، لاجوردي (٦١ مؤسسة) رضائي (٣٨ مؤسسة) ، ثابت (٣٣ مؤسسة).) ، أخوان (٢٢ مؤسسة) ، وهاب زاده (٢١ شركة) ، القانيان ، وتيمور طاش ، والخيامي(٣٨ مؤسسة) ينظر :

Eva Patricia Rakel, op.cit,p160.

(٢) اواليلى بساران ، المصدر السابق ، ص٧٠.

(٣) احمد مهابة ، المصدر السابق، ص٥١٩ ؛ اندرو ويتلي ، مدخل جمهورية ايران الاسلامية الى سياسة اقتصادية ، ترجمة :امين سلام، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، سلسلة ايران والخليج العربي (١٨) ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ٧٨

(٤) غلام رضا لطفى ، دلايل خروج سمايه از ايران به امارات عربى متحده تأثير ان بر اقتصاد جمهورى اسلامى ايران ، بايان نامه براى اخذ درجه كارشناسى ارشد در رشته مطالعات منطقه اى ، مركز تحصيلات تكميلى دانشكده علوم سياسى ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ، ١٣٨٤ش، ص ١٣٨؛ تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص٣٢٥.

المفترض ان تحتفظ بدور مركزي في صياغة السياسة الاقتصادية نظرا لدور موظفيها في تنسيق اضرابات القطاع العام سيما قطاع النفط التي ساهمت في سقوط الشاه ،وبدلا من ذلك تبنى المجلس الثوري دور المهيمن على الاقتصاد ، كما شهد الاقتصاد الايراني حركة التأميم (١٩٧٩-١٩٨١) التي انتهجتها الحكومة والتي شملت مختلف قطاعات الدولة ،الزراعة الصناعة والخدمات، اذ اقر المجلس الثوري عدة قرارات لتوسيع ملكية الدولة والحد من ملكية القطاع الخاص منها قرار ١١ اب ١٩٧٩ الذي سيطرت فيه الدولة على ٢٣ شركة خاصة ، وقرار٩ اذار ١٩٨٠ ، الذي نص في المادة الاولى منه جعل الشركات الهندسية التعاقدية والاستشارية الكبيرة التي كان اصحابها على علاقة وثيقة بالنظام الملكي تحت اشراف الحكومة، مع قبول مبدا الملكية المشروعة المشروطة[١].

كما دعا القرار الى الغاء ترخيص المكاتب التمثيلية لشركات التأمين الاجنبية في ايران من قبل شركة التأمين المركزية الايرانية بأي طريقة تراها مناسبة واستبدال الجمعيات العامة لمؤسسات التأمين بجمعية عامة مشتركة تتكون من وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ، ووزير التجارة ووزير الصحة والرفاهية ومستشار الوزير ورئيس منظمة البرامج والميزانية ، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية[٢]، وانشاء منظمة الصناعة الوطنية الايرانية وابراز دور القطاع التعاوني في الاقتصاد[٣].

استطاعت الدولة بالقرارات المذكورة انفا السيطرة على (٨٠%) من الاقتصاد من خلال الشركات المملوكة للدولة والتي تساهم بنسبة (٧٠%) من القيمة المضافة في القطاع الصناعي ، اذ قدمت الحكومة الحماية القانونية لهذه الشركات ومنحها قروضا مصرفية بأقل من اسعار السوق[٤] كما فرضت نظام معقد من تراخيص الاستيراد والتعريفة

---

(١) كروه مهندسى خرد ، منبع قبلى ، ص٣٠.

(٢) موسى غنى نزاد، اقتصاد ودولت در ايران ،انتشارات دنياى اقتصاد، تهران ١٣٩٥ش، ص٦٥.

(٣) اقتباس شده از : كروه مهندسى خرد ، منبع قبلى ، ص٣٠.

(٤) مسعود نيلى وديكران ، اقتصاد ايران جكونكى كذر از ابر جالش ها ، جلد اول ، مؤسسة عالى اموزش وبزوهش مديريت وبرنامه ريزى ، تهران ، ١٣٩٧ش، ص ٣٩.

الكمركية على الواردات المشابهة للمنتجات المحلية ، فضلا عن ان الموازنة العامة توفر اعتمادات مالية مستمرة لتغطية خسائرها من خلال تحكمها بالعائدات النفطية التي تدر ايرادات مالية ضخمة، كما انها سعت لضمان توزيع عادل للدخل القومي بتخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار الذي بدوره على توزيع الدخل وتوسيع الخدمات الاجتماعية ومكافحة البطالة والنهوض بالصناعة الايرانية(١).

ومن الناحية الضريبية حافظت الحكومة على نظام ضرائب مدني الى جانب الضرائب الدينية كالخمس والزكاة لتمويل الدولة، وشددت على الضرائب الدينية ، ووجوب دفعها لانها ضرائب تضفي لممتلكات الصفة الشرعية والدينية ،اذ اشار رئيس المحكمة العليا الثورية اية الله اردبيلي(٢) " **ان أولئك الذين لا يدفعون ضرائبهم الخمس ممتلكاتهم غير مشروعة ، لأن الممتلكات أو الثروة التي تتهرب من دفع الضرائب ليست ملكًا للمالك بل هي ملك للشعب والشهداء وسكان الريف التعساء**"(٣).

استحوذت الدولة على الاقتصاد من خلال كيانات شبه خاصة ذات طابع خيري او وقفي تسمى (بونيادهاى) والتي كان لها دورا تاريخيا في ملكية وادارة المؤسسات المؤممة ، اذ خضعت مباشرة للمرشد الاعلى للثورة ولا تخضع لميزانية الدولة ، او اي نوع من الرقابة البرلمانية او المحاسبة العمومية ، ومن ابرزها (بونياد) او (مؤسسة المستضعفين وذوي

---

(١) ادارة البحوث والدراسات ، القوى الداخلية في المجتمع الايراني القوى الاقتصادية ، المعهد المصري للدراسات والسياسية الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٥، ص١٤.

(٢) اية الله اردبيلي (١٩٢٦-٢٠١٦): ولد عبد الكريم موسوي في مدينة اردبيل ، درس في مدارسها الابتدائية ، ثم ذهب الى مدينة قم عام ١٩٤٢، اذ تخصص في العلوم الدينية ، ومارس التدريس فيها منذ عام ١٩٥٩ ونشر عدد من البحوث الدينية في التفسير والفلسفة ، ولكنه ترك قم عام ١٩٦٠ ، وذهب الى اردبيل للعيش فيها ، واسس هناك الحوزة العلمية في اردبيل ، ثم ارتح الى طهران واسس مدرسة (المفيد) الابتدائية ، بعد نجاح الثورة انضم الى حزب الجمهوري= =الاسلامي مع بهشتي وغيره من رجال الدين ، واصبح عضو في مجلس الخبراء نائبا عن طهران في انتخابات ١٩٧٩ ينظر : محمد وصفي ابو مغلي ، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، ١٩٨٣، ص١٣

(٣) اقتباس شده از : كروه مهندسى خرد ، منبع قبلى ، ص٣٠.

الاحتياجات الخاصة) التي تأسست في ٥ اذار عام ١٩٧٩ بموجب مرسوم من روح الله الخميني والتي حلت محل مؤسسة بهلوي ، اذ قامت المحاكم بمصادرة الممتلكات دون سند قانوني وتسليم الممتلكات المصادرة لمؤسسة المستضعفين[١]، وظيفتها تقديم المساعدة المالية والرعاية الطبية والترفيهية لفقراء ايران والمحاربين المصابين في الحرب العراقية – الايرانية ، واستطاعت توظيف اكثر من (٢٠٠) الف موظف وامتلكت (٣٥٠) شركة شاركت في كثير من الانشطة الاقتصادية المختفة كالزراعة ،البناء ، الصناعات ، التعدين ، النقل التجارة،والسياحة ، ولها مصالح في (٦٤) منجم ،(٥٠٠٠) وحدة إنتاجية صغير، و(٢٠) الف عقار ، وتمتلك نحو(١٥٠) مؤسسة صناعية ، و(١٤٠) شركة إنشاءات ،(٢٥٠) شركة ، وثلاث من الصحف الرائدة في طهران ، وآلاف الهكتارات من الأراضي المصادرة والمنازل ، والمسارح ، و أكثر من (٢٨٠) مليون دولار أمريكي من الممتلكات الشخصية من السيارات والسجاد والمجوهرات ، كما توسعت انشطة مؤسسة مستضعفين خارج ايران في وقت لاحق لتمتد الى اسيا والشرق الاوسط وافريقيا وعملت كغطاء للمخابرات الايرانية لمساعدتها في اكمال برنامجها النووي ، كما منحت عدة امتيازات ضريبية واعفاءات من الرسوم الكمركية وقدمت لها قروض بأسعار اقل من القيمة السوقية، ومن ابرز الشركات التابعة لها (مؤسسة الصناعات الغذائية والزراعية) التي تمتلك (١١٥) شركة ، وقد اسند للمؤسسة بعض المشروعات الهندسية والمقاولات الكبرى[٢].

ومن المؤسسات التي اضطلعت في العديد من الانشطة الاقتصادية والخيرية (مؤسسة الشهداء والمحاربين القدامى) التي تأسست في أذار ١٩٨٠ لتقديم الدعم المالي للأقارب الأحياء من شهداء وقدامى محاربي الثورة ولاحقا أسر شهداء الحرب مع العراق اذ دعمت أكثر من ١٨٨ ألف شخص فقدوا حياتهم خلال الحرب ، كما تقدم تحويلات عينية

---

(١) محمد رحمان زاده هروى ، محمد رحمان زاده هروى ، نكاهى به اقتصاد سياسي ايران از دهه ١٣٤٠-١٣٩٥ ، نشر اختران ، تهران ، ١٣٩٦ش، ص٣٢.

(٢) ادارة البحوث والدراسات ، المصدر السابق ، ص١٥.

ودعم تعليمي واسكان للأرامل والأيتام وضحايا الحرب،امتلكت هذه المؤسسة (١٥٠) مؤسسة نشطة في الإنتاج الصناعي والبناء والزراعة والتجارة والخدمات ، ونحو(٦٠٠٠) عنصر من العقارات في طهران مثل الفيلات والشقق والمحلات التجارية ومراكز التسوق والمدارس والمستشفيات والفنادق، واستخدمت معظم هذه المباني كسكن لأسر قتلى الحرب بالإضافة إلى أنها كانت تمتلك ١٤٠ بستاناً وقطعة أرض ، كما ان لديها مشاريع مشتركة مع منظمة التنمية والتجديد ومع وزارة الدفاع فرع الصناعات الالكترونية ومع شركة ايران للتطور الالكتروني[١] .

وهناك (مؤسسة ضريح الامام الرضا عليه السلام) في مشهد التي وظفت (٨) ملايين تومان[٢] لشراء الاراضي الصالحة للزراعة في مقاطعة خراسان، وتدير قرابة (٥٦) شركة و(مؤسسة خاتم الانبياء) التي تضم مجموعة كبيرة من الشركات ولها انشطة اقتصادية في مختلف المجالات ،ويقدر عدد الموظفين العاملين فيها (٤٥) الف موظف، انجزت هذه الشركة ما يقارب (١٢٢٠) مشروعا فضلا عن و(٢٤٧) مشروع قيد الانشاء ، ففي مجال النفط قدمت استشارات فنية لعدة مشاريع قدرت ب(١٥٠) مشروعا و(٢١) مشروعا تم العمل به خلال عام ١٩٨٠ صعودا ، وقدر حجم عقودها ب(١٥) مليار دولار، ساهمت مؤسسات البونياد ذات الثقل الاقتصادي الكبير بنسبة تتراوح بين (٣٣-٤٠) من اجمالي الناتج المحلي الايراني وقد تمكنت من توظيف ما يقارب (٥) ملايين عامل من اصل (٢٤) مليون من القوى العاملة[٣].

كما اسس الخميني مؤسسة ثورية اطلق عليها (لجنة اغاثة الامام) تألفت من متطوعين واعضاء من الحرس الثوري مهمتها تقديم المساعدة طبية وتعليمية واجتماعية

---

(1) Eva Patricia Rake,op.cit,p.222.

(٢) التومان : عملة ايرانية ذهبية قديمة تساوي عشرة الاف دينار ، ثم حل محلها الريال عام ١٧٩٨ وقيمته ثمن التومان ، لا يزال الايرانيين يستخدمون كلمة التومان التي تساوي ١٠ ريالات ايرانية انذاك، ينظر: علي رهنما ، علي شريعتي سيرة سياسية ، ترجمة : أحمد حسن المعيني ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٧٠ .

(٣) ادارة البحوث والدراسات ، المصدر السابق ، ص١٥.

لفقراء الريف والنساء والاطفال الايتام وتعزيز التنمية الاقتصادية في الريف وغرس ايدلوجية النظام في الارياف بنجاح ، كما كانت تقدم نشاطات اقتصادية فيها وتعتمد على التحويلات المباشرة من الدولة ،تولت هذه المؤسسة مسؤولية ودعم قرابة اربعة ملايين ايراني فقير وتمويل (٦٥٠) الف طالب ابتدائي و(١٥) الف طالب جامعي ، تولى رئاستها حبيب الله اصغر ولادي[١] امين جمعية التحالف الاسلامي ، وفيما بعد اصبحت هذه المؤسسة وزارة كاملة في منتصف ثمانينات القرن العشرين ، مما ادى الى تفاقم البيروقراطية في مؤسسات الدولة ، كما انشئت مؤسسة (بونياد مسكين) ومعناها (مؤسسة المساكين) مهمتها توجيه الموارد السكنية للفقراء سيما في ضوء تجميد الحكومة لاسعار العقارات في طهران تولى رئاستها مهدي كروبي احد رجال الدين اليساريين، وتم تمويل هذه المؤسسة من خلال الضرائب الدينية وتحويلات مباشرة من مؤسسة (مستضعفين) والميزانية العامة والاعانات الحكومية السنوية والممتلكات المصادرة ، وتم تحويلها فيما بعد الى وزارة الاسكان الحكومية بهوية وميزانية مستقلتان واعيد توجيه جهودها نحو الاغاثة في حالات الكوارث واعادة الاعمار بعد الحرب وادارة امور ضحايا الحرب ، وقد تولى الجناح الثقافي والخيري للمؤسسة ادارة حقوق خاصة لدوائره الانتخابية بما في ذلك القبول الجامعي لذي الاولوية والاعتبارات الوظيفية والاضطلاع في جوانب الصناعة والتشييد والزراعة والتجارة والخدمات [٢] .

يتضح ان الحكومة الايرانية هيمنت على عمل المؤسسات الخيرية واستطاعت ان توجهها لتحقيق اهدافها الاقتصادية وان تكون وسيلة لرفد الجانب الاقتصادي .

---

(١)حبيب الله اصغر اولادي (١٩٣٢-٢٠١٣): سياسي ايراني ،اجداده كانوا من اليهود الذين تحولوا الى الاسلام ، شقيقه اسد الله اصغر اولادي وهو من الاغنياء المعروفين في ايران يمتلك العديد من شركات المنتجة للتوابل والمكسرات والفواكه المجففة ، انظم حبيب الله الى المعارضة ضد الشاه محمد رضا بهلوي مما عرضه للسجن من قبل السافاك عدة مرات، بعد نجاح الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ عينه الخميني وزيرا للتجارة ينظر: شبكة المعلومات الالكترونية (ويكيبيديا) https://www.google.com

(1) Suzanne Maloney , Op.Cit , p.174.

خلقت الحكومة توافق جيد مع البازار لدورهم المتنامي في الاقتصاد الايراني، ودفعهم الجانب الاكبر من الزكاة والصدقات التي تنمي ثروة علماء الدين ، فمنحت لهم الحكومة امتيازات كثيرة منها الحصول على رخص الاستيراد بشرط توفير العملات الاجنبية المطلوبة ، ولجذب تجار البازار الى جانب الحكومة اعلن روح الله الخميني ان رجال الدين يحترمون الملكية الخاصة وان الدستور يضمن للقطاع الخاص دورا خاصا في الاقتصاد[١] .

واطلق في عام ١٩٨١ اعلان الثماني نقاط الذي توجه السلطات الى احترام ملكية الناس المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك المحلات والمنازل والورش والمزارع والمصانع ، وفي خطاب له وسط جموع من ممثلي التجار وقادة الجماعات الحرفية ، اشاد بدورهم في تمويل المساجد والحوزات الدينية من خلال الزكاة والصدقات التي يدفعها اصحاب الحرف والتجار ولمناصرتهم ودعمهم للاسلام واداءهم دورا كبيرا في تمويل الثورة الاسلامية ، اذ قال : "**الحكام السابقون لم يجرؤا على وضع قدمهم في البازارات ، لكن الامور تختلف الى حد كبير الان ، فالرئيس والبازاريون اخوة**"[٢]، وفي وصيته الاخيرة نصح الاجيال المقبلة باحترام الملكية الخاصة ، واكد ان القران يمتدح التجارة بينما الاشتراكيون غير المسلمون يربطون بين التجارة والربا والاستغلال والفساد ، وقد اعلن روح الله الخميني ان "**البازار هم ساعد الثورة الاسلامية وسوف يبقى الحصن المنيع الداعم للجمهورية الاسلامية**" وبهذه المبادئ اشتدت العلاقة بين الحكومة والبازار الى درجة صورت لبعض الباحثين بأن الجمهورية الاسلامية في ايران " **جمهورية برجوازية** " فقد نشرت احدى المجلات البريطانية تصف فيها دور البازار الضالع في الجمهورية الاسلامية" تمتع البازار

---

(١) اروند ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص٢٤٢ .

(٢) المصدر نفسه

بعلاقة وثيقة مع النظام، واستفاد من العقود مقابل تمويل المساجد ومرشحي البرلمان المحافظين ومرشحي الانتخابات الرئاسية" [١].

ومن جانب اخر تسلم البازار بعد الثورة مناصب سياسية واقتصادية[٢] ،وولجوا في مجتمع السياسة اذ ادركوا ان الخمس والزكاة التي يدفعونها لعلماء الدين هي الاساس في تقرب رجال الدين منهم ، لذلك اكدوا مرارا على الالتزام أمام رجال الدين في قم بدفع الأموال الشرعية من الخمس والزكاة وبالتالي توزيعها على الفقراء والمحتاجين والمستضعفين من عامة الناس ،وبذلك استطاع البازار الحصول على مكانة سياسية الى جانب رجال الدين، وانقسم البازار على انفسهم، فمنهم من اصبح مدني ومنهم من انضم للتيار السياسي[٣] .

مرت علاقة البازار بالحكومة بمراحل ففي مدة حكومة مير حسين موسوي كان للسوق قوة نسبية مع دخول البازارات الذين وقفوا الى جانب الثورة إلى عضوية غرفة التجارة من الذين لم تكن مدرجة اسمائهم في قائمة الرأسماليين الذين تمت مصادرة ممتلكاتهم، فبعد الثورة بثلاثة اشهر اصدرت اللجنة بأمر من الخميني مرسوماً لإنشاء منظمة جديدة لتنظيم

---

(١)اروند ابراهيميان ، المصدر السابق، ص٢٤٢ .

(٢) من بين الشخصيات البازار المهمة التي ولجت في مجتمع السياسة محسن رفيق دوست (رئيس الحرس الثوري ورئيس مؤسسة المستضعفين والمحاربين القدامى لمدة ٨ سنوات) ، ومصطفى مرساليم (نائب رئيس ووزير الثقافة والإرشاد) ، يحيى الاسحق (نائب وزير مؤسسة المستضعفين وقدامى المحاربين) حبيب الله اصغر أولادي (وزير التجارة) ، السيد باهنار والسيد موسوى (ممثل الإمام في لجنة الإغاثة) ، أسد الله بادامشيان (عضو مجلس النواب ومستشار رئيس القضاء) ، محمد نبى حبيبى (عمدة طهران) ، حميد رضا تارغى (عضوًا في البرلمان) ، سيد مرتضى زفارى (عضو مجلس النواب ، عضو محامي بمجلس صيانة الدستور ورئيس مكتب تسجيل الوثائق) ، مرتضى نبوى (وزير البريد والبرق وعضو مجلس النواب) ، أسعد الله لاجوردي (رئيس هيئة السجون) ، سيد علي خموشى (رئيس الغرفة التجارية) ،وعلي أكبر بارفاريش (وزير التربية والتعليم في حكومات موسوي ورجائي) ينظر : متين غفاريان ، بازار و دول ، ت پايان نامه كارشناسي ارشد جامعه شناسي، دانشكده علوم اجتماعي، دانشگاه تهران ، تهران ، ١٣٨٨ش ، ص١٠١.

(٣) همان منبع ، ص٦٨.

النقابات وتشكيل لجنة (نائب الإمام للشؤون النقابية) للاشراف على النقابات، وقد ضمت أعضاء لجنة النقابات[١] ابرز البازار الموجودين في السوق،هيمنت هذه المجموعة على شؤون النقابات لمدة ثمانية اشهر دون تدخل الحكومة حتى تشكيل مجلس الشورى الاسلامي ومجلس الوزراء، وتعيين حبيب الله عسكر اولادى وزيرا للتجارة في وزارة مير موسوي ١٩٨١، واكتسبت الأسواق سيطرة كبيرة على السوق والتوزيع ،اذ اسس عسكر اولادى (جمعية الشؤون النقابية) التي قامت بتأمين كافة السلع الضرورية لتوزيعها على الناس من خلال المساجد ، وبذلك استطاع البازار ممارسة سلطته في القطاع العام للسوق في وقت كان هناك حملة تأميم واسعة لقطاعات الدولة، لكنها تركت هيمنة البازار على السوق واستمالتهم واشراكهم في السياسة لما لهم من تأثير فعال في المجتمع المدني[٢].

من جانب اخر أصدر المجلس الثوري بداية الثمانينات عدة قوانين لتأمين مصالح نقابات السوق بعد جهود النقابات في المطالبة بحقوقهم ، منها قانون جديد للنقابات لحماية حقوق العمال والتجار والذي اقره المجلس الثوري في ٤ تموز ١٩٨٠، والذي نص على حل (غرف النقابات)، وإنشاء (مجلس النقابة المركزي) وهو أعلى هيأة منتخبة للنقابات العمالية ومراقبتهم عن طريق (المجلس الأعلى للإشراف على النقابات العمالية) مقره في وزارة التجارة ، وتشكلت عضوية المجلس من محافظ طهران والمدعي العام لطهران ، ورئيس المحاكم الجنائية في طهران ورئيس المحاكم الثورية الإسلامية[٣].

ومنذ ان اقر قانون النقابات ١٩٨٠ اخذت النقابات التجارية منها تنتهز الفرص لتوسيع مطالبها مستغلة علاقات البازار المتنفذين في السلطة ،فقد منحت الحكومة لهم مسؤولية تحصيل الضرائب ،وإعفاء ورش النقابات الصغيرة من دفع أقساط إدارة الضمان

---

(١) ان اعضاء لجنة النقابات هم : سيد تقي خامة ، مجتبى قايم مغامي ، علي أكبر عين الأنوري ،سيد تقي خموشي ، مجتبى قايم مغامي ، علي أكبر روح صفات ، حبيب الله شفيق ، وسعيد أماني يرأسهم فضل الله انواري ينظر : عقيق پور، محمد نقش بازار و بازاري در انقلاب اسلام ، تهران، ١٣٨٥ش، ص٧١،ص٧٨ ..

(٢) عقيق بور ، منبع قبلى ، ص٧١، ص٨٧.

(٣) همان منبع، ص٩٩.

الاجتماعي ومنح الصندوق التعاوني لنقابات العمال قروض بمليون تومان من البنك المركزي الايراني ، وحل محاكم نظام النقابات والعفو عن مخالفي قواعد قانون نظام النقابات ،وهذا يدل على تمتع النقابات بقوة كبيرة في تحديد القوانين بما يتوافق مع مصالحهم وقدرتها على معاقبة المخالفين من دون تدخل الحكومة ، من خلال إصدارها (تراخيص الوحدة النقابية) للأفراد ، واستطاعت الهيمنة بعض الشيء على السوق ومنع الدخول غير المصرح به إلى السوق والنقابات ، لذلك فإن إصدار التراخيص يدل على استقلال السوق عن الحكومة[١] .

لم يستمر الوضع هكذا فقد تجاوز بعض البازار حدودهم في رفع اسعار السلع مما دفع الحكومة الى التدخل للهيمنة على الاسواق من خلال آليات عدة ، منها مكافحة الإفراط في البيع ومعاقبة الاحتكاريين ، وتشكيل المجلس المركزي للنقابات ، وإصدار التراخيص التجارية للنقابات العمالية والتجارية ، وشنت حملة تشديد معاقبة المخادعين والبائعين ودخلت صراعًا واسع النطاق ضد الإفراط في البيع ، والاكتناز[٢]، ووضعت الحكومة طرقا للتعامل مع الانتهاكات الاقتصادية منها إقرار المجلس الثوري وقانون النظام النقابي لمكافحة التجاوزات في الاسعار[٣] إذ اعلن علي اكبر هاشمي رفسنجاني[١] رئيس

---

(١) على محمد حاضرى ومهدى حسين زاده فرمى ، منبع قبلى ، ص٨٦.

(٢) متين غفاريان ، منبع قبلى ، ص١١٣.

(٣) ومن الطرق التي انتهجتها الحكومة للسيطرة على الاسعار ومراقبة عمل النقابات في وقت لاحق إنشاء محاكم خاصة للشؤون النقابية عام ١٩٨٩ لمراقبة اعمالها اطلق عليها (لجنة مراقبة النقابات) المؤلفة من(محافظ طهران والمدعي العام في طهران ورئيس المحاكم الجنائية في طهران ورئيس المحاكم الثورية الإسلامية) بالتنسيق مع الحرس الثوري الإسلامي وتخصيص الفرع القضائي لاكتناز الأموال الناتجة عن عمليات البيع المكلفة والاكتناز وغيرها من الانتهاكات النقابية وقد نسقت اللجنة المذكورة مع الحرس الثوري اعمالها لتحديد سعرعادل ومراقبة اعمال النقابات اذ تمت معاقبة ما يقرب 4 نقابات عمالية انذاك بسبب الشكاوى التي قدمها المواطنين حول المحلات الى لجنة مراقبة النقابات ، وتم حل المحاكم الخاصة بسبب ضعف قانون النظام النقابي وعدم شموليته من جهة وعدم اهتمام السلطات= =القضائية بالقانون من جهة أخرى ادى الى حصول مزيد من الانتهاكات في السوق ولاجل ذلك وضعت قانون العقوبات الحكومية الجديد وتكليف (6000) مفتش في المدن لمراقبة الأسعار وتطبيق القانون ، ينظر: متين غفاريان ، منبع قبلى ، ص١١٣ .

مجلس الشورى الاسلامي هذه القانون في اثناء حضوره ندوة في طهران في ٤ تموز ١٩٨٠ حضرها ممثلي النقابات من جميع أنحاء البلاد وشدد في خطابه على ضرورة زيادة الإنتاج ، واشار الى ان "**مكافحة الإفراط في البيع والاكتناز يجب أن يُنظر إليه على أنه صراع ضد الاستبداد وضعنا قانون نظام النقابة ، واعلم أن مصداقية النقابات تعتمد الآن على الإجراء الصحيح للتحكم في المعدلات**"[٢] ، وانشئ مقر لاجل ذلك أطلق عليه (مقر مكافحة الإفراط في البيع) ، وإعطاء اختصاص التحقيق في الانتهاكات الاقتصادية للمحاكم والهيئات القضائية الثورية بالتزامن مع ظهور قضايا الإفراط في البيع في السوق والتي نتجت عن آثار الحرب العراقية الايرانية ، اذ تم رفع قرابة (٧٠٠٠) دعوى قضائية وتغريم المحتالين والبائعين[٣].

يبدو ان الحكومة الايرانية قد هيمنت على الجانب الاقتصادي حتى القطاع الخاص قد اصبح يعمل الى جانب الحكومة لمواجهة الصعوبات الاقتصادية التي مرت بها البلاد ولاسيما بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية ، كما ان طبقة البازار كانت قد حصلت على

---

(١) علي اكبر هاشمي رفسنجاني(١٩٣٤-٢٠١٧) : اسمه الحقيقي علي اكبر بهرماني نسبة الى قرية بهرمان وتعني (الياقوت الاحمر) ، ولد في رفسنجان في مقاطعة كرمان ، ودرس في قم على يد روح الله الخميني ، واكمل تعليمه في معهد قم الديني تخرج في نهاية الخمسينات برتبة (حجة الاسلام) وهو مستوى اقل من (اية الله) بدرجة واحدة ، وعارض حكم الشاه ووقف مع الخميني في انتفاضة خرداد ١٣٤٢ش(حزيران١٩٦٣م) بسبب برنامج الشاه الذي تضمن مبادئ الثورة البيضاء ، واعتقل عام ١٩٧٥ لمدة ثلاث سنوات بسبب تأييده للخميني ، بعد سقوط الشاه ١٩٧٩ ونجاح الثورة واعلان ابو حسن بني صدر رئيسا للجمهورية كان من الذين عارضوا توجهاته الليبرالية ، وعين رئيسا لمجلس الشورى طوال سنوات الحرب العراقية الايرانية ، وانتخب بعدها رئيسا للجمهورية لدورتين (١٩٨٩-١٩٩٣) و(١٩٩٣-١٩٩٧) وتعرض لموجة واسعة من الانتقادات لاتفاق السلاح مقابل الرهائن الذي ابرمه مع اعضاء من ادارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان ، وبعد وفاة روح الله الخميني عام ١٩٨٩ انتهج مبدأ الوسطية كانت سببا وراء فوزه بانتخابات الرئاسة بنسبة (٩٥%) من الاصوات ، وعمل رفسنجاني على تخليص ايران من مشاكلها الاقتصادية بالانفتاح على العالم وفتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية ، وفي عام ١٩٩٧ عين رئيس مجلس تشخيص النظام حتى وفاته ينظر : علي اكبر هاشمي رفسنجاني، حياتي ، ترجمة : دلال عباس ، دار الساقي ، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٧ ، ص٣٦ ، ص٥٣.

(٢) متين غفاريان ، منبع قبلى ، ص١١٣.

(٣) همان منبع ، ص١١٣.

مكاسب مهمة في الحصول على مناصب سياسية ، نظرا للعلاقة القوية التي تربط البازار مع المؤسسة الدينية منذ مدة طويلة قبل الثورة الايرانية لذلك تمت مكافأتهم من قبل النظام الجديد في ايران .

المبحث الثاني: دور الحكومة الايرانية في القطاعات الاقتصادية ١٩٧٩-١٩٨٢

اولا : القطاع الزراعي وسياسة الاكتفاء الذاتي

ادى القطاع الزراعي دورا محوريا وفاعلا في الاقتصاد الايراني فقد ساهم في توفير فرص عمل من ناحية وتوفير الغذاء للسكان من ناحية اخرى ، فله الاولوية في تحديد مستوى مؤشرات الرفاهية والتغذية ، على الرغم من الاجراءات التي استخدمها الشاه محمد رضا بهلوي لأصلاح الواقع الزراعي الا ان ذلك لم يحقق النمو المنشود، نظرا للمشاكل المتجذرة في هذا القطاع كقلة الاراضي الصالحة للزراعة ونقص المدخلات التي يحتاجها المزارعون لتطوير مزارعهم والاختلاف الحاد في مستوى المعيشة في المدينة والقرية وزيادة عوامل الجذب العصرية للحياة الحضرية ادى الى هجرة القوة العاملة من الريف الى المدينة ، فضلا عن ذلك ادى ضعف كفاءة الانشطة الزراعية مقارنة بالانشطة الاقتصادية الاخرى ولا سيما الانشطة الانشائية الى استيعاب الموارد المادية البشرية لهذا القطاع للأنشطة الاقتصادية[١]، وقد حاول الشاه محمد رضا بهلوي تطبيق سياسة الاصلاح الزراعي ضمن ما يسمى بالثورة البيضاء عام ١٩٦٣ بهدف اعادة توزيع الاراضي الزراعية ذات الملكية الكبيرة لتحقيق العدالة في توزيعها والغاء العبودية في الريف وتأميم الغابات ، الا ان هذه الاجراءات لم تحقق نتيجة ايجابية في حياة الفلاحين ولم تتوسع الاراضي الزراعية ، فقد بلغت (١٩٤١٩٣) كم من اجمالي مساحة ايران البالغة (١٦٣٣٠٠٠) كم اي تشكل نسبة (١١,٣%) ، ولاقت سياسة الاصلاح الزراعي المتمثل ب(الشركات المساهمة الزراعية) لإلغاء الاقطاع صعوبة ادارية وتنظيمية وانتاجية كبيرة منها مشكلة دمج عدد من القرى وتحويل الفلاحين المالكين للأراضي الى مساهمين

---

(١) حميد ابريشمى ، اقتصاد ايران ، شركت انتشارات علمى وفرهنكى ، تهران ، ١٣٩٣ش، ص٢٧.

عاملين وغيرها من الصعوبات التي حاول الشاه محمد رضا بهلوي حلها لكن لم تتح له الفرصة لذلك[١].

بعد انتصار الثورة الاسلامية ١٩٧٩ اولت الحكومة الايرانية اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي، اذ عملت على رفع مستوى الانتاج الزراعي لتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي برفع المخصصات المالية في الزراعة ، اذ بلغت نحو(٣٩.٢٧) مليون دولار عام ١٩٧٩ ونحو (٤٥,٣٥) مليون ريال عام ١٩٨٠، وهذه النسبة عالية مقارنة بمخصصات المالية في اواخر عهد الشاه محمد رضا بهلوي اذ بلغت نحو (٢٦,٤٣) مليون ريال عام ١٩٧٧ وما يقارب (١٩,٢٢) مليون ريال عام ١٩٧٨ ويمكن مقارنة مخصصات المالية في قطاع الزراعة والموارد الطبيعية قبل الثورة وما بعدها في الجدول الاتي[٢] :

جدول رقم (١)

التخصيصات المالية في قطاع الزراعة والموارد الطبيعية (١٩٧٦-١٩٨٢)

السنة	المخصصات الحكومية (مليون ريال)
١٩٧٦	٢١,٨١
١٩٧٧	٢٦,٤٣
١٩٧٨	١٩,٢٢
١٩٧٩	٣٩.٢٧

(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران ، ص٥ ؛ احمدى امويى ، اقتصاد سياسي جمهورى اسلانى ، مجموعه كفتكوها كام نو ، تهران، بهمن ١٣٨٢، ص١٤٣ .

(٢) روزنامه كيهان سال، توزيع محصولات كشاورزى به توليد كنندكان واكذار مى شود ، جلد اول ، تهران ، ١٣٦٤-١٣٦٦ش، ص٣ - ص٥.

١٩٨٠	٤٥,٣٥
١٩٨١	٣٨,٨٩
١٩٨٢	٤٠,٤٦

يتضح من الجدول السابق بأن التخصيصات المالية للحكومة الايرانية بعد الثورة قد انخفضت بشكل كبير وما يقارب النصف احيانا في بعض الحالات ، لا سيما خلال الاعوام (١٩٧٩-١٩٨٢) على الرغم من ان البلاد كانت في ظروف حرب.

لم تقتصر الزيادة على المخصصات المالية لقطاع الزراعة وانما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي نظرا لتوسع الصناعات الزراعية التي اضافت قيمة للمواد الاولية الزراعية، اذ بلغت عام ١٩٨٠ نحو (١١٦٤,٤٠) مليار ريال وارتفعت ما يقارب (٢٠٩١,٤٠) مليار ريال عام ١٩٨٢ بعد ان كانت القيمة المضافة عام ١٩٧٦ نحو (٤٨٦,١٠) مليار ريال ويمكن ايضاح التدرج في زيادة القيمة المضافة لقطاع الزراعة للاعوام (١٩٧٦-١٩٨٢) في الجدول الاتي[١] :

جدول رقم (٢)

القيمة المضافة في قطاع الزراعة (١٩٧٦-١٩٨٢)

السنة	القيمة المضافة (مليارريال)
١٩٧٦	٤٨٦,١٠

(١) روزنامه كيهان سال ، واكذارى زمين به كشاورزى راه كشاى رشد كشاورزى ، جهار شنبه ١٣ اذر ١٣٦٩ش، ص٥.

١٩٧٧	٥١٨,٦٠
١٩٧٨	٦٦٩,٠٠
١٩٧٩	٨٨٢,١٠
١٩٨٠	١١٦٤,٤٠
١٩٨١	١٦٩٣,١٠
١٩٨٢	٢٠٩١,٤٠

يبدو من الجدول المذكور ان القيمة المضافة لقطاع الزراعة خلال مدة ما بعد الثورة اكبر بكثير من المدة التي سبقتها في العهد البهلوي لاسيما بعد الاعوام (١٩٧٦-١٩٧٩) ، اذ سجلت كمية اكبر في السنوات (١٩٧٩-١٩٨٢) مما يدل على اهتمام الحكومة الايرانية بقطاع الزراعة لأهميته في تمويل الحرب وسد حاجات السكان من المواد الغذائية ابان الحرب.

تغيرت القوانين الزراعية بعد عام ١٩٧٩ اذ اقر المجلس الثوري مشروع قانون نقل واحياء الاراضي في ايلول ١٩٧٩ لتوزيع الأراضي الصالحة وغير الصالحة للزراعة المصادرة التابعة للاشخاص المرتبطين بنظام الشاه واستصلاح الاراضي واصدار القوانين التي تنظم عملية الانتاج الزراعي وتوجيه السياسة الزراعية نحو الحاجات الاساسية للسكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية[١]، ومراعاة الظروف الطبيعية والهياكل الزراعية التي تطورت في المراحل التاريخية السابقة ، والاهتمام بزراعة الحبوب

(١) حسين علي عويش ، العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٢ ، واسط ، ٢٠١٦. ، ص٣ .

والاستغناء عن استيراد المنتجات الغذائية ، وتخصيص مبالغ مالية لدعم المؤسسات والوحدات الريفية واتباع سياسة دعم اسعار المحاصيل لتشجيع المزارعين[١]، وتجنب التأثر بتقلبات اسعار النفط ودعم واسناد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن اطار التوجه الاسلامي،عن طريق توفير القروض الزراعية بدون فائدة للفلاحين ، والعدول عن سياسة المشاريع الزراعية الكبيرة ، وبذلك الغيت جميع معالم الرأسمالية الغربية في العهد البهلوي[٢]، واقيمت منشآت زراعية لها اساليب حديثة في الزراعة تديرها مؤسسة (بونياد رضا قدس) اي مؤسسة (رضا المقدسة) في مشهد[٣] .

شجعت الحكومة الفلاحين على تشكيل اكثر من (١٠) الاف جمعية تعاونية زراعية وتحسين تسويق وتوزيع المنتجات الزراعية وشجعت على تطوير البناء في الريف ومد القرى بما تحتاجه من كهرباء ومياه نقية والصرف الصحي، وبناء مدارس وسلع استهلاكية واطلقت حملة طموحة لمحو الامية ورفع وعي الفلاحين في الاساليب الزراعية وتقديم المساعدات المختلفة للفلاحين مثل القروض والمساعدات الفنية والارشادات الزراعية والحد من الهجرة من الريف الى المدينة واعتماد الوسائل التي تشجع على الهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف ، وخصصت ما يقارب خمس مليارات تومان لتوفير قروض زراعية بدون فائدة للفلاحين في جميع المناطق ودعم المشاريع الزراعية ، اذ وزع المصرف التعاوني المركزي في كانون الثاني من عام ١٩٨٠ نحو مليار ريال (٧٩%) منها عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية والباقي وزع على الفلاحين بصورة مباشرة، كما خصص المصرف اربع مليارات ريال لصيانة وادامة قنوات الري واحيائها ولتشجيع الفلاحين

---

(١) جواد كاظم حميد، المصدر السابق ، ص١٠٧.

(٢) مهدي فليح ناصر الصافي ،المصدر السابق، ص١١٩ ؛ جمال مظلوم وممدوح حامد عطية ، ازمة البرنامج النووي الايراني وامن الخليج ، ط١ ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١١، ص٦٤.

(٣) تييري كوفيل ، المصدر السابق، ص٣١٤ ؛ احمدى امويى ، منبع قبلى ، ص١٨٦.

على حفر الابار الجديدة وتعهدت الحكومة بتقديم مساعدات مالية تغطي(٥٠%) من تكاليف انشاء هذه الابار[١].

من جانب اخر وضعت الحكومة الايرانية قانون الاصلاح الزراعي الصادر في ١٦ ايلول لسنة ١٩٨١ الذي قسم الاراضي الزراعية الى اربع فئات ، اراضي الثروات الطبيعية مثل الغابات والمراعي والاراضي المصادرة بصفة قانونية ، واراضي كبار الملاك التي قسمت الى نوعين الاراضي القاحلة وغير المزروعة التي هيمنت عليها الحكومة وحكمت بها حسب احتياجات المجتمع وقضية الاكتفاء الذاتي ، اذ تسلمها الى الفلاحين والمتطوعين المستحقين وبحسب ذلك عملت الحكومة على تأهيل (١٦) مليون هكتار من الاراضي البور بأستثمارات كبيرة[٢]، والنوع الثاني الاراضي السكنية القابلة للزراعة المملوكة لكبار ملاك الاراضي الذين يعملون في الزراعة[٣]، اذ يتم منحهم الارض الى الحد الذي يمتلكه اصحاب الحيازات الصغيرة اعتمادا على الظروف المناخية والاجتماعية المختلفة ، وشكلت الحكومة لجان سبعة من ممثلين كل من وزارة الزراعة ووزارة الداخلية والعدل وممثل عن البناء وممثلين عن مجلس القرى ، وكلفت هذه اللجان بمهمات عدة منها ادارة الاراضي الواردة في القانون المذكور وتقدير مستوى القروض والامكانيات الزراعية وتسوية الخلافات التي اثارها تطبيق القانون ، وقد واجهت اللجان عدة صعوبات منها عدم تعاون المحاكم معها بشأن القرارات المتعلقة بالاراضي المتنازع عليها بسبب قيام الحكومة بحيازة الاراضي ونقلها للاخرين حسب المصالح مما خلق مشاكل كبيرة في الزراعة، منها عدم وضوح حالة الملكية النهائية للعديد من الاراضي الزراعية وعدم وجود وثائق رسمية لها ، ونتيجة لهذا الوضع فقدت الاراضي الزراعية قدرتها على خلق قيمة ومورد في النظام الاقتصادي فعلى سبيل المثال لا يمكن استخدام الارض كضمان مالي

---

(١) اروند ابراهيميان ، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(٢) مسعود نيلى وهمكاران ، منبع قبلى ، ص ٣٨.

(٣) رضا زنده كل ومصطفى افشارى ، مجموعة قوانين ومقرات اراضى واملاك ومنابع طبيعي ، انتشارات جتر دانش ،١٣٩٤ش ، تهران، ص ٤٨.

للقروض المصرفية لان بعض الاراضي ليس لها سندا قانوني سيما بعد مصادرة الاراضي العائدة للشاه محمد رضا بهلوي [١].

تضاعف الاستثمار في قطاع الزراعة في اوائل الثمانينات من القرن العشرين اذ بلغت عام ١٩٨١ نحو(١١١,٩٠) مليار ريال وما يقارب (١٠٨,٩٠) مليار ريال عام ١٩٨٢ مقارنة بسبعينات القرن العشرين اذ بلغت عام ١٩٧٦ نحو (٨٠,٠٠) مليار ريال وما يقارب (٨٧,٧٠) عام ١٩٧٧ ويمكن ايضاح الفارق في الاستثمارات في الجدول الاتي[٢]:

جدول رقم (٣)

الاستثمار في قطاع الزراعة

السنة	الاستثمار (مليارريال)
١٩٧٦	٨٠,٠٠
١٩٧٧	٨٧,٧٠
١٩٧٨	٦٩,٢٠
١٩٧٩	٧٠,٧٠
١٩٨٠	٩١,٧٠
١٩٨١	١١١,٩٠

(١) موسى غنى نزاد ، منبع قبلى ، ص٣٤٧.

(٢) روزنامه كيهان سال، ضرورت حمايت از صنعت محصولات كشاورزى ، جهار ١٢ تير ١٣٦٢ش، ص٣ .

١٩٨٢	١٠٨,٩٠

يتضح من الجدول رقم (٣) ان الاستثمار في قطاع الزراعة بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ قد ازداد بشكل كبير عن المدة التي سبقته في العهد البهلوي الامر الذي يشير الى اهتمام الحكومة الايرانية بهذا القطاع الحيوي والمهم من القطاعات الاقتصادية نظرا لدوره في دعم المعارك التي كانت تجري ابان الحرب العراقية الايرانية في سنواتها الاولى .

زادت القروض الزراعية اذ اعطت الحكومة مايقارب (١١١٤) مليون ريال كقروض توزعت بين (الري ، زراعة ، خضروات ، تربية ، حيوانات ، دواجن ، مباني زراعية ، جرارات ، .....) لكن مايؤخذ على هذه القروض ان شروطها قاسية يصعب على اهالي القرى والارياف الحصول عليها مما يفقد فرص اجراء اصلاحات كبيرة في وحدات الانتاج الزراعي سيما في الاراضي القروية،تمثلت شروطها الصعبة في قصر مدة سداد القرض الحكومي ، فمثلا يظهر تكوين توزيع ائتمان بنك (كيشافارزى) (٨٧%) عام ١٩٨٠ (٣٦٧) الف كانوا من المقترضين كانوا يدخلون في النطاق المتوسط ، و(٥٠%) من هذه القروض قصيرة الاجل يكون سدادها اقل من سنتين و(٤٨%) متوسطة الاجل ويكون سدادها خلال(٢-١٠) سنوات و(٢%) فقط طويلة الاجل سدادها (١٠- ١٥) سنة[١].

اثرت ظروف طبيعية ساهمت في تأخر الزراعة في ايران، منها قلة مساحة الارض الصالحة للزراعة اذ ان ما يقارب(٥٠%) من الاراضي غير صالحة للزراعة وقلة سقوط الامطار في المناطق الوسطى التي تتركز فيها الاراضي الصالحة للزراعة بسبب وجود سلسلتين جبليتين هما ماندلبورز وزاكروس التي تمنع تسلل الغيوم المطيرة الى الاجزاء الوسطى، اذ يبلغ متوسط هطول الامطار السنوي قرابة (٢٥٠-٢٠٠) ملم فضلا عن ظاهرة تعري التربة اثر الفيضانات والرياح القوية فقد قدر متوسط تأكل التربة السنوي في

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٢٥.

ايران عشرة اطنان للهكتار مقارنة بالدول الاخرى ففي الولايات المتحدة الامريكية بلغ أربعة اطنان للهكتار الواحد وفي اوربا سبعة اطنان للهكتار الواحد ، وهذه سابقة خطيرة هددت طبقات التربة ، فقد بلغت الاراضي التي فيها كثبان رملية خمسة ملايين هكتار وما يقارب (١٢) مليون هكتار من الاراضي فيها رمال[١].

يمكن القول بأن القطاع الزراعي قد عانى كثيرا في الاعوام (١٩٧٩-١٩٨٢) لاسيما مع استمرار الحرب العراقية الايرانية ، فضلا عن قلة سقوط الامطار في بعض السنوات والفيضانات والرياح القوية التي ادت الى تعرية التربة.

ثانيا : دور الحكومة في القطاع الصناعي

شهد القطاع الصناعي تحولا كبيرا بعد قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ فقد اقر المجلس الثوري الايراني، قانون (حماية وتطوير الصناعة في ايران) في الاول من تموز عام ١٩٧٩ ، والذي دعا في فقرته الاولى الى دعم الصناعات الوطنية[٢] وتحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال انتاج البضائع المحلية وتنمية الصادرات والابتعاد عن الرأسمالية التي تجعل البلاد مستهلكا ومعتمدا على الخارج[٣] ، ومراعاة حقوق العمال ، وتنويع الانتاج وعدم الاعتماد على النفط ، وتوسيع مجال العمل والتوظيف والتخصص ، وتشجيع الانشطة والمبادرات غير الحكومية في اقتصاد القطاع الخاص[٤]، كما قسم القانون الصناعات الى اربع فئات[٥]:

---

(١) روزنامه كيهان سال ، خاك كوهر كرانبها ، قسمت ٥ ، جلد اول ، تهران ، ١٣٦٤-١٣٦٦ش، ص٣٤.

(٢) احمدى امويى، اقتصاد سياسي جمهورى اسلامى ، مجموعه كفتكوها كام نو، تهران ، ١٣٨٢ش ، ص ٢١٧ ؛ محمد رحمان زاده هروى ، منبع قبلى، ص٣٤.

(٣) مريم خليلى عراقى ، بررسى تأثير سرمايه كذارى خصوصى ودولتى بر رشد صنعتى در اقتصاد ايران ، بايان نامه كارشناسى ارشد رشته مديريت بازركانى ، واحد علوم وتحقيقات ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ،١٣٧٩ ش، ص١٨.

(٤) محمد رحمان زاده هروى ، منبع قبلى، ص٣٤.

(٥) موسى نزاد ، منبع قبلى ، ص٣٤٥ ؛ محمد رحمان زادة هروى ، منبع قبلى ، ص٣٥.

١-صناعة النفط والغاز وسكك الحديد والكهرباء والصخر الزيتي

٢-الصناعات الكبيرة والمناجم التي جمع اصحابها ثروة كبيرة من خلال علاقات غير مشروعة مع النظام السابق والاستخدام غير القانوني للمنشأت وانتهاك الحقوق العامة اذ تولت الحكومة ادارتها بموجب القانون المرقم (٦٧٣٨) الصادر في تموز ١٩٧٩

٣-المصانع والمؤسسات التي حصلت على قروض كبيرة للبناء والتنمية من البنوك

٤-المصانع والمنشآت الانتاجية التابعة للقطاع الخاص والتي تتمتع بوضع مالي واقتصادي جيد التي تعترف بملكيتها الحكومة والمحمية قانونيا من قبلها بشرط ان تطالب الحكومة بالضمانات التي يمتلكها مديرو المؤسسات مقابل القروض المصرفية والودائع السارية.

كما انشأت الحكومة اربع وزارات للاشراف على مختلف الصناعات منها وزارة صناعة الاغذية والمنسوجات ووزارة الصناعة الثقيلة ووزارة المناجم والمعادن ووزارة النفط،اذ اخذت هذه الوزارات على عاتقها اعداد لائحة تنفيذية للقانون المذكور بالتعاون مع منظمة البرامج والميزانية ووافق عليها المجلس الثوري في ٢٥ تموز ١٩٧٩[١] ، ولمواجهة ظروف الحرب والحصار الاقتصادي شكلت الحكومة الايرانية جمعية اطلق عليها (الجمعية التعاونية للتعبئة الاقتصادية للبلاد) تديره كل من وزارة الصناعة والنفط والمناجم ومحافظ البنك المركزي برئاسة رئيس الوزراء[٢]،ومهمته اصدار القرارات اللازمة وفقا للظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة ومن انجازاتها اصدار العديد من المنشورات وسلع غذائية للايرانيين كمؤنة حرب مثل الحليب المجفف والكيروسين والجبن والقماش والوعاء الفولاذي والمايونيز وشبكات مصابيح النحل ، واتخذت من المساجد مقرا لها لاداء مهامها ، يعكس انشاء هذه

---

(١) محمد رحمان زادة هروى ، منبع قبلى ، ص٣٥.

(٢) روزنامه كيهان سال ،مرورى بر سخنان نخست وزير مهندس موسوي اقتصاد كشور جهاد امروز به طور كامل خدمت جنك است ، قسمت (١) ، جلد اول، تهران، ١٣٩٤-١٣٦٦ش، ص٤٨.

المراكز الاهتمام الحكومي باحتياجات السكان ابان الحرب الا انها تحولت فيما بعد مؤسسة احتكارية للوساطة في التجارة الخارجية[١].

اكدت المادة (٤٣) من الدستور الايراني على التكامل الفني الصناعي وتطوير القدرات الفنية للإنسان واقحامها في التخطيط الاقتصادي وعدم تشجيع الاستثمارات الاجنبية والاعتماد على القطاع العام الذي تمتلكه الدولة في تسيير الامور الاقتصادية[٢] ،وتقليص دور القطاع الخاص فقد قدر عدد وحدات القطاع الخاص التي تم نقلها الى الحكومة بعد الثورة (٧٠٠) وحدة و(٩٨٢) ورشة عمل، وأن (٣٣,٩%) من هذه الورش تدار من قبل الهيئة الوطنية للصناعة و(٢٠%) لمؤسسة المستضعفين و(٣%) لمؤسسة الشهيد و(٢,٨%) لبنك الصناعة والمعادن و(١,٦%) لوزارة الزراعة و(٣,٦%) لوزارة الصناعات الثقيلة[٣].

اولت الحكومة الايرانية اهتماما كبيرا بصناعة الحرير[٤] واسست شركة خاص لانتاج الحرير اطلق عليها شركة تربية دودة القز الايرانية بموجب قرار المجلس الثوري في ٢٢ كانون الاول ١٩٧٩ بدمج منشآت وتنظيم شركة جيلان للحرير ومنشآت وتنظيم مجمع إنتاج الحرير الصناعي ، واسست شركة (كيني كوكون) للمرافق والتنظيم المتعلقة بإنتاج البيض والشرانق المجففة ومصنع حرير جيلان عام ١٩٨٠ تابع لوزارة الصناعة والتعدين

---

(١) همان منبع ، ص٦٧.

(٢) جواد كاظم حميد ، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٣) محمد رحمان زادة هروى ، منبع قبلى ، ص٤٥ .

(٤) تعد الأقمشة الحريرية الإيرانية من أفضل الأقمشة الحريرية في العالم ففي عام ١٩٧٣ تأسست شركة (كوكون) لصناعة الحرير التابعة لوزارة الصناعة بعد ان كانت هناك مكتب (نوغان) مسؤول عن توزيع وانتاج الحرير من دودة القز(نوغان) تابع لوزارة الداخلية الذي تأسس عام ١٩٣١ وكان يدير هذه الصناعة التي تعد من الصناعات المشتركة بين الزراعة والصناعة منظمات مختلفة منها شركة جيلان للحرير التابعة لبنوك التنمية الزراعية والصناعية والمعدنية في إيران ، شركة (Pilevar) التابعة لمنظمة التنمية الصناعية والتجديد التابعة لوزارة الصناعة الإيرانية والمجمع الصناعي لإنتاج الحرير التابع لوزارة الزراعة كلها كانت نشطة في تربية دودة القز، ينظر: روزنامه كيهان سال ، شركت بروش كرم ابريشم ايران طلايه دار احياء توليد ابريشم ، قسمت ٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص ٧٠.

وشيدت وحدة لمصنع حياكة الحرير اطلق عليها شركة (Tos Cilk) من قبل القطاع الخاص في مدينة مشهد ، وتمتلك شركة تربية دودة القز الإيرانية اراضي شاسعة في (توتستان ، استانا ، رشت لاهيجان ، لانجرود ، وسمنان) مزروع فيها (١٣) نوعًا أجنبيًا من أشجار التوت، ويعمل في هذه الشركة نحو (٥٣٠) موظفًا في مجالات عدة منها إعداد وإنتاج بيض دودة القز مختلف الاجيال ، ودراسة وبحوث حول تحسين إنتاج شتلات التوت وفقًا للظروف البيئية والبيولوجية للمناطق المختلفة وتحديد كيفية الوقاية من أمراض دودة القز ومكافحتها، وإعداد واختيار شرانق صحية لإنتاج بيض دودة القز، وقد ضعت الشركة اهداف ترنو الى تحقيقها منها[١]:

١-إعداد وإنتاج وتوريد بيض دودة القز(نوغان) وتطوير وإنتاج وتوريد الديدان الصغيرة.

٢- إنتاج شتلات التوت والفيتامينات المحسنة وتوفير الخدمات الفنية وشراء الشرانق على أساس الأسعار المحددة .

٣-المحافظة على الشرانق وتزويدها بأبحاث ودراسات فنية في مجال سوق إنتاج الحرير وتقديم الخدمات الفنية والتدريب والإرشاد.

٤- تقديم الخدمات الفنية والعمليات الإرشادية وتدريب وإرشاد المزارعين وتدريب الكوادر الفنية .

عطلت عدد من وحدات الإنتاج الزراعية والحيوانية والتي تم إنشاؤها بشكل عام باستخدام القروض المصرفية بعد هروب أصحابها الى الخارج ،وعملت الحكومة الايرانية على تفعيلها وإنشاء نظام يقوم على زيادة الإنتاج في مجال تربية المواشي وممارسات الإدارة السليمة وتفعيل وإطلاق المؤسسات والشركات التي توقفت أنشطتها ، وبدأت

(١) روزنامه كيهان سال ، شركت بروش كرم ابريشم ايران طلايه دار احياء توليد ابريشم ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٧٣.

الوحدات المذكورة نشاطها بعد موافقة المجلس الاقتصادي الاعلى تمويلها بقرض قدره (٥٠٠) مليون ريال ، واستطاع المجلس الاقتصادي الاعلى ومجلس وزارة الزراعة تزويد الاسواق المحلية بالمنتجات الزراعية والحيوانية لكسر التبعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ابان سنوات الحرب، اذ استمر هذين المجلسين منذ إنشائهما عام ١٩٧٩ في تشغيل الوحدات الزراعية والحيوانية من منطقة كرج حتى قزوين ، فقد استطاعت هذه الوحدات انتاج نحو (٣٠٠٠) رأس ماشية و(٣١٠) الف رأس غنم ، اذ ارفد المجلس الاقتصادي قطاع الثروة الحيوانية قسم الابقار نحو (٣٠) حظيرة بسعة (٢٠٠-٣٣٠) رأس في كل مرحلة تسمين ، وفي قسم الاغنام نحو (١٨٠) ألف رأس من الأغنام و(١٤) ألف مزرعة أغنام بها (٥٠) حظيرة بسعة (٦٠) ألف رأس ، اذ اشرف المجلسين المذكورين على تأسيس مجلس الشركات المسؤولة عن تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي من هذه الشركات ومنها[١]:

١-شركة (سفردرود) للزراعة وتربية الحيوان : تأسست عام ١٩٨٠ ارفدت الاسواق ب (٢٠٠٠) طن من الأسماك سنويًا و(١١) الف قطعة من أصناف اللحوم يوميا، مع إنتاج المواد البروتينية وتوريدها إلى سوق مقاطعة جيلان لما لها من دور رئيسي في توازن السوق ، علما ان الشركة المذكورة هي بمثابة مجمع زراعي وصناعي حكومي محصور في مساحة قدرها عشرة آلاف هكتار من أراضي الغابات وبساتين على بعد ٦ كم من مدينة رشت ، وكانت احدى اهدافها وإنشاء وحدة مواشي ميكانيكية وحديثة في مجال تربية أبقار الألبان، إنشاء مزارع دواجن ومزارع سمكية ومصانع أعلاف مواشي ومنتجات استراتيجية في المنطقة المحددة لها وتوريد مواد الألبان والبروتين الى الاسواق المحلية ، وتربية أبقار الألبان باستخدام الأساليب العلمية والاعلاف المركزة التي تنتجها الشركة اذ يورد مصنع رشت للحليب المبستر وحده نحو(٢٠) طنًا من الحليب الخام يوميًا مع معدات الحليب الأوتوماتيكية الى الاسواق[٢] .

---

(١) روزنامه كيهان سال ، شركت سهامى كشاورزى ودامبرورى سفيدرود ، قسمت٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٧٤ .

(٢) همان منبع ، ص٧٤ .

٢-شركة تربية الاسماك الوطنية : تأسست هذه الشركة عام ١٩٨٠ لتجارة الاسماك لانها مصدرا غذائيا مهما ولاسيما في اوقات الحصار المفروض ابان الحرب العراقية – الايرانية ، كان اكبر انجاز حققته الشركة تشييدها مناجم الصناعة الإقليمية لانتاج الاسماك بأستخدام تقنيات حديثة وكفاءة عالية لجعلها أكبر مركز لإنتاج الأسماك في البحيرات والبرك الصناعية في الشرق الأوسط بسبب الاحتياطيات المحدودة لأعالي البحار والصيد غير المنضبط والحاجة المتزايدة للبروتين الحيواني (اللحوم البيضاء) وقصر مدة تربية الأسماك لشركة تربية الاسماك الوطنية ، وكانت هذه خطوة فعالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إنتاج ٢٠٠٠ طن من الأسماك سنويًا .

٣-الشركة العامة للاعلاف : وهي الشركة المسؤولة عن زراعة الاعلاف وتربية المواشي على مساحة (٦٠٠٠) هكتار من الأراضي القائمة لتربية المواشي ، وشيدت الشركة مصنع للاعلاف المركزة (علف الابقار الحلوب واعلاف الاسماك)، وألغت حاجة الشركة لشراء الأغذية المركزة للحيوانات من السوق المفتوحة ، ويورد هذا المعمل جميع احتياجات الشركة من خلال تجهيزها بأعلاف الدواجن والأعلاف المدمجة ، اذ بلغت كمية إنتاج هذا المصنع بحدود (٨٠-١٠٠) طن يوميًا ١٩٨٢، وهذا المصنع قادر على تحضير وتوريد قرابة (٢٠) طنًا من الأطعمة المدمجة .

٤- مجمع فارس الصناعي للحوم عام ١٩٨٠ اذ قام بتوريد (١٨٠) الف رأس سنويا الى الاسواق ، وباشر قسم البضائع المعلبة بالمجمع بإنتاج وتقديم انواع النقانق والفاصوليا والبزاليا ، ومن أجل منع الذبح العشوائي للماشية ومساعدة البدو،انشئ مجمع (بهمن فارس)الصناعي للحوم على بعد ٢٠ كم جنوب غرب مارفداشت بمساحة تقدر ب(١٢٧٠) هكتاراً ، وقدم هذا المجمع دعمًا ملحوظًا لمربي الماشية والبدو الرحل في المنطقة في ظروف الجفاف التي تعرضت لها البلاد[١].

(١) روزنامه كيهان سال ، شركت سهامى مجتمع صنعتي كوشت فارس، قسمت٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش ، ص٧٥.

٥-شركة زياران لانتاج وتعبئة اللحوم احتوت على اقسام لتربية الأبقار والعجول واخرى للذبح ، وكان من مؤهلات هذه الشركة انها قادرة على تسمين (٩٠) الف بقرة وثلاثة الف رأس من الأغنام سنوياً ، ويمكن للمسلخ ذبح (٣٠٠) عجل و(٣) الف رأس غنم يوميًا وتنظيف وتعبئة أحشاء الذبح ، وتوفر هذه الشركة في إطار خطة شراء المواشي المحلية وبمشاركة منظمة اللحوم في البلاد وشركة (سبهه) للاستهلاك التعاوني ومقر الضمان الاقتصادي ، جزءًا مهمًا من اللحوم التي يحتاجها المزارعون المحليون اذ استطاعت ذبح وبيع اكثر من خمسة الف عجل وما يقارب (٣١٠) الف رأس من الأغنام[١].

٦-شركة الدواجن: احتوت هذه الشركة على (٧٠٧) وحدة دواجن بياض ولحوم ،واستطاعت هذه الشركة في كل فترة تكاثر على احتواء وصيانة ما يقرب من(٥٠٠) الف من افراخ الدجاج و نحو (١٥٠) الف دجاجة بياض[٢].

٧-معهد الزراعة وتربية الحيوان : يقع هذا المعهد في منطقة شهريار بكرج على مساحة أرض تبلغ بحدود (٧٠٠) هكتار، وكان الغرض من انشاءه لزيادة وتحسين جودة وكمية اللحوم الحمراء وزراعة المحاصيل الإستراتيجية وتوزيعها على المزارعين الذين لديهم مرافق لتربية أبقار الألبان ، وبلغ متوسط الماشية في هذه الشركة نحو الفا بقرة وخمسة عشر الف رأس انتجت نحو (٣٥٢) طنا من الحليب عام ١٩٨٢ والذي تم توفيره مباشرة لمصنع الحليب المبستر في طهران[٣].

يتضح مما سبق ان انشاء هذه الشركات يعد مؤشرا من مؤشرات التطور في مجال الزراعة وتربية الحيوان لانها كانت غير موجودة في العهد البهلوي ، وقد ساهمت هذه الشركات في تحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية .

---

(١) روزنامه كيهان سال ، شركت توليد وبسته بندى كوشت زياران ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص ٨٠.

(٢) روزنامه كيهان سال ، شركت مرغدارى تحت بوشش شورا ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش ، ص ٨٠.

(٣) روزنامه كيهان سال ، مؤسسه كشاورزى ودامبرورى تحت بوشش شورا ، قسمت٨ ، جلد اول ، ش١٣٦٤، ص٨١.

بلغت النفقات الحكومية في قطاع الصناعة في الخطة الاقتصادية الاولى بعد الثورة الاسلامية للمدة (١٩٨٠-١٩٨٢) ما يقارب (١٦,٥٥) مليار ريال، (٢٠,٢٥) مليار ريال ، و(٢٩,٢٣) مليارريال على التوالي خلال الاعوام المذكورة لكنها انخفضت عام ١٩٨٣ اذ بلغت نحو (٨,٣٢) مليار ريال ، وعند مقارنتها بإلايرادات المالية ابان حكم الشاه محمد رضا بهلوي في القطاع نفسه نجدها انها ارتفعت عن السابق ، فمثلا بلغت نفقات حكومة الشاه في قطاع الصناعة عام ١٩٧١ ما يقارب (١,٤٣) مليار ريال و(٢,٨٢) مليار ريال عام ١٩٧٤ لكنها ارتفعت نحو (٨,٠١) مليار ريال عام ١٩٧٧،ولتوضيح اكثر يمكن ادراج النفقات الحكومية قبل وبعد الثورة في قطاع الصناعة في الجدول الاتي[١]:

جدول رقم(٤)

النفقات الحكومية في قطاع الصناعة والمعادن ١٩٧١-١٩٨٢

السنة	قطاع الصناعة(مليارريال)	قطاع المعادن(مليار ريال)
١٩٧١	١,٤٣	٠,٠٥
١٩٧٤	٢,٨٢	٠,٣٦
١٩٧٧	٨,٠١	٠,٥١
١٩٨٠	١٦,٥٥	٠,٩٧
١٩٨١	٢٠,٢٥	٠,٨٦
١٩٨٢	٢٩,٢٣	١,١٩

(١) روزنامه كيهان سال ، صنعت ومعدن نيازمند تحول اساسى براى دستيابى به استقلال اقتصادى ، بنجشنبه ٧ شهريور ١٣٦٥ش، ص٤٣.

يتضح من الجدول المذكور ازدياد النفقات الحكومية في قطاع الصناعة والمعادن ، لما لهذا القطاع من دور مهم في تقدم البلاد ، فضلا عن دعم الدولة في مجهودها الحربي ابان سنوات الحرب العراقية – الايرانية.

اما رؤوس الاموال في الصناعة والمعادن خلال الاعوام (١٩٨٠-١٩٨٢) فقد انخفضت نحو(١٩٧,٠٠) مليار ريال ، (٢١٣,٥٠) مليار ريال ، (٢٩٨,٥٠) مليار ريال على التوالي خلال الاعوام المذكور بعد ان كانت مرتفعة في عهد الشاه ، اذ بلغت ما يقارب (٣٢٥,١٠) مليار ريال ،(٤٤٢,٢٠) مليار ريال ، و(٣٢٧,٧٠) مليار ريال خلال الاعوام (١٩٧٦-١٩٨٢) كانت على النحو الاتي[١]:

جدول رقم (٥)

رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة والمعادن ١٩٧٦-١٩٨٢

السنة	رأس المال المستثمر (مليار ريال)
١٩٧٦	٣٢٥,١٠
١٩٧٧	٤٤٢,٢٠
١٩٧٨	٣٢٧,٧٠
١٩٨٠	١٩٧,٠٠
١٩٨١	٢١٣,٥٠
١٩٨٢	٢٩٨,٥٠

(١) روزنامه كيهان سال ، صنعت ومعدن نيازمند تحول اساسى براى دستيابى به استقلال اقتصادى ، بنجشنبه ٧ شهريور ١٣٦٥ش، ص٤٥.

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (٥) يتضح لنا تضاؤل وتراجع رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة والمعادن اذا ما قورنت مع اواخر سنوات العهد البهلوي ، ويبدو ان الحرب العراقية الايرانية كانت سببا في ذلك التراجع فضلا عن الاهمال الحكومي

واجهت الصناعات مشاكل عدة ادت الى انخفاض نسبة مساهمتها في الانتاج ومن ثم التصدير بسبب الاهمال الحكومي وقلة الاستثمار فيها منها صناعة التعبئة وتغليف المنتجات الزراعية التي انخفضت مساهمتها في التجارة الخارجية مقارنة بالدول الاخرى ، ففي عام ١٩٨٢ تم تصدير (١٤) الف طن فقط من اجمالي (٤٦٠) الف طن من التمور المنتجة وتصدير(٩) الف طن من الزبيب من اجمالي (٨٠) الف طن من الزبيب ، فقد بلغ تصدير ايران للزبيب المعلب الى المملكة المتحدة ما يقارب (١٣٧) طنا عام ١٩٨٢ ، في حين صدرت تركيا ما يقارب (١٨٣٤) طنا من الزبيب في العام نفسه، كما تعرضت صناعة الادوية لمشاكل بسبب تأميمها من قبل الحكومة وغياب الاستثمار الاجنبي والخبرة فقد كانت بيد الشركات الاجنبية قبل الثورة ومعتمدة بشكل كبير على الادوية المستوردة ، مما ادى الى نقص الادوية الحيوية وانتشار البدائل الرديئة على ايدي قطاع خاص غير منظم ، وهكذا ادت عملية المصادرة وهجرة الخبرة الى افقار الاقتصاد وضياع فرصة المساهمة في انعاشه[١].

ثالثا : القطاع التجاري وسياسة الحماية التجارية

اعتمدت ايران على سياسة الحماية التجارية وفرضت الدولة سيطرتها على قطاع التجارة الخارجية بموجب المادة (٤٤) من الدستور الايراني في كانون الاول لعام ١٩٧٩ والتي اقرت قانون تأميم التجارة الخارجية الذي وضع الواردات والصادرات الإيرانية بالكامل تحت إشراف الدولة وإنشاء هيئات عامة متخصصة تكون مسؤولةعن الواردات والصادرات

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٢٩.

والخدمات التجارية والأنشطة التجارية الأخرى داخل القطاع العام ، ومنع استيراد بعض السلع وتقليل الاستيراد من السلع الاخرى باستخدام نظام الحصص والتعريفة الجمركية ومنح اجازات الاستيراد[١]، وفرض رقابة شديدة على توزيع الاستيرادات عن طريق تشكيل المراكز الوطنية لتهيئة وتوزيع السلع من قبل وزارة التجارة ومنع تهريب العملة الاجنبية الى الخارج والغاء الاستيرادات غير الضرورية والغاء دور الوسطاء وتقليل التكاليف[٢] ، الا ان الحكومة واجهت موجة من الاحتجاجات قادها تجار البازار الذين كانوا يهيمنون على ثلثي التجارة الداخلية و(٣٠%) من الاستيرادات و(١٥%) من الائتمان المقدم للقطاع الخاص ونسبة من الصادرات مما دفع الحكومة الى التدخل لصالح تجار البازار لضمان حقوقهم[٣].

تمثلت الخطوة الأولى في عام ١٩٨١ لوضع التجارة الخارجية تحت سيطرة الدولة تمثلت في إنشاء عدد من المراكز التي تشرف على توزيع الواردات في وزارة التجارة مهمتها احتكار استيراد المعادن والمنسوجات ولب الورق والآلات وقطع الغيار والمعدات الكهربائية والمواد الغذائية والمواد البلاستيكية والكيماويات والأدوات الإلكترونية ، وتوزيعها على مختلف التعاونيات الاستهلاكية والنقابات ومنافذ البيع بالجملة ومحلات البيع بالتجزئة المرخصة وبيعها بتكلفة الفاتورة فضلا إلى تحقيق ارباح بنسبة (٥%)[٤].

والخطوة الثانية تمثلت في تشكيل لجنة مركزية في وزارة التجارة عام ١٩٨١ بهدف تخصيص العملة وبأسعار الصرف الرسمية لاستيراد السلع المهمة بالنسبة للاقتصاد نتيجة

---

(2) Eva Patricia Rake,op.cit ,p227.

(٢) احمد جاسم محمد ، تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران ، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦، ص٩ ؛ حسن صغير حزيم ، العلاقات الاقتصادية البريطانية الايرانية ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بغداد، العدد ١٠٠، المجلد ٢٤ ، ٢٠١٨ ص٣٩٤.

(٣) نبيل جعفر عبد الرضا ، اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران، ص٧٤ ؛ نبيل جعفر عبد الرضا ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص٦.

(1) Eva Patricia Rake,op.cit , p23

لتزايد اسعار الاستيرادات وظروف الحرب العراقية الايرانية[١]، فقد رفضت اغلب الدول الصناعية تزويد ايران بالمنتجات الصناعية والآلات والمكائن والاسلحة والذخائر وقطع غيار للدبابات وسيارات النقل والطائرات ومحطات توليد الكهرباء مما اضطرها الى التعامل مع شركات الوساطة من فنلندا وهولندا وسنغافورة وجنوب افريقيا ومالطا وعدن وقبرص والسويد في التعامل مع الدول الصناعية الاوربية ، كما اعتمدت على باكستان في تجهيزها بالمنتجات الصناعية البريطانية وتزويدها بالأسلحة وقطع الغيار والذخائر البريطانية التي كانت تحصل عليها ايران من السوق السوداء بوساطة القطاع الخاص الباكستاني مرورا بالأراضي الباكستانية[٢]، لكن هذا يتنافى مع ما تضمنته تقارير وزارة التجارة الايرانية (وزارت بازركانى) من تبادل تجاري مباشر من دون وساطة مع بريطانيا لدرجة ان احتلت المرتبة الثالثة من بين الدول الموردة لايران ابان الحرب العراقية الايرانية والتي سيأتي ذكرها لاحقا.

استمرت الحكومة الايرانية في اتباع سياسة الحماية التجارية عن طريق فرض عدة قيود ساهمت في تعزيز هذه السياسة ، منها فرض رسوم بنسبة (١٠%) من قيمة البضائع على السفن التي تدخل الموانئ الايرانية، وصعوبة الحصول على اجازة استيراد نتيجة لاجراءاتها الادارية المعقدة ، ووضع قيود كمية على التجارة من خلال وضع حدود عليا للعملات الاجنبية التي بالإمكان الحصول عليها من البنك المركزي الايراني وغيرها من القيود[٣]،مما انعكس ذلك على قلة الواردات التي بلغت (١٢٢٤٦) مليون دولار عام ١٩٨٠ اذ تألفت من(الاغذية ،الحيوانات الحية ،التبغ الادوية، المكائن والمعدات،الحديد والصلب)[٤].

---

(١) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق، ص٩٤

(٢) حسن صغير حزيم ، المصدر السابق ، ص٣٩٦.

(٣) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص٩٥.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٤٤ ؛ نبيل جعفر عبد الرضا ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني ، ص٣٤.

ادت سياسة الحماية التجارية الى تعقيد بيروقراطية الدولة اذ لابد من التعامل مع ما يقارب (٢٠٠) الف عنصر استيراد كل عام بسبب القيود التي وضعتها الحكومة على التجارة الخارجية لإيران ، اي انه لا يمكن لاي رجل اعمال المتاجرة مع ايران او استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فيها الا بموافقة وزارة التجارة الإيرانية مما حال دون وجود استثمارات مربحة في ايران ، كما قامت وزارة التجارة الإيرانية بتصدير واستيراد البضائع الخاضعة للتصدير والاستيراد مقابل الحصول على العملة الصعبة ، مما يتسبب ذلك في أضرار جسيمة لكل من واردات وصادرات إيران[١] ، كما ان الحق الضرر لأصحاب الأعمال اذ لا يحق لهم بيع منتجاتهم بأسعار السوق الحرة ، مما حد من التقدم الاقتصادي وخدمة الصالح العام الارتفاع المستمر في الاسعار وتردي نوعية السلع المنتجة [٢] .

كان نصيب قطاع التجارة من النفقات الحكومية خلال الاعوام (١٩٧٩-١٩٨٢) ما يقارب (٨٢,٣٢) مليار ريال ، (٢٨,٨٣) مليار ريال ،(٩٥,٥٣) مليار ريال ،(١٠١,٥٤) مليار ريال ، و(٥٨,٤٣) مليار ريال على التوالي خلال الاعوام المذكورة ، وهي نسب اعلى مما كانت عليه في عهد الشاه محمد رضا بهلوي اذ بلغ الانفاق الحكومي في قطاع التجارة ما يقارب (٠,٧٤) مليار ريال عام ١٩٧٤ ونحو(٦٨,٩٤) مليار ريال عام ١٩٧٧ ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول الاتي[٣] :

جدول رقم (٦)

الانفاق الحكومي في قطاع التجارة للاعوام ١٩٧٤-١٩٨٢

(1) Ömer Faruk GÖRÇÜN , Türk-İran İlişkileri 1979-1987 Üniversitesi'nde yayınlanmamış yüksek lisans tezi, Ankara ,2009,s111.

(2) Eva Patricia Rake,op.cit,p.229.

(٣) روزنامه كيهان سال ،علمكرد وزارت بازركانى در سال ١٣٦٤ ، قسمت ٧ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٥٦.

السنة	الانفاق الحكومي (مليار ريال)
١٩٧٤	٠,٧٤
١٩٧٧	٦٨,٩٤
١٩٧٩	٨٢,٣٢
١٩٨٠	٢٨,٨٣
١٩٨١	٩٥,٥٣
١٩٨٢	١٠١,٥٤

يتضح من الجدول رقم (٦) بأن هناك تراجع في الانفاق الحكومي في ايران في قطاع التجارة في السنوات الاولى من الحرب العراقية- الايرانية اذا ما قورنت مع المدة التي سبقتها في العهد البهلوي ، ويبدوا ان تأثير الحرب كان واضحا وانعكس سلبا على قطاع التجارة .

ادت ظروف الحرب الى احداث عجز في الميزان التجاري اذ ارتفعت قيمة الاستيرادات على قيمة الصادرات نتيجة الاثار السلبية للحرب على الاقتصاد الايراني، والتي ادت الى تدمير مراكز التصدير وبالتالي تدهور القيمة الاجمالية للصادرات الايرانية وقصورها عن تغطية الاستيرادات من جهة وقيام الحكومة الايرانية بأعادة توجيه الاستيرادات الى وجهات بديلة اكثر كلفة لحل المشكلة[١]، اذ اضطرت الى تحويل طرق تجارتها عن المرافئ المطلة على الخليج الى طرق تمر عبر الاتحاد السوفيتي وتركيا مما

(١)روزنامه كيهان سال ، مروری بر سخنان نخست وزير مهندس موسوي ١١\٢٣ \١٩٨٧، قسمت ٥، جلد اول ، ١٣٦٦-١٣٦٤ش، ص٤٨.

ادى الى ارتفاع تكاليف النقل ، كما اثرت الحرب على نوعية الاستيرادات ، فقد وجهت جزء كبير منها لمعدات العسكرية بسبب اوضاع الحرب وحاجة ايران الى الاسلحة بدلا من توجيهها للسلع الاستهلاكية لاشباع حاجة السكان(١).

بلغت نسبة مساهمة الصادرات الايرانية في الناتج المحلي الاجمالي (٣١,٢%) عام ١٩٧٩ وبلغت عام ١٩٨١ ما يقارب (١١,٨%) ، ويعزى هذا الانخفاض الى تأثر التجارة الخارجية بالحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الاوربية على ايران كخطوة لأضعاف الجانب الايراني في الحرب العراقية الايرانية(٢).

رابعا : المشاكل التي رافقت الاقتصاد الايراني

١-التضخم : بدأ التضخم في ايران منذ سبعينات القرن العشرين جراء تزايد الدخول النقدية للمواطن والدولة نتيجة لارتفاع اسعار النفط ، مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم الى (١٣,٧%) كمتوسط سنوي للاعوام (١٩٧٥-١٩٧٨) ، صاحب ذلك زيادة الاستيرادات الخارجية التي افقدت الصناعة الوطنية القدرة على التنافس مع السلع المستوردة، فحاولت الدولة الحفاظ على ثبات سعر صرف الريال الايراني مقابل الدولار الامريكي وبواقع (٧٠) ريال للدولار الواحد، فأدى ذلك الى ان تصبح السلع المستوردة من الخارج ارخص ثمنا من مثيلاتها من السلع المنتجة ، فشجع ذلك على زيادة استهلاك الفرد وزيادة الطلب على السلع المستوردة فساهم هذا الامر في زيادة معدلات التضخم بنسبة (٣٠%) عام ١٩٧٨ واستمر ارتفاع معدلات التضخم حتى بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩(٣) .

ادت هذه الاوضاع الى تدهور المستوى المعيشي للسكان واستمرار الارتفاع في الاسعار وانخفاض في الاجور رافقه ارتفاع في البطالة نتيجة لتقليص الانتاج وتوقف

---

(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني ، ص٧٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص٧٧.

(٣) محمد ابراهيم اقا بابايى وديكران، تورم در اقتصاد ايران ، مركز بزوهشى اموزشى كوثر ، تهران ، ١٣٩٠ش، ص٨٠.

العديد من المصانع بسبب الحرب العراقية – الإيرانية وتسريح العديد من العمال، وهذا يفسر ارتفاع البطالة بنسبة (٨%) كما ان اعتماد اقتصاد ايران بشكل اساسي على استيراد المواد الغذائية ومستلزمات الانتاج مما قلص من امكانية انشاء مشاريع اخرى انتاجية وتشغيل اليد العاملة مما ساهم في زيادة البطالة بشكل كبير[١].

٢- البطالة : ومن المشكلات الاخرى التي كان يعاني منها المجتمع الايراني مشكلة البطالة، ويعزى سببها الى النمو البطيء للاقتصاد ، بسبب اوضاع الحرب وارتفاع معدل النمو السكاني وقلة فرص العمل التي يخلقها الاقتصاد ، والاختلال في سوق العمل الناجم عن وجود الاقتصاد في حالة دون مستوى الاستخدام الكامل لقوة العمل[٢] ، فقد بلغت معدلات البطالة (١١,٦%) ١٩٨٠ [٣] .

كما ان للبطالة مردوداتها السلبية منها انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد بصورة عامة، فقد بلغت معدلات النمو في القطاع الصناعي بنسبة (٦,٢%) ، وفي القطاع الخدمي بلغ انخفاض النمو فيه (٥,٦-%) وفي قطاع العمل بلغت (٤,٢-%) لكن يقابلها ارتفاع في نمو انتاج القطاع الزراعي بنسبة (٣,٨%) ، ويعزى سبب الانخفاض في الاقتصاد ككل الى ضعف الموارد البشرية كما ونوعا بما لا يتلائم مع متطلبات سوق العمل والتوسع في القطاع العام الذي بدوره ادى الى تزايد التقسيمات الادارية وتفشي حالة من الفوضى الادارية [٤]،على الرغم من محاولات روح الله الخميني عند وصوله الى

---

(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران، ص١٠٥، ص١٠٧؛ افشين حيدر بور، بررسى وتعيين عوامل مؤثر بر عرضه وتقاضاى نيرو كار در بخشهاى مختلف اقتصاد ايران . بايان نامه جهت اخذ درجه كارشناسى ارشد علوم اقتصادى ، دانشكده تحصيلات تكميلى ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ، ١٣٦١ش ، ص٨٦.

(٢) صادق حنتوش ناصر ، السياسة الخارجية الايرانية (١٩٧٩-٢٠١٢) ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٥٥.

(٣) اندرو ويتلي ، المصدر السابق ، ص ٧٨.

(٤) سجاد طرهانى ، تأثير هزينه‌هاى دولت بر مصرف و سرمايه‌گذارى بخش خصوصى ايران به روش خودرگرسيون برداری (VAR) پس از انقلاب اسلامى ، دانشگاه پيام نور دانشكده مديريت و حسابدارى پايان نامه براي دريافت

السلطة عام ١٩٧٩ تخفيض الانفاق الدفاعي بنسبة ما يقارب (٦٠%) من ميزانية الدولة الاجمالية وتقليص مشاريع البنية التحتية البارزة للشاه بشكل كبير ، اذ اطلق برنامجا بعيد المدى لاصلاح الاراضي واستيعاب للقدرة الانتاجية للبلاد تحت سيطرة الدولة الا ان ذلك لم يمنع من زيادة البطالة وزيادة الانكماش المالي المفاجئ فادى الاثر التراكمي لهذه التحركات المبكرة الى تفاقم الازمة الاقتصادية في البلاد[١].

٣- الفقر : سعت الحكومة الايرانية للقضاء على الفقر نسبيا على الرغم من ظروف الحرب من خلال تطبيق برامج عديدة لمكافحة الفقر منها رفع معدلات نمو الناتج المحلي واعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، فعمدت الى الاصلاحات الزراعية وتقسيم المساحات الشاسعة من الاراضي بين المزارعين الصغار بعد ان كانت مملوكة من قبل الاقطاعيين الكبار[٢]، واجراء تغيرات في ضريبة الدخل وتأميم المصانع الكبيرة والصغيرة التابعة للقطاع الخاص ووضعتها تحت تصرف الدولة ، اي انها وسعت من القطاع العام اذ قامت بتأميم (٢٨) مصرفا كانت تمتلك (٤٣,٩%) من اموال جميع المصارف ، ووزعت الاراضي السكنية بأسعار رمزية الى الفقراء والمهاجرين من الريف الى المدينة ، اذ سيطرت الدولة على (٨٠٠) الف هكتار من الاراضي الزراعية وقسمتها بين المزارعين وانشأت مؤسسات خيرية هدفها تقديم الخدمات للفقراء كمؤسسة الجهاد للبناء ومؤسسة الثورة الاسلامية للسكن التعاوني ، كما قدمت الدولة العديد من الخدمات كالتعليم والصحة والبريد والنقل واعتمدت بشكل كبير على تقديم الاعانات ،وشملت الكثير من السلع والخدمات على الرغم من هذه الاجراءات الا انها لم تساهم كثيرا في مكافحة الفقر ، سيما بعد انخفاض معدل النمو في الناتج

مدرک كارشناسي ارشد رشته علوم اقتصادي گروه اقتصاد ،تهران ، ١٣٩٢ش، ص٨ ؛ احمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٥٤.

(١) سجاد طرهانى ، منبع قبلى ، ص٨.

(٢) جواد كاظم حميد ، المصدر السابق ، ص١٠٩.

المحلي من (٢٢,٥%) عام ١٩٧٨الى (٩,٦%) عام١٩٨٠ [١] ، ويمكن مقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار قبل الحرب واثنائها في الجدول التالي[٢] :

جدول رقم (٧)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(١٩٧٨-١٩٨٢)

السنة	الناتج المحلي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)
١٩٧٨	٢٢,٥	١٧,٢
١٩٧٩	٦,٥	٢٠٥٦
١٩٨٠	٩,٦	٧١٠
١٩٨١	٢,٢	٦١٠
١٩٨٢	١٢,٨	٦٠٥

يبدو من الجدول ارتفاع قيمة الناتج المحلي قبل الثورة مقارنة بما بعدها ، كما ان نصيب الفرد ارتفع خلال الاعوام التي سبقت الثورة مقارنة بنصيب الفرد بعد الثورة نتيجة ظروف الحرب .

---

(١) عطا الله صادقی ، بحران بیکاری وتحقیق در علل رکود یاکم کاری کار کاههای تولیدی شهرتهران در دوران انتقالی از نظام بادشاهی به جمهوری اسلامی ، بایان نامه دوره فوق لیسانس رشته مدیریت بازرکان ، دانشکاه ملی ایران مجتمع علوم مالی ومالیاتی ، تهران، ١٣٥٩ش، ص٣؛ احمد جاسم محمد ، المصدر السابق، ص٥٦.

(٢) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٦٩

٥-الديون الخارجية : عانت ايران من الديون الخارجية سيما في سبعينات القرن العشرين جراء القروض التي استدانتها ايران من الولايات المتحدة الامريكية والتي بلغت (٨,٢) مليار دولار ١٩٧٧ نتيجة الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد ، وبعد قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ انتهجت ايران سياسة حذرة ازاء الديون الخارجية الا عند الضرورة ، واتبعت سياسة الاكتفاء الذاتي في تطوير اقتصادها بعيدا عن المديونية الخارجية والاستثمارات الاجنبية، لكنها اضطرت الى القروض الاجنبية جراء انخفاض الايرادات النفطية وبدء الحرب العراقية الايرانية واستنزاف الاحتياطي من العملات الاجنبية وظروف الحصار الاقتصادي ايام الحرب،اذ استدانت اربعة دولار عام ١٩٨٠ لكن هذه الديون منخفضة مقارنة بسبعينات القرن العشرين ، ويعد هذا مؤشرا خطيرا لعدة اسباب منها ارتفاع اسعار الفائدة لهذه الديون وعدم وجود مدة سماح لهذه الديون ويشترط ان تسدد مبلغ الدين خلال سنة واحدة[١] .

ويمكن قياس درجة المديونية الخارجية من خلال مؤشرين الاول مؤشر خدمة الدين الى اجمالي الناتج المحلي والذي يوضح قدرة وامكانية البلد المدين على تسديد ديونه ويعكس هذا المؤشر التسرب في الناتج المحلي الاجمالي والذي من خلاله يتم تسديد القسط السنوي لأصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه، ودفعت ايران سعر الفائدة بنسبة (٦,٢%) خلال السبعينات من القرن العشرين، وهذا يعني انخفاض ما يقتطع من الصادرات لدفع مبالغ خدمة الدين[٢].

يتضح مما سبق ان التضخم والبطالة والفقر من المشاكل المزمنة في الاقتصاد الايراني مما ادى الى تراجع النمو الاقتصادي لا سيما ابان السنوات الاولى للحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٢) وانعكس سلبا على الواقع الاقتصادي الايراني ، وهذا الامر سيتم الحديث عنه في الفصل القادم ، لكن اجراءات الحكومة في الزراعة والصناعة

---

(١) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٦١.

(٢) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٦١.

والتجارة خففت نوعا ما من العبء الثقيل على قطاع النفط الذي تعتمد عليه الحكومة في الايرادات المالية .

الفصل الثاني : الأوضاع الاقتصادية في ايران في ظل تطورات الحرب العراقية - الايرانية ١٩٨٣-١٩٨٦

المبحث الأول : سياسة الحكومة الإيرانية في القطاعات الاقتصادية (١٩٨٣-١٩٨٦)

أولا : القطاع الزراعي

ثانيا : القطاع الصناعي

ثالثا : القطاع التجاري

رابعا : تأميم قطاع المصرفي

خامسا : تأميم قطاع النفط والغاز

سادسا: - دور الحكومة في تطوير قطاع النقل والمواصلات

المبحث الثاني: علاقات ايران مع بعض الدول العربية والاجنبية واثرها على الاقتصاد الايراني (١٩٨٣-١٩٨٦)

اولا : علاقات ايران مع بعض الدول العربية

ثانيا : علاقات ايران مع بعض الدول غير العربية

الفصل الثاني : الاوضاع الاقتصادية في ايران في ظل تطورات الحرب العراقية الايرانية(١٩٨٣- ١٩٨٦)

المبحث الأول : سياسة الحكومة الإيرانية في القطاعات الاقتصادية (١٩٨٣-١٩٨٦)

أولا : القطاع الزراعي

كان من المبادئ الاقتصادية للثورة في قطاع الزراعة تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي، لذلك عمدت الحكومة الى حل مشاكلها الزراعية المتمثلة في قلة الاراضي الصالحة للزراعة وكثرة الاراضي الصحراوية وقلة الامطار في بعض المواسم وبدائية الوسائل الزراعية في الارياف ، فضلا عن المشاكل الادارية التي ظهرت في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٨١ الذي قسم الاراضي الزراعية الى عدة فئات ، اراضي الثروات الطبيعية مثل الغابات والمراعي ، والاراضي المصادرة بصفة قانونية ، واراضي كبار الملاك ، وقد حددت مهام هذه اللجنة في تقدير مستوى القروض والامكانيات الزراعية وتسوية الخلافات التي اثارها تطبيق القانون ، ومن الصعوبات التي واجهتها عدم تعاون المحاكم معها بشأن القرارات المتعلقة بالأراضي المتنازع عليها وكادت ان تستأنف عملها لولا تدخل المجلس الزراعي الاعلى الذي اتفق مع المجلس القضائي الاعلى عام ١٩٨٤ على تخصيص الاراضي المتنازع عليها لزراعة المحاصيل خلال الموسم الى ان يصدر قرار المحاكم[١]، بعدها يتم توزيعها بشكل عادل على الفلاحين فقد وزع ما يقارب (٨٥٠) الف هكتار من اراضي المجمعات الزراعية الصناعية المصادرة على نحو (٢٢٠) الف اسرة من اسر الفلاحين في كركان ومازندران ولاحواز واعطى الحق لهم بالاستحواذ على جزء من المنتوج الذي يتحقق نتيجة جهده[٢].

---

(١) ثورة مجيد العبيدي ، الاصلاح الزراعي في ايران ، دراسات ايرانية اجتماعية واقتصادية واعلامية ، ج٢ ، مركز دراسات العالم الثالث في جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٦٣- ٢٦٤.

(٢) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٢٥.

اما المشاكل الطبيعية فقد واجهت الزراعة مشكلة التصحر وتثبيت الرمال والحفاظ على طبقات التربة فقد بدأت الحكومة الايرانية بتطوير هذا المشروع الذي استحدث منذ العهد البهلوي في ستينات القرن العشرين وقد اطلق على هذا المشروع خطة استعادة المراعي الصحراوية على مساحة (١٠٠) هكتار ، وقد بدأ العمل به في منطقة حارس اباد وسابزفار في محافظة خراسان ، ثم شمل هذا المشروع بقية المناطق الصحراوية في عهد الجمهورية الاسلامية،إذ تم تنفيذ هذه البرامج في الخطة الاقتصادية (١٩٨٣-١٩٨٦) في (١٣) محافظة واكثر من (١٢٠) محطة تشغيلية قيد الانشاء وقد بلغت ايران مرحلة من التطور الى درجة تنفيذ هذه المشاريع خارج البلاد، ففي الامارات العربية المتحدة اشرفت على تنفيذ مشروع مساحته (٣٠٠٠) هكتار ، وكان الهدف الرئيسي من هذا المشروع القضاء على التصحر واعادة تأهيل وتطوير الغطاء النباتي السطحي لأكثر من مليون وخمسمائة الف هكتار في اطار تنفيذ برامج غرس الاشجار والبذر في (٥٠٠) الف هكتار ، منها قد وصلت الى مرحلة الاستغلال وبلغت كمية الانتاج في الاراضي المعاد تأهيلها (٢٠٠) طن في المتوسط ويبلغ اجمالي الكمية السنوية (١٠٠) الف طن، وساهمت هذه المشاريع في القضاء على البطالة نوعا ما ، وكان من برامج التصحر التي تضمنتها الخطة المذكورة انفا وحسب حجم التسهيلات والاعتمادات التي حصلت عليها زراعة مايقارب الف هكتار من الشتلات والغرس وخمسة هكتارات من الخزينة وانتاج اكثر من مليوني شتلة وانشاء مصدات رياح بطول (٥٨٣) كم وانشاء (٢٢٩) كم من الطرق وهذه المشاريع تحتاج ما يقارب (٢٢,٥) مليار ريال، لكن بسبب قيود الائتمان واولويات الحرب واحتياجاتها لم يتم تنفيذ هذا البرنامج بالكامل حسب الجدول الزمني للخطة الاقتصادية المذكورة[١].

(١)روزنامه كيهان سال، خاك كوهر كرانبها ، قسمت٥ ، جلد اول ، ١٣٦٤-١٣٦٦ش، ص٣٤.

ونتيجة لما تقدم عملت الحكومة على رفع نسبة الانفاق في الزراعة لمعالجة مشاكلها نحو ما يقارب (١٣,٨%) عام ١٩٨٤[١] ، لكن نسبة الانفاق على الزراعة لم تستمر على هذا النحو فقد هبطت نحو (٤٦%) من المبلغ المخصص لها والمقدر بحدود (١٦,٥) مليار ريال وهبطت المساعدة في تسويق الانتاج الزراعي بحدود (٧٦%) ورفعت اسعار شراء المحاصيل الزراعية لإعادة الثقة في نفوس الفلاحين ، بينما حصل ارتباك في الوقت نفسه بين صفوف الفلاحين لانخفاض المساعدات المباشرة مما ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي على الرغم من انخفاض اسعار الفائدة على القروض الزراعية اذا انها ذهبت للانفاق الجاري لتحسين احوال البلاد اكثر مما خصص لرفع الانتاجية القطاع الزراعي[٢]، لذلك فأن انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة طبيعية ، بسبب انخفاض الانفاق في قطاع الزراعة وارتفاع معدلات التضخم اذ اصبح قوى الطلب لا يتناسب مع العرض الحقيقي له ، لذلك فأن النهوض بالقطاع الزراعي يحتاج الى جهود كبيرة لرفع نسبته في المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي، نتيجة للأهمال الشديد لوسائل الري لعدم وجود استثمارات كافية ومخصصة لتنمية المصادر المائية وتطوير وسائل الري كما ذكرنا سابقا ، اذ يتم تخصيص (٨٢) مليار متر مكعب لري الزراعي الا ان (٧٠%) من هذه الكمية كان يذهب هدرا ولا تتم الاستفادة المثلى منه سوى (٣٠%)[٣].

بلغت حصة القطاع الزراعي من مجمل الاستثمار الحكومي (٨,٨%) عام ١٩٨٣ مقارنة بحصة القطاع الصناعي الذي بلغ ثلاثة اضعاف حصة القطاع الزراعي اما قيمتها بالريال فقد بلغت حصة القطاع الزراعي (٧٦٣٦٦) مليارريال وما يقارب (١٠١٢٢٧٤)

---

(١) ثورة مجيد العبيدي، المصدر السابق، ص٢٦٣- ٢٦٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٦٥.

(٣) جواد كاظم حميد ، المصدر السابق، ص١٠٨.

مليار ريال للقطاع الصناعي[١]، في حين بلغت القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال الاعوام (١٩٨٤-١٩٨٦) نحو(٢٨٢٦,٩٠) مليارريال،(٣١٠٩,٨٠) مليارريال، (٣٧٥٢,٩٠) مليارريال على التوالي خلال الاعوام المذكورة ويمكن ادراجها في الجدول الاتي[٢] :

جدول رقم (٨) القيمة المضافة للقطاع الزراعي (١٩٨٤-١٩٨٦)

السنة	القيمة المضافة (مليار ريال)
١٩٨٤	٢٨٢٦,٩٠
١٩٨٥	٣١٠٩,٨٠
١٩٨٦	٣٧٥٢,٩٠

يتضح من الجدول المذكور بأن القيمة المضافة للقطاع الزراعي قد ازدادت في الاعوام (١٩٨٤-١٩٨٦) تبعا للوضع السياسي في ايران ومع تطورات الحرب العراقية الايرانية ، اذا ان الزيادة عام ١٩٨٦ كانت هي الاكبر اذا ما قورنت مع عام ١٩٨٤ ، إذ ان حاجة البلاد لدعم الحرب بالمؤن والمواد الغذائية جعلها تزيد من دعم القطاع الزراعي ، فضلا عن قيام الحكومة الايرانية بتصدير المنتجات الزراعية للخارج .

---

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص24؛ نادر سهرابى ام اباد ، بررسى نقش سرمايه كذارى دولت در رشد بخش كشاورزى طى برنامه هاى عمرانى توسعه اقتصادى اجتماعى وفرهنكى جمهورى اسلامى ايران ، بايان نامه جهت در يافت درجه كارشناسى ارشد كرايش علوم اقتصادى ، دانشكده اقتصاد وحسابدارى –كروه اقتصاد ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ، ١٣٨٥ش، ص ٤٦

(٢) روزنامه كيهان سال ، واكذارى زمين به كشاورزى راه كشاى رشد كشاورى ، جهار شنبه ١٣ زوئن ١٣٦٩ش، ص٥ .

عملت الحكومة الايرانية على تسعير المنتجات الزراعية الاساسية للسيطرة على الاسعار ابان سنوات الحرب العراقية الايرانية مثل القمح وادت هذه الخطوة الى تحييد التوزيع الرخيص للمدخلات كالاسمدة والبذور وانخفاض دخل المزارعين وبالتالي انخفاض معدل رأس المال لديهم لانتاج هذه المنتجات ، ودفع استقرار اسعار بعض المنتجات الرئيسية الية الاسعار لصالح تخصيص عوامل انتاج السلع غير الاساسية ، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في استخدام المدخلات مثل الاسمدة والادوات الزراعية ورفع استثمار القطاع الزراعي ، الا ان معدل نموه كان اقل من المطلوب اذ ادت زيادة تكاليف العمالة الى خفض ربحية الانتاج الزراعي، ومن جانب اخر الت الرقابة غير المنسقة لاسعار المنتجات الزراعية الى تحويل حوافز الانتاج الى الاضرار بانتاج المنتجات الاساسية ، مما دفع بالحكومة الايرانية الى تقديم اعانات كبيرة للمستهلكين من اجل الحفاظ على اسعار المواد الغذائية منخفضة ولا سيما القمح دون تدمير الحافز لانتاجه ، ومع ذلك فان حجم هذا الدعم خلق اتجاها حذرا لزيادة اسعار انتاج الحبوب ، ومن جانب اخر فان الاسعار المعلنة من قبل الحكومة لم تواكب التضخم، ولمواجهة النمو السكاني السريع وتباطؤ نمو انتاج بعض المواد ارتفع استهلاك المنتجات الزراعية اذ استوردت الحكومة الايرانية (٤,٥) مليون طن الى (١٠) ملايين طن عام ١٩٨٤ من المنتجات الزراعية[١].

ادى الانخفاض في الانتاج الزراعي الى مشاكل عدة منها هجرة العديد من المزارعين الى المدن للبحث عن فرص عمل للحصول على دخل اعلى او يصبحوا وكلاء ووسطاء وتجار، لكن على الرغم من هذا ساهمت الزراعة في تشغيل الايدي العاملة ، ففي احصاء عام ١٩٨٦ كان اكثر من ٢,٣ مليون شخص يعملون في القطاع الزراعي و(٣٩٠) الف شخص يعملون لحسابهم الخاص في الزراعة[٢].

---

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٣٢.

(٢) همان منبع ، ص٢٥.

يبدو ان تطورات الحرب العراقية الايرانية خلال الاعوام (١٩٨٤-١٩٨٦) قد اثر بشكل سلبي على القطاع الزراعي الامر الذي ادى الى هجرة الفلاحين الى المدن للحصول على فرص عمل مناسبة ، ويبدو ان هناك خللا في التخطيط للقطاع الزراعي مما انعكس سلبا على هذا القطاع الحيوي في البلاد .

ثانيا : القطاع الصناعي :

اتصف هيكل الصناعة في ايران في ثمانينات القرن العشرين بسيادة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة على حساب الصناعات الوسطية والانتاجية اذ كانت تستحوذ على (٥١,٣%) من انتاج الصناعة التحويلية مقابل (٣٠%) للصناعات الوسطية و(١٣,٥%) للسلع الانتاجية[١]، بسبب تأثير الحرب على توجه الحكومة نحو الاستثمار والاستهلاك اذ انخفض الاستثمار بشكل حاد من (٣٢,٧%) عام ١٩٧٦ الى (١٢,٣%) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٦ في حين زادت نفقات الاستهلاك بنسبة (٨٥%) بسبب توجه رؤوس الاموال لتلبية احتياجات الحرب[٢] .

القت الحرب العراقية الايرانية بظلالها على ميزانية الدولة، اذ بلغ العجز فيها ما يقارب (١٢,٧٦%) في الخطة الخمسية (١٩٨٣-١٩٨٧) التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء في تموز١٩٨٣ بقرض قدره (٨٨٦٣) مليار ريال ونفقات قدرها (١,٢٢٤٣٤) مليار ريال، وتكونت من (٤٥,٤%) من الايرادات النفطية و(٤١,٧%) من الايرادات غير النفطية ، واستحوذت المشاريع الاقتصادية فيها على (٦٣,٦%) من النفقات المذكورة و(٩,٤٨%) للمباني والمرافق الحكومية، كما استحوذ التعليم على (٢٣,٥%) والاسكان على (٢٠%) ، والصحة والتغذية على (١,١٥%) والصناعة على (١٣,٧%) والنقل والمواصلات على (١٦,٧%) والنفط على (١٥%)، اما الزراعة

---

(١) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٤٠؛ نبيل جعفر عبد الرضا ، دراسات في الاقتصاد الايراني ، مؤسسة وارث ، البصرة ،٢٠٠٨ ، ص٨٨.

(٢) غلام رضا لطفى ، منبع قبلى ، ص ١٤٠-١٤١.

والموارد الطبيعية فقد استحوذت على (١٣,٤%) و(٣٩,٥%) للبناء[١]، اما الاستثمار في الصناعات والمناجم فقد كان لها النصيب الاكبر في استثمارات الخطة المذكورة ، فقد بلغ (١٣,٥%) عام ١٩٨٦ مقارنة بقطاع الخدمات البالغة حصتها (١,٧٦%) وقطاع الزراعة التي بلغت حصتها (٥,٧%) من استثمارات الخطة[٢]،ويمكن ايضاح حصة القطاع الصناعي من نفقات الحكومة في الجدول الاتي[٣]:

جدول رقم (٩)

حصة القطاعات الاقتصادية من نفقات الخطة التنموية الاقتصادية(١٩٨٣-١٩٨٦)

القطاع	حصته من الاستثمارات (%)
الزراعة والموارد	١٣,٤
البناء	٣٩,٥
النقل والمواصلات	١٦,٧
النفط	١٥
التعليم	٢٣,٥
الاسكان	٢٠
الصحة والتغذية	١,١٥

(١) غلام رضا لطفى ، منبع قبلى ، ص١٤٧.

(٢) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٤٠؛ نبيل جعفر عبد الرضا ، دراسات في الاقتصاد الايراني ، ص٨٨.

(٣) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٤٠.

المباني والمرافق	٩,٤٨
المشاريع الاقتصادية	٦٣,٦

يتضح من الجدول المذكور ان الحكومة الايرانية قد اولت اهتماما بالمشاريع الاقتصادية التي بلغت (٦٣,٦%) من حصة الاستثمارات الحكومية ، وكان قطاع البناء قد شهد اهتماما كبيرا ايضا ، الا ان قطاع الصناعة قد استحوذ على نسبة لا بأس بها قياسا مع القطاعات الاقتصادية الاخرى.

أدخلت الحكومة المؤقتة قانون حماية وتوسيع الصناعات الإيرانية منذ عام ١٩٧٩ والذي شمل المصارف وشركات التأمين والصناعات الرئيسية في البلاد،وبحلول أواخرعام ١٩٨٣،اصبحت نحو(١٤%) من الصناعات الكبرى اي(٩٨٦) وحدة من أصل (٦١٤٢) وحدة مملوكة ومدارة من قبل الدولة ، ومن بين هذه الشركات أنتج ما يقارب (٢٨%) من المعادن الاساسية و(٢٤%) من مواد كيميائية ونحو(٢٣%) ورق و(٢٤%) خشب ، وكانت الصناعات العامة مسؤولة عن قرابة (٦٢%) من الاستثمار الصناعي وشكلت(٧٠%) من القوى العاملة تعمل في هذه الوحدات ، اي ما يقارب (٤٣٢ ألف شخص) وفق احصاء عام ١٩٨٥ ، ولم تستطع الحكومة الايرانية تنفيذ البرامج بشكل كامل في الميزانية المذكورة ، بسبب ظروف الحرب وانخفاض عائدات النفط ، لذلك شدد وزير التخطيط والميزانية على ضرورة فصل الموازنة عن التقلبات الناجمة في اسعار النفط ووضع برنامج اقتصادي جديد يلائم الظروف الطارئة للبلاد، وذلك بزيادة الاستهلاك والاستيراد ايام الحرب لتوفير الحد الادنى من الاحتياجات المعيشية للناس وايلاء اهتمام خاص للقطاع الزراعي ، بسبب انخفاض الطلب عليه والتحكم العام في الاسعار[١].

(١) غلام رضا لطفى ، منبع قبلى ، ص ١٤٠-١٤١.

ونتيجة لارتفاع الاستثمار في صناعة البتروكيمياويات اذ بلغ إجمالي الاستثمار (٣٠٠) مليار ريال عام ١٩٨٥ ، وتم العمل على تطوير العديد من المجمعات والوحدات البتروكيماوية في السنة المذكورة منها مصنع شيراز للأسمدة الكيماوية في مارفداشت فارس، معمل الرازي للكيماويات ، ومعمل عبادان للبتروكيماويات ، وخاراك للبتروكيماويات ، وإيران نيبون وكربون بلوك ، مما ادى الى تشغيل الايدي العاملة وخفض نسبة البطالة ،إذ بلغ عدد الموظفين في هذه الصناعة اكثر من (٩٠٠٠) موظف ، ولإدارة المصانع والوحدات المذكورة أعلاه ، اعدت الشركة الوطنية للبتروكيمياويات خطط ضخمة بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية للدولة على أساس سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل فتم التخطيط لتطوير الصناعات البتروكيماوية في المجمعات الرئيسية الاتية[١] :

١-مجمع أراك للبتروكيمياويات والذي يقع مجاور مصفاة شيراز لتزويده بالمواد الخام لبعض الصناعات ويمكن استيراد منتجاتها عن طريق استبدال الواردات أذ وفرت ما يصل إلى (٢٥٠) مليون دولار سنويًا .

٢-مجمع اصفهان الذي يقع بالقرب من مصفاة اصفهان ليوفر المواد الزيتية للمصفاة بالمقابل تورد المصفاة المواد الخام لمنظفات الغسيل والألياف الصناعية ، وحقق هذا المجمع واردات مالية قدرها (٢٠) مليون دولار سنويا .

٣- مجمع الرازي الكيميائي لإنتاج الأسمدة للتصميم البتروكيماوي الكبير في إيران واليابان

٤-مجمع إيران نيبون للمواد الأساسية البتروكيماوية بما في ذلك البلاستيك والملينات.

٥-مجمع سماد فوسفات الالمنيوم الذي ينتج سنويا (٢٥٠) الف طن سنويا مما يوفر عملة اجنبية نحو(٢٥) مليون دولار سنويا .

٦- مجمع مرودشت المخصص لإنتاج الأسمدة الكيماوية .

٧- مجمع شيراز للبتروكيماويات الذي تأسس عام ١٩٨٥ .

---

(١) روزنامه كيهان سال ، اشنائى باشركتهاى تابعه وزارت نفت ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٥٠

٨-مجمع الميثانول الذي تأسس عام ١٩٨٦[١].

توسعت العديد من الشركات بعد الثورة الاسلامية منها الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية ، اذ تم مراجعة سياسة الشركة بشكل عام مع الأخذ في الحسبان دور هذه الشركة كمنفذ للصناعات الأساسية في إنتاج المواد الأساسية والاستراتيجية وكذلك خطط التصدير، وفي ضوء ذلك قسمت أنشطة هذه الصناعة الى ثلاثة اقسام ، المجمعات ، والوحدات القائمة للشركة الوطنية للبتروكيماويات، والوحدات القائمة في الإدارات الأخرى ، والخطط والبرامج المستمرة للمجمعات والوحدات القائمة للشركة الوطنية للبتروكيماويات ، وتم تنفيذ عمليات الشركة الوطنية للبتروكيماويات عن طريق خمسة شركات شركة بولي أكريل شركة برسيبوليس للكيماويات، شركة الألياف ،شركة بارسيلون ، شركة بازارجاد للكيماويات ، ونفذ عمل هذه الشركة في شكل سبع وحدات إنتاج وهي وحدة مجمع شيراز للبتروكيماويات مجمع الرازي للبتروكيماويات،مجمع عبادان للبتروكيماويات ،مجمع خارك للكيماويات، مجمع إيران للبتروكيماويات ، مصنع إيران نيبون، ومصنع الكربون مصنع بوليكا[٢].

تطورت صناعة القصب هي الاخرى ابان الحرب، فقد وجهت الحكومة اهتمامها للمناطق الغنية بزراعة القصب منها محافظةالاحواز نظرًا لامتلاكها للموارد الطبيعية ، لا سيما الأنهار الغنية ودرجة الحرارة المناسبة وخصوبة التربة اذ تعد مصدرًا لإنتاج السكر في الشرق الأوسط ، فضلا عن تلبيتها احتياجات الدولة والوصول إلى مستوى الاكتفاء الذاتي، لذلك حظي تطوير زراعة قصب السكر في(الاهواز) بأهتمام خاص من الحكومة واسس عام ١٩٨٢ مجلس خاص للاشراف على زراعة وصناعة السكر في اطلق عليه

---

(١) روزنامه كيهان سال شركة ملى صنايع بتروشيمى ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٥٠.

(٢) روزنامه كيهان سال ، شركه ملى صنايع بتروشيمى ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش ، ص٤٩- ص٥٠

(مجلس خوزستان للسكر والصناعات المرتبطة بها) ، واستطاع المجلس بناء عدد من المعامل انتجت نحو(٥٠) ألف طن من قصب السكر الأبيض، وثلاثون ألف طن من الألواح الخشبية، وثلاثون ألف طن من العلف الحيواني بقيمة سبعة مليار ريال سنويًا ، وقام بزراعة نحو(٦) الف من أراضي خوزستان ووضعت خطط لتوسيع زراعة القصب عام ١٩٨٥ منها زراعة (٥٠) هكتار من الأراضي[١].

كما وجهت الحكومة اهتمامها بالعمال، بسبب استمرار اضراباتهم بعد الثورة جراء عدم دفع اجورهم والدعوة للعودة الى العمل فعدتهم الحكومة ضد الثورة ، لان رحيل الشاه ابطل اي تبرير للاضرابات[٢]، لذلك وضعت قوانين لم تشرع فيها الاضرابات العمالية والنقابات الحرة ولكنها اعطت للعمال امتيازات ، منها تحديد ساعات العمل ب(٦) ساعات يوميا ، ورفع الاجور وتحديد اجازة (١٢) يوم سنويا ، وسمح لهم بتأسيس منظمة(خانه كار) اي (بيت العمل) للدفاع عن حقوق العمال وخصصت صحيفة لهم اطلق عليها (كار وكاركران) وتعني(العمل والعمال) وقد حددت المنظمة عدة ايام من شهر ايار اوقاتا للتجمعات العمالية ترفع شعارات لإنصاف طبقة العمال[٣].

ثالثا : القطاع التجاري :

حاولت الحكومة تعديل القوانين المتعلقة بالقطاع التجاري منها تعديل قانون تأميم التجارة الخارجية بسبب فشل مراكز التهيئة وتوزيع السلع واللجنة المركزية لتخصيص العملة وتمت المصادقة عليه في مجلس الشورى الايراني (البرلمان) لكنه رفض من قبل مجلس صيانة الدستور مرتين الاولى ١٩٨١ والثانية ١٩٨٣[٤] ، وشددت الحكومة على

---

(١) روزنامه كيهان سال ، كشت وصنعت ودامبرورى مغان از اغاز تاكنون، قسمت٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص ٨٦ ، ص ٩٨ .

(1) Suzanne Maloney , Op.Cit ,p159

(2) Ibid ,p159

(٤) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٤٥.

تطبيق القانون في كل مناسبة على من يتجاوز نظام الرسوم الالزامي على الحدود ويعمل على ادخال واخراج العملة او اي نوع من البضائع وحظر التخزين ومنع الافراط في البيع[١]

وفي التجارة الخارجية وافق مجلس صيانة الدستور عام ١٩٨٤ على نسخة منقحة من قانون تأميم التجارة الخارجية ، إذ منعت الدولة من احتكار الواردات بالكامل وخصصت أربعة أخماس تجارة الواردات في جميع السلع الأساسية للحكومة ، اما المستوردون غير الحكوميين فهم بحاجة إلى موافقة وزارة التجارة وكان عليهم العمل في نظام تخصيص الحصص ومراقبة الأسعار[٢]

استمرت الحكومة الايرانية في تطبيق سياسة الحماية التجارية بالنسبة للاستيرادات التي اقتصرت في عقد الثمانينات من القرن العشرين على المعدات العسكرية والاسلحة لتمويل مكانتها الحربية ولديمومة امكانيتها في مواصلة الحرب مع العراق[٣]، مما انعكس ذلك على قلة الواردات التي تألفت من (الاغذية الحيوانات الحية ، التبغ ، الادوية ، المكائن والمعدات ، والحديد والصلب) ، اذ بلغت (١٢٢٤٦) مليون دولار عام ١٩٨٠ وانخفضت الى (١١٦٢٩) مليون دولار ١٩٨٦، اما الصادرات التي كانت تتألف من (السجاد الجلود ، الانسجة ، الكافيار الفواكه ، الجوز، مواد كيماوية ، قوالب حديد ، قضبان نحاس ، وخامات معادن) ، فقد تأثرت هي الاخرى بالحرب نتيجة لتوقف العديد من المصانع والمعامل مما اثر على قيمة الصادرات فقد بلغت (١٤١٤٣) مليون دولار ١٩٨٠ ، وانخفضت الى (١٣٤٤٨) مليون دولار عام ١٩٨٦[٤].

---

(١) روزنامه كيهان سال ، قسمت ٤ ، جلد اول ، ١٣٦٤-١٣٦٦ش، ص٣٣

(2) Eva Patricia Rake,Op, Cit,p.229

(٣) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٤٥

(٤) المصدر نفسه ، ص١٤٤ ؛ نبيل جعفر عبد الرضا ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني ، ص٣٤

احتلت المانيا الاتحادية المرتبة الاولى من الدول الاجنبية الموردة لايران اذ بلغت استيرادات لأيران منها (٦١,٦١٤) مليار ريال خلال الاعوام (١٩٨٢-١٩٨٥) تليها اليابان التي بلغت استيرادات ايران منها (٣٩,٥٧٧) مليار ريال لنفس المدة ثم المملكة المتحدة اذ بلغت واردات ايران منها (٢٩,٤٩٠) مليار ريال ، يليها الاتحاد السوفيتي بقيمة (٢١,١١١) مليار ريال ثم كوريا الشمالية التي بلغت استيرادات ايران منها (١٥,٨٠٩) مليار ريال ، ثم (سنغافورة ، باكستان ، رومانيا الصين ، الهند ، ويوغسلافيا)[١].

يتضح ان القطاع التجاري قد عانى هو الاخر من صعوبات كثيرة ، لاسيما وان ايران كانت في حالة حرب ،مما ادى الى زيادة نسبة الايرادات على حساب الصادرات من كثير من دول العالم لسد حاجة البلاد للاسلحة والسلع التجارية الاخرى ، وقد عانت الصادرات هي الاخرى وانخفضت بشكل كبير خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية .

رابعا: تأميم القطاع المصرفي

كان قوام النظام المصرفي ابان العهد البهلوي (٣٦) مصرفا ، ثمانية منها للقطاع العام و(٢٨) مصرفا للقطاع الخاص الذي بدوره قسم الى (١٣) مصرفا للقطاع الخاص الاجنبي و(١٥) مصرفا تابعا للقطاع الخاص الايراني، وكانت العمليات المصرفية قبل الثورة قائمة على دفع الفائدة على الودائع الفردية ، اما القروض التي يحصل عليها القطاع الخاص من المصارف تستخدم بشكل رئيسي في الشؤون التجارية والاستهلاكية وكان جزء صغير منها ينفق على الاستثمارات في مجالات الإنتاج المختلفة ، ولم تكن القروض والائتمانات الممنوحة من المصارف خاضعة لرقابة صارمة وكان الشرط الأكثر أهمية الذي فرضته المصارف على الإقراض والائتمان للناس هو ضمان عودة رأس المال والفائدة ، كما كانت المصارف التجارية أقل مشاركة في الاستثمار ولم يكن لديها سيطرة كاملة ورقابة كاملة على استهلاكها ، لكن بعد تأميم المصارف تمت إعادة النظر فيها

(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني ، ص٨١.

وتكييفها مع الاحتياجات الأساسية للبلاد وفقا للاستثمارات القائمة على الحاجات الحقيقية للمجتمع والدولة بمقاييس أساسية وليس على أساس تعظيم الأرباح ،وإرساء الأساس لاقتصاد قائم على الأقساط والعدالة ،واخضاع العمليات المصرفية ، وفقًا للقواعد الإسلامية من أجل تنظيم التداول الصحيح للأموال والائتمان من أجل صحة ، ونمو اقتصاد البلاد[١] .

ووفقا لما تقدم اصدر الخميني قرارا بتأميم المصارف وادماجها في قانون النقد والمصارف الصادر في٢٧ تموز ١٩٦٠، الذي تم بموجبه نقل ملكية وادارة المشاريع من القطاع الخاص الى القطاع العام للقضاء على الرأسمالية التي كانت احد اهداف الرئيسية للثورة[٢]، وتأميم النظام المصرفي واخضاع جميع المصارف الخاصة لسيطرتها وألغاء أسعار الفائدة وتحديد الرسوم في الجهاز المصرفي ، اذ نصت المادة الاولى منه على انشاء نظام استثمار مشترك منصف ومنح الائتمان واستخدام رأس المال لتعزيز الصناعات الوطنية والزراعة وبرامج التنمية الاخرى والحفاظ على الحقوق الوطنية ورأس المال واستثمار وتشغيل عجلات الانتاج في البلاد وتحصيل ودائع الناس ومدخراتهم وقبول مبدأ الملكية الشرعية والدستورية[٣].

ووفقا للمادة الاولى من القرار المذكور فقد تكون النظام المصرفي من تسع بنوك تجارية وستة مصارف تجارية لها ما يقارب احد عشر الف فرع محلي واثنان وستون فرع اجنبي ، واربعة مصارف متخصصة تمتلك الفي فرع ، والى جانب هذه المصارف توجد بعض المؤسسات المالية غير المصرفية كالمجاميع الاستثمارية وشركات التأمين التي تعود ملكيتها للدولة[٤] وحددت الفائدة ب(٧%) سنويا فائدة مضمونة للودائع الادخارية

---

(١) روزنامه كيهان سال ، تحولات نظام بانكى در ايران بس از انقلاب، شمارة دوم ، جلد اول ، ١٣٦٥-١٣٦٦ش، ص٩.

(٢) كروه مهندسى خرد ، منبع قبلى ، ص٢٨.

(٣) موسى غنى نزاد ، منبع قبلى ، ص٣٥١.

(٤) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٨٧.

و(٥,٨%) سنويًا فائدة مضمونة للودائع الاجلة ، كما دعا قانون النقد المصارف أن تشارك في مشاريع التنمية والانتاج بفوائد طويلة الامد وتغير من سياساتها الائتمانية واعطاء الاولوية للقطاعات التي تحددها الحكومة، وبذلك تلقت الزراعة والصادرات غير النفطية والمناطق المتخلفة والأنشطة الريفية والصناعات الصغيرة مزيدًا من الائتمان ، بينما تلقت التجارة المحلية والدولية والمؤسسات الصناعية واسعة النطاق (الوحدات التي توظف عشرة عمال أو أكثر) والبناء ائتمانا أقل[١].

وهكذا اصبحت المؤسسات المصرفية الايرانية مملوكة للدولة التي لها السلطة المركزية العليا عن طريق المجلس الاعلى للنقد والتسليف الذي تأسس عام ١٩٨٠ لوضع انظمة مصرفية متوافقة مع الشريعة الاسلامية بما في ذلك تحريم الربا ، كما اعطى للحكومة الحق في تأكيد ملكية اية شركة او منظمة تتعامل معها والتي هربت ادارتها الى الخارج فأدى الى تأميم الف منظمة مختلفة الاحجام[٢].

وفي غضون ذلك وضعت الحكومة الايرانية البنك المركزي كمؤسسة نقدية مستقلة، الهدف منه الحفاظ على قيمة الاموال والاصدار الحصري للاوراق النقدية وواجباتها ، والمحافظة على رصيد العملة بالدولة والحفاظ على التوازن الداخلي والخارجي للنقود، والاشراف على المصارف وتنظيم سعر الصرف الاجنبي والاشراف على معاملات الذهب والوساطة المالية الحكومية[٣]، وتحقيق التنمية المالية لما لها من تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي عن طريق زيادة كفاءة رأس المال المتراكم وبالتالي زيادة الإنتاجية النهائية ،

---

(1) Eva Patricia Rakel, Op. Cit,p.223.

(2) Suzanne Maloney Op. Cit ,p.198.

(٣) موسى لطفى، بررسى كارايى سياستهاى بولى بانك مركزى در دورة ١٣٧٨-١٣٥٧ ، جهن در يافت درجه كارشناسى ارشد در رشته علوم اقتصادى ، دانشكده اقتصاد وحسابدارى ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ، ١٣٨٠ ص٥٨.

اي انه من خلال زيادة حجم المدخرات وتحسين كفاءة الاستثمار، تؤدي التنمية المالية إلى نمو اقتصادي أعلى[١].

كان النظام المصرفي يدار من قبل السلطة المركزية التي تتحكم بألية منح القروض التي تعتمدها المصارف الايرانية بموجب المادة (٣٣) من قانون الموازنة العامة في ايران ، والتي نصت على منح البنك المركزي والمصارف التجارية بعض القروض بهدف المساعدة وتشجيع الانتاج الصناعي والزراعي وتطوير المشاريع الاستثمارية من بناء المساكن والابنية المختلفة والعمولة التي تحصل عليها المصارف يتم تحويلها الى خزانة الدولة، وركزت المادة في اعطاء القروض الى القطاع العام وبعض الفئات الاجتماعية التي كانت تضم المحاربين المشاركين في الحرب العراقية الايرانية والمعاقين ورجالات الحرس الثوري والفقراء، وكان لهذه المادة جوانب سلبية منها صعوبة حصول بقية الفئات الاجتماعية كرجال الاعمال والمستثمرين الذين لا تشملهم المادة المذكورة على القروض المصرفية وتزايد القيود المفروضة على طلبات الاقتراض، مما ادى الى حرمان الاقتصاد من فرص التطور الذي بدوره ادى الى ضعف الاداء الاقتصادي في ايران[٢] .

فضلا عن معدلات التضخم وزيادة العرض النقدي جراء اضطرار البنك المركزي اعطاء مزيدا من القروض الى المصارف التجارية ، نتيجة لاعتماد المصارف على استرداد القروض الممنوحة كي يتم اقراضها الى مجاميع اخرى لعدم قدرة المقترضين على اعادة القروض في اجلها وعدم امكانية المصارف حجب القروض الجديدة كما انها كانت تعاني من نقص في نسبة رأس المال ، فقد بلغت نسبة رأس المال في بنك ملت (المصرف الوطني) (٦,٣%) وفي مصرف التجارة (٥,٩%) وفي المصرف الزراعي (٤,٤%) ، وقد بلغ الحد الادنى لهذه النسبة (٨%) في المصارف الايرانية وهي قليلة جدا

---

(١) امنه شهيدى وكاظم ياورى ، توسعه مالى موجودى سرمايه سرمايه كذارى خارجي ورشد اقتصادى در ايران ، مجله علوم اقتصادى دانشكاه ، شمارة يك ، بهار ١٣٩٣ ، ص٢، ص٣.

(٢) ربيعى رودسرى ، بانك وبانكدارى در ايران ، انتشارات دفتر بزوهش هاى فرهنكى ، تهران ، ١٣٨٥ ش ، ص٩٨.

مقارنة ببلدان جنوب شرق اسيا، فقد بلغ الحد الادنى لها (١٣%) ، وتدل هذه النسبة على عدم كفاءة النظام المصرفي في ايران لبعده عن التطورات التي حصلت في النظام المصرفي العالمي وفقدانه لشروط المنافسة[١]، نظرا لقلة الفوائد التي يستحصلها المصارف الايرانية من الودائع المالية والقروض الممنوحة وفقا للشريعة الاسلامية التي تحرم الربا والفوائد العالية التي طبقت في المصارف بعد الثورة مما يفقدها روح المنافسة والتطور ويجعلها بمعزل عن النظام المصرفي العالمي القائم على استحصال الفوائد العالية.

أوكلت الحكومة الى البنك المركزي عام١٩٨١عدة مهام منها تنظيم حجم الأموال والائتمان إلى البنك المركزي قبل سن قانون المصارف اللاربوية باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات النقدية والائتمانية بموجب القانون النقدي والمصرفي للدولة كأدوات لتنظيم للسياسة النقدية أهمها[٢] :

١-التغيرات في أسعار الفائدة ، وعمليات السوق الحرة بصيغتها المعدلة من خلال شراء وبيع السندات ومستندات الخزينة.

٢-تحديد نسبة الودائع القانونية للبنوك لدى البنك المركزي، وتحديد الحد الأقصى لإجمالي قروض وائتمانات المصارف بشكل عام أو في أي من المجالات المختلفة من خلال الحد من ائتمانات هذا القطاع في قطاعي الاستهلاك والسياحة.

٣-تخصيص حصة أكبر من هذه التسهيلات لقطاع التصنيع من شأنه أن يمنع تصاعد الضغوط التضخمية .

وفيما يتعلق بالحد من قدرة المصارف على جني الأموال ، نفذ البنك المركزي عام ١٩٨٢ سياسة لتغيير العلاقة القانونية بين الأشخاص والمصارف على مرحلتين ، في

---

(١) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق، ص٨٨.

(٢) روزنامه كيهان سال ، تحولات نظام بانكى در ايران بس از انقلاب، شمارة دوم ، جلد اول ، ١٣٦٥-١٣٦٦ش، ص٧.

المرحلة الأولى ارتفعت نسبة الودائع القانونية إلى الودائع تحت الطلب للأفراد لدى المصارف من (١٢%_١٧%) من الودائع المتبقية ، وزادت نسبة الودائع القانونية إلى الودائع غير المصرفية للأفرد من المصارف من (١٠%-١٥%) ، اما المرحلة الثانية كانت عام في تموز١٩٨٣ اذ ارتفعت نسبة الودائع القانونية إلى الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية من(١٧%-٢٧%) من الودائع المتبقية ، وارتفعت نسبة الودائع القانونية إلى الودائع غير المصرفية للبنوك التجارية من (١٥%-٢٥%) ،وهناك أداة أخرى فعالة للغاية ينفذها البنك المركزي للسياسات النقدية والائتمانية للهيمنة على التضخم النقدي، وهي أداة (تحديد حد الائتمان) التي تستخدم لتوسيع تسهيلات المصارف إلى القطاع غير الحكومي ، مع الاخذ بالحسبان الآثار الناجمة عن زيادة حجم تسهيلات الإقراض للبنوك على النمو غير المتكافئ للسيولة واشتداد التضخم ، لذلك من الضروري منع التوسع المفرط لأجمالي تسهيلات الإقراض للمصارف ، من خلال الخطط الإنتاجية لمكافحة الركود والحفاظ على مستويات التوظيف وضمان نمو القطاعات الإنتاجية للموارد المالية اللازمة للتنفيذ(١).

ومن أجل تحقيق أهداف البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية لابد من تحديد المدى الأمثل لتوسيع تسهيلات المصارف في القطاع غير الحكومي كل عام والاحتياجات المالية لخطة رأس المال لديها مع مراعاة قوة جذب القطاعات الإنتاجية ، اذ يتم تنظيم رأس مال التسهيلات الممنوحة من المصارف في مختلف القطاعات من خلال الجمعية العمومية للبنك المركزي بعد موافقة مجلس الوزراء وبعد الموافقة يتم تنفيذها على مستوى المصارف ، وفيما بعد وافق مجلس الوزراء على برنامج منح التسهيلات للمصارف للقطاع غير الحكومي وتوجيهه نحو البطالة وزيادة المعروض من السلع المنتجة محليا ، وركز

(١) روزنامه كيهان سال ، تحولات نظام بانكى در ايران بس از انقلاب، شمارة دوم ، جلد اول ، ١٣٦٥-١٣٦٦ش، ص٧.

هذا المرسوم على اجمالي التسهيلات التي تمنحها المصارف لقطاع التصنيع بنسبة (٢٠%) اي ما يعادل (٧%) من الرصيد المسموح به[١].

طبقت الحكومة الايرانية قانون المصارف اللاربوية عام ايلول ١٩٨٣ التي تحرم التعامل بسعر الفائدة مما حول المصارف الى وكيل يعمل بالنيابة عن المدخرين بدون ارباح يحصل عليها اذ يقوم كان المصرف يقوم بتجميع مدخرات المواطنين واستثمارها بالنيابة عنهم في المجالات التي تكون مناسبة حسب رأي ادارة المصرف[٢]،ومع تطبيق هذا القانون اجريت تغييرات في أدوات السياسة النقدية عند تبني سياسته الانكماشية أو التوسعية منها[٣] :-

١- تحديد الحد الأدنى أو الأقصى لنسبة أرباح المصارف في عمليات المشاركة في المضاربة وقد تكون هذه النسب مختلفة في كل من التخصصات المختلفة.

٢- وضع اطار محدد في حالة الاستثمار والمشاركة ضمن السياسات الاقتصادية المعتمدة فائدة والتي تختلف وفقا لمعاملات التقسيط والإيجار الخاضعة للملكية بما يتناسب مع تكلفة المعاملات لهذه النسب من حالة إلى أخرى.

٣- وضع الحد الأدنى والأقصى لرسوم الخدمات المصرفية بشرط ألا تتجاوز تكلفة العمل المنجز والتوكيل الرسمي لاستخدام الودائع الرأسمالية التي تتلقاها امصارف .

---

(١) همان منبع ، ص٧

(٢) ساسان ارجمندى،اثرعملكرد مالى دولتهاى بعداز انقلاب بر تغييرات ارزش پول داخلى ايران(طى سالهاى (١٣٨٧-١٣٥٧) ، پايان نامه براى دريافت مدرک كارشناسى ارشد رشته علوم اقتصادى ، دانشكده علوم اجتماعى و اقتصادى ، دانشگاه پيام نور، ١٣٨٩ ، ص٤١؛ تيبري كوفيل ، المصدر السابق ، ص١٧٤.

(٣) روزنامه كيهان سال ، تحولات نظام بانكى در ايران بس از انقلاب ، شمارة دوم ، جلد اول ، ١٣٦٥-١٣٦٦، ص٧

٤- وتحديد النوع والمبلغ والحد الأدنى والأقصى من الامتيازات الممنوحة للمودعين وتحديد معايير الإعلان للمصارف في هذه الحالات.

٥- تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للمشاركة ، ومضاربة الاستثمار ، والتأجير المشروط للملكية ، وعمليات التقسيط ، والقروض السلفية ، والزراعة ، وغرز الحسنة للبنوك أو أي منها في أي من الحالات والمجالات وتحديد التسهيلات القصوى الممنوحة لكل عميل .

وكان من نتائج تطبيق قانون المصارف اللاربوية خلال ثلاث سنوات (١٩٨٤-١٩٨٦) نمو رصيد ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية والمتخصصة نحو(٨٠٨٠) مليارريال، اي بنسبة (١٣,٥%)، كما نمت الأنشطة الائتمانية للبنوك التجارية والمتخصصة بمتوسط (٩%) سنويا،وبلغ حجم التسهيلات الممنوحة في شكل عقود إسلامية ما يقارب(٢٨٨٣) مليارريال، ومن أجل التنسيق مع الحكومة والمساعدة في دفع عجلة الحرب خصصت الشبكة المصرفية للبلاد نحو (٦٠) مليار ريال لبناء الملاجئ ، والتوظيف المؤقت لسكان المناطق التي تعرضت للقصف ، و(٣٠) مليار ريال لإصلاح المناطق التي تعرضت للقصف[١].

خامسا : تأميم قطاع النفط والغاز(١٩٨٣-١٩٨٦)

شهدت ايران اضرابات عمالية نتيجة الازمة الاقتصادية منذ عام ١٩٧٨ شملت عمال قطاع النفط والتي اثرت على انتاج النفط ، اذ وصل الى (٥,٥٨) برميل يوميا بين عامي (١٩٧٧-١٩٧٨) رافق ذلك تدهور الاقتصاد الايراني وفوضى سياسية معلنة نهاية حكم محمد رضا بهلوي مطلع عام ١٩٧٩ وبداية حكم روح الله الخميني الذي جاء بالثورة الاسلامية ورسخ مبادئها في ايران ، واول عمل قام به في مجال النفط انهاء سيطرة

(١) روزنامه كيهان سال ، تحولات نظام بانكى در ايران بس از انقلاب، شمارة دوم ، جلد اول ، ١٣٦٥-١٣٦٦ ش، ص٨

مجموعة شركات الكونسورتيوم على كافة عمليات الصناعة النفطية منها الانتاج والتكرير، وتقليص دورهم في مجال الاستشارة الفنية لمدة خمس سنوات وتولت الدولة زمام الامور في استكشاف وانتاج وتسويق النفط الايراني[١] ، وقامت الشركات المذكورة بتغيير اسمها الى (شركة نفط الجرف القاري للجمهورية الاسلامية) وحصر كافة شؤون ايران في منظمة الاوبك[٢] في شركة النفط الايرانية بأشراف وادارة وزير النفط الإيراني ، ووضع ممثل من وزارة المالية ضمن الوفد الايراني لحضور اجتماعات المنظمة المذكورة[٣]، واشرفت وزارة النفط على التنقيب عن النفط واستخراجه بأيدي وطنية لذلك انشأت شركة الحفارة الوطنية عام ١٩٧٩ واول عمل قامت به الشركة تصفية أكثر من ٥٠ شركة حفر أجنبية كانت مسؤولة عن عمليات التنقيب في المناطق الغنية بالنفط لسنوات عديدة وإقالة موظفيها الأجانب وتعيين موظفين ايرانيين، واستطاعت الشركة خلال مدة قصيرة تحقيق استقلالها التشغيلي والفني واتخاذ خطوات مهمة في جميع مجالات الحفر والإصلاحات وتصنيع الملحقات وقطع الغيار، مما زاد مساحة الحفر من (٣) أمتار عام ١٩٧٩ إلى (٨٠) متر في عام ١٩٨٥، وإجراء عمليات الحفر بنجاح تحت ضغط عالٍ للغاية (١٥) الف رطل والتي تتطلب تقنية متقدمة ومهارات ورعاية خاصة[٤].

---

(١) اواليلى بساران ، المصدر السابق، ص٧٥ .

(٢) منظمة اوبك : وهي منظمة دولية تأسست عام ١٩٦٠ في مؤتمرها الاول الذي عقد في بغداد على اثر عقد مؤتمر النفط العربي الاول عام ١٩٥٩ الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية، وضمت المنظمة خمس دول= – =(السعودية والعراق وايران والكويت وفنزويلا) لغرض تجميع وتنسيق مواقفها تجاه الشركات النفطية الغربية التي كانت تسيطر على عمليات الانتاج في تلك الدول ، وانضمت اليها عدة دول حتى وصل عدد اعضائها (١٣) عضوا اخرها كانت انغولا التي انضمت اليها عام ٢٠٠٧ اذ جمعت المنظمة دولا متباينة في السياسة والاقتصاد ومستويات الاحتياط والانتاج وكان لها دور كبير في تمارس الدول المنظوية اليها دورها في التحكم بثرواتها النفطية بدء من المناصفة الارباح الى تأميم النفط ، ينظر : ماجد بن عبد الله المنيف ، منظمة الدول المصدرة البترول (اوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، منشورات مكتبة عين الجامعة، الرياض ، د، ت، ص٤.

(٣) اندرو ويتلي ، المصدر السابق ، ص٧٧ ؛ احمد راسخى لنكرودى، تاريخ نفت ايران ، انتشارات اطلاعات ، تهران ،١٣٨٤ش ، ص١٦٥

(٤) روزنامه كيهان سال، شركت ملى حفارى ايران ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٥٥

ارتبط نمو الاقتصاد الايراني على عائدات النفط بالدرجة الاولى لدرجة انه أزداد النمو الاقتصادي مع زيادة عائدات النفط وارتبطت العائدات النفطية بدورها بتقلبات اسعار النفط وهذا يعني ان اقتصاد ايران كان اقتصادا نفطيا بالدرجة الاولى يعتمد على العوائد النفطية[١]، فمن خلال حساب معدلات النمو في القطاع النفطي ومعدلات نمو الناتج المحلي يمكن تقييم اقتصاد ايران ، ففي عام ١٩٧٩ بلغ نمو القطاع النفطي (١٩,٣٦%) بسبب انخفاض اسعار النفط، فاذا انخفضت اسعاره تراجعت الصادرات وعائدات الخزينة ، الامر الذي كان يضغط على الارصدة الخارجية وموارد الموازنة مما أدى الى خفض نفقات الموازنة الذي خلق عجز داخلي وخارجي مما أثر على الفعاليات الاقتصادية في حالة التكيف مع انخفاض اسعار النفط ، كما ان انخفاض العائدات من العملة الصعبة جعل مصرف ايران المركزي اقل قدرة على التدخل في السوق السوداء للعملات الصعبة حتى تم تثبيت سعر الريال الذي انخفضت قيمته مما ادى الى ارتفاع الاسعار عند الاستيراد وبالتالي كان التضخم الصفة الملازمة لاقتصاد ايران منذ عام ١٩٧٩[٢].

اسندت الحكومة الى وزارة النفط تحقيق الخطوط العامة للاهداف منها استكشاف وانتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بالقدر المحدد ومراعاة مبدأ حماية موارد النفط الخام والغاز الطبيعي ، وتوفير جزء من احتياجات الحكومة من النقد الأجنبي، وإمداد جزء كبير من الطاقة التي تحتاجها الدولة بما في ذلك المنتجات النفطية والغاز المسال وغيرها من المنتجات ، والتوسع في منتجات الصناعة البتروكيماوية لتقليل الاعتماد على العديد من المواد الخام التي تحتاجها الصناعات المحلية، وزيادة التدوير النهائي لحقول نفط الأرض ومنع هدر الموارد البترولية من خلال تنفيذ الأسس الهندسية للاستغلال وتنفيذ المشاريع الكبيرة لحقن الغاز أو الماء في الخزانات، وتوسيع شبكة إمداد الغاز بالدولة واستخدامه على المستوى العام واستبدال المنتجات النفطية بالغاز الطبيعي وتوسيع نطاق البحث

---

(١) مسعود نيلى وديكران ، منبع قبلى ، ص٣٧

(٢) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص٣١٢-٣١٣

والبحث العلمي والجهود في مجال تحقيق تكنولوجيا النفط والاقتراب من حدود الاكتفاء الذاتي ، والعمل على تنمية المواهب المحتملة واستخدام القوى العاملة المحلية وتجنب استخدام الايدي العاملة الاجنبية قدر الإمكان(١).

اما الاهداف الخاصة فقد تمثلت في إنتاج النفط الخام الذي تحتاجه البلاد وتسليمه إلى المصافي وتصديره إلى الخارج، وحماية خزانات النفط والغاز ومصانع حقن الغاز وادارتها بكفاءة عالية والعمل على توسعتها ، وتوريد الغاز الطبيعي والسوائل الغازية التي تحتاجها المصانع ، وانشاء خطوط انابيب لنقل المنتجات المستوردة من ميناء بهركان الى الاحواز باسم مشروع (المهدي) ، والعمل على زيادة الإنتاج بإجمالي (٣٧) ألف برميل يوميا، وتكليف الوزارة بأجراءات هندسية مختلفة للابار بما في ذلك التحميض وإعادة تأهيل الآبار التالفة وإزالة الاختناقات في المرافق وتركيب الحواجز والعمليات الشبكية وغيرها ، وإعادة إعمار جزء من المنشآت التي تضررت من جراء الحرب وتشغيلها ، وإنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز اللازمة لنقل النفط أو الغاز من الآبار الجديدة إلى محطات التشغيل(٢).

ولتحقيق اهداف وزارة النفط في توزيع المنتجات النفطية خارج الدولة وداخلها اسست شركة خاصة للنقل البحري وهي شركة ناقلات النفط الايرانية(٣) عام ١٩٨٥ التي تشرف عليها شركة النفط البحرية الإيرانية ولتسهيل توزيع المنتجات قسمت الشركة الاخيرة

---

(١) روزنامه كيهان سال ، سياست واهداف وعلمكرد وزارة نفت ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش ، ص٤٢.

(٢) روزنامه كيهان سال ، عملكرد ٤ ساله وزارت نفط ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش ، ص٤٣.

(٣) اذ تعود فكرة انشائه عام ١٩٤٨ من قبل الشركات البريطانية الامريكية منها شركة منرو النفطية (National Monroe Oil Company) التي قامت بتشكيل اسطول مكون من ناقلتين حمولتهما (٣٥) ألف طن صنع هولندي ، وناقلتين بوزن (٥٧) ألف طن صنع فرنسي والتي تم اطلاقهما عام ١٩٦١ يقودها ربان اجانب ، وفي عام ١٩٦٦ اخذ يقودها مواطنين ايرانيين ونقلت جميع أسهم ناقلات النفط إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية التي اسست شركة ناقلات النفط الوطنية وحققت اهدافها في جعل الأسطول وطني برأسمال مستقل ، وفي عام١٩٧١ دخلت شركة الناقلات مناصفة الارباح على اساس (٥٠%) مع شركة (Constlation Tinger وشركة (Safmarain) لتطوير أسطول ناقلاتها، ينظر : شركت ملى نفتكش ايران ، روزنامه كيهان سال ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ ش، ص٥٢.

جغرافيا مهام عملها إلى أربع مناطق تمتد من غرب إلى شرق الخليج العربي وهي منطقة خاراك تشمل حقول أبوزار ، درود ، سروش وفروزان وحقل فروزان النفطي هو حقل مشترك بين إيران والمملكة العربية السعودية. ومنطقة لافان وتضم مناطق رخش رستم ، سلمان ، وبلال الذي يعتبر مشتركًا بين إيران وأبو ظبي ، ومنطقة سيري التي تضم منطقة سيري ، سابي سيري ، وسيري دي ونصرات ، التي هي ساحة مشتركة بين إيران ودبي ، وهنجامه وهي ساحة مشتركة بين إيران وسلطنة عمان ومن المهام الرئيسية شركة النفط الوطنية الإيرانية توزيع المنتجات النفطية التي تتطلبها الدولة ، والتي يعهد بها إلى منظمة نشطة وديناميكية تسمى (شؤون التوزيع لشركة النفط الوطنية الإيرانية) المسؤولة عن توزيع الوقود المحلي المطلوب من خلال شبكتها الواسعة في جميع أنحاء الدولة[١] .

حاولت شركة ناقلات النفط الايرانية عام ١٩٨٦ بوحداتها العديدة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد والتي تعمل بمثابة أذرع تنفيذية لها أن تنجز مهمة توزيع المنتجات النفطية باستخدام خطوط السكك الحديدية العديدة وناقلات النفط لتوفير الوقود اللازم للعديد من المصانع والمنشآت الصناعية في جميع أنحاء البلاد، وتوزيع الوقود لجميع أنواع المركبات والطائرات والسكك الحديدية ووقود التدفئة والاستخدامات المنزلية الأخرى، وقد قسمت الشركة المهام الموكلة اليها الى عدة قسام منها ، قسم المشتريات ومهمته شراء واعداد جميع المنتجات النفطية التي تتطلبها الدولة بعد تحديد كمية المنتجات البترولية التي تنتجها مصافي الدولة ، من خلال تكرير النفط الخام مقارنة باحتياجات الدولة وبعد إجراء الدراسات اللازمة يتم تحديد النقص وعرض شراء واستيراد النقص بحسب حاجة الدولة ، وبعد شراء واستيراد النواقص ، تقوم الشركة بإتاحتها لمكتب المشتريات العامة لغرض التوزيع اذ تألفت شبكة توزيع المنتجات النفطية في الدولة من جزأين مستقلين خطوط أنابيب النفط الوطنية الإيرانية والاتصالات السلكية واللاسلكية والوحدات التابعة لهيئة النقل

(١) روزنامه كيهان سال ، امور بخش شركت ملى نفت ايران ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ ش، ص٥٩.

من الصهاريج والسكك الحديدية والبحر والجو ، كل منها مسؤول عن تنفيذ جزء من برامج نقل المنتجات النفطية التي تعدها إدارة المشتريات(١).

اضف الى ذلك توجه الحكومة للاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والاهتمام بالزراعة بدلا من صرف مبالغ في استخراج النفط وتكريره وتوقف العديد من مصافي النفط عن العمل نتيجة لتدميرها منها مصفى عبادان الذي دمر عام ١٩٨٣ بوساطة الطائرات العراقية والذي بلغت طاقته الانتاجية (٣٦٠) الف برميل كما دمرت الطائرات جزيرة خرج التي تمول ايران بنسبة (٨٥-٩٠%) من ايراداتها النفطية مما ادى الى انخفاض انتاج النفط (٢).

ومن جانب اخر عملت الحكومة الايرانية عام ١٩٨٥ في مجال الابحاث والتنقيب على انشاء مركز للأبحاث العلمية لتنفيذ الأنشطة التي تشمل مجموعة واسعة من البحوث العلمية والتقنية والخدمات الاستشارية وتصنيع المواد الخاصة لصناعات النفط والبتروكيماويات والغاز وغيرها من الصناعات والأجهزة الحيوية للدولة ، واستخدام البحث التطبيقي والتكنولوجيا الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي للدولة والصناعة والتي تحتاج الى تعاون وثيق بين صناعة النفط والصناعات والوزارات الأخرى ، ويضم المركز أكثر من (٦٠) مختبرا بحثيا ووش عمل في الميكانيك والكهرباء وصناعة الزجاج والرسم والطباعة ، وتخزين المواد والزجاج، ومكتبة ضخمة مجهزة بالكتب والمجلات الفنية والعلمية المختلفة والمصادر والمراجع المختلفة من مختلف دول العالم ، اذ كانت تضم نحو سبعة الاف مجلد من الكتب العلمية والتقنية ومئة نسخة من الدوريات ، وكان يعمل في المركز ما يقارب(١٥٠) باحثا ما بين (٩٥) خريج جامعي و(٥٥) فني دراسات عليا ، و(٨٠) عاملا ، ومن اهم الوحدات الرئيسة لهذا المركز(وحدة التنقيب والخزانات ، وحدة

---

(١) همان منبع، ص٥٩.

(٢) المصدر نفسه ، ص٥٧ -٥٨ ؛ مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٩٢.

أبحاث البتروكيماويات والمنتجات الكيميائية ، وحدة تحليل وتقييم المواد ، أبحاث الحماية الفنية ، بحوث العمليات ، ووحدة أبحاث النفط والمنتجات)[١].

تعرضت مصافي النفط الايرانية الى اضرار جسيمة نتيجة الحرب التي اثرت على انتاج النفط لكن استمرت الحكومة في صيانتها للاستمرار في انتاج النفط الذي يعد الشريان الاقتصادي لايران[٢] ، منها مصفاة تبريز التي تعرضت للهجوم والقصف بشكل متكرر من قبل الطائرات العراقية، مما اثر على انتاجها ، اذ بلغ متوسط انتاجها (٢,٣) برميل في كانون الاول عام ١٩٨٥ ، ومصفاة عبادان التي استمرت الحكومة في صيانتها من اجل استمرار الطاقة اليومية لانتاج النفط ، ومصفاة اصفهان ، ومصفاة طهران، ومصفاة شيراز[٣].

ولتسهيل نقل النفط الخام الى المصافي ومراكز الانتاج ونقل المنتجات النفطية الى مراكز الاستهلاك وتقليل كلفة النقل ، عملت الحكومة عام ١٩٨٥ على انشاء انابيب جديدة بلغت اطوالها (٣٠٠٠) كم بدلا من وسائل نقل الوقود ، مما ادى الى زيادة بنسبة (٥٢%) على مدى أربع سنوات لتوفير وتسليم النقص في الاستهلاك المحلي من خلال استيراد المنتجات وتسهيلات الموانئ لنقل المنتجات إلى مناطق الاستهلاك ،وتوفير تكاليف التوزيع وإنشاء بعض المرافق لتزويد الطائرات بالوقود للتوسع في مراكز المبيعات ومبيعات المنتجات الرئيسية في الدولة، والاستخدام الفعال لمركبات الطرق والمياه والسكك الحديدية على الرغم من استخدام خطوط الأنابيب المشيدة ، والتعاون الفعال والشامل في دعم جبهات القتال في الحرب والتزامن مع وحدات التزود بالوقود في القوات المسلحة الايرانية وتدريب عدد من الكوادر الفنية للتزويد بالوقود في هذه القوات، والتعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات والمنظمات الايرانية مثل الجهاد الإنشائي التابع لوزارة الزراعة

---

(١) روزنامه كيهان سال ، مركز بزوهش وخدمات علمى وزارت نفت، قسمت ٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٥٦.

(٢) روزنامه كيهان سال ،قسمت ٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش ، ص ٥٦

(٣) روزنامه كيهان سال ،عملكرد ٤ ساله وزارت نفط ، قسمت ٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٤٣.

والقطاعات الصناعية في مجال التزود بالوقود وللتعامل مع الضغوط الدولية على صادرات النفط الإيرانية من خلال تواجدها النشط والدفاع عن السعر الحقيقي للنفط وتقييده واستخدام خطوط أنابيب النفط والغواصات والناقلات المتعلقة بالنقل البحري ، واعتماد طرق تصدير تحرر الاقتصاد من الضغوط الدولية والتي تعرض الناقلات البحرية للخطر بايجاد طرق لتسويق بيع النفط كخفض اسعاره على العملاء التقليديين للنفط الإيراني[١]

ارتفع مستوى الاستهلاك الداخلي للمنتجات النفطية اثناء الحرب نحو (٨٧١,٤) الف برميل يوميا محققة بذلك زيادة قدرها (٢١,٢%) عن عام ١٩٨٢ و(٧٠,٣) عن عام ١٩٨٠سيما منتج البنزين الذي زاد استهلاكه نحو(١,١) مليون برميل يوميا، ادى هذا الوضع الى تقليص الصادرات النفطية ومن ثم اثر ذلك على مقدار العوائد النفطية التي شكلت (٨١%) من مجمل ايرادات الميزانية ، ونتيجة للقصف الجوي العراقي على جزيرة خرج والمنافذ الاخرى انخفضت الايرادات النفطية من (٢١) مليار دولار خلال الاعوام (١٩٨٣-١٩٨٤) الى (١٤) مليار دولار في الاعوام (١٩٨٤-١٩٨٥)[٢].

وعلى الرغم من ذلك احتلت اليابان المرتبة الاولى من بين الدول المستوردة للنفط الايراني ، اذ بلغت حصتها (٢٦٧) الف برميل يوميا خلال عام ١٩٨٠ لتصل عام ١٩٨٣ ما يقارب (٣٩٥,٨) الف برميل يوميا اي بنسبة (٣٣,٥١%) من قيمة صادرات النفط الايراني وانخفضت الى (٢٥٧,٨) الف برميل عام ١٩٨٤ اي بنسبة (١٧,٣٣%) ، ويعزى هذا الانخفاض الى الحصار العراقي المفروض على الموانئ الايرانية في الخليج العربي الذي اثر على عقود مشتريات النفط الايراني مع اليابان والدول الاخرى ، وتأتي بعدها ايطاليا في استيرادها للنفط الايراني اذ تبلغ مشترياتها منه نسبة (١٢,٧٣%) من اجمالي صادرات النفطية الايرانية عام ١٩٨٤ ثم تليها هولندا بنسبة (١٠,٤٢%) واسبانيا

---

(١) روزنامه كيهان سال ، خطوط لوله جديد وجايكزى ، قسمت ٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٤٤.

(٢) ثورة مجيد العبيدي ،المصدر السابق ، ص١٧٥-١٧٦.

بنسبة (٧,٩٦%) خلال نفس العام ، ثم فرنسا التي بلغت حصتها من النفط الايراني (٢٤,٤) الف برميل يوميا[١].

عكست عائدات النفط ما لدى الدولة من ايرادات مالية تغذي خزينة الدولة على اعتبار ان الاقتصاد الايراني اقتصاد احادي الجانب يعتمد على العائدات النفطية اذ بلغت (١٩) مليار دولار خلال الاعوام (١٩٨٣-١٩٨٤) ثم شهدت انخفاضا ملحوظا خلال الاعوام(١٩٨٤-١٩٨٥) اذ بلغت (١٢) مليار دولار ، ثم ارتفعت العوائد نحو(١٠) مليار دولار عام ١٩٨٦[٢] .

ساهم قطاع النفط في تكوين الميزان التجاري من الصادرات والواردات ، اذ بلغت صادرات ايران من النفط في عام ١٩٨٠ ما يقارب (١٣٢٨٦) مليون دولار من اجمالي الصادرات البالغة (١٤١٤٣) مليون دولار اي شكلت نسبة (٩٣,٩%) من اجمالي الصادرات وانخفضت الى (١٢٧٠٤) مليون دولار من مجموع الصادرات البالغة (١٣٤٤٨) مليون دولار عام ١٩٨٥ اي شكلت نسبة (٩٤,٥%) من اجمالي الصادرات[٣].

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي فقد اوكل امره الى شركة الغاز الوطنية الإيرانية المسؤولة عن جمع وتكرير ونقل وتوزيع وبيع الغاز الطبيعي المسال ، والشركة المذكورة هي واحدة من الشركات الرئيسية التابعة لوزارة النفط الايرانية ، وسعت هذه الشركة الى تطوير انتاج الغاز الطبيعي وفقا لسياسة التنوع في الاقتصاد كجزء من السياسة الاصلاحية التي اعتمدها رفسنجاني بدلا من الاعتماد على النفط الخام وزيادة الطلب على الغاز الطبيعي في الدول الصناعية كونه مصدرا مهما من مصادر الطاقة لبرنامج التطوير في الدول

---

(١) ثورة مجيد العبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٤٥- ١٤٦.

(٢) اروند ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص٢٣٧.

(٣) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص ١٢٩؛ ايرج ذوقى ، نفت ايران مسايل سياسي واقتصادى ، نشر دانش برور ، تهران ، ١٣٨٧ش، ص ٢٩.

الصناعية ، وأحد المقومات المهمة في انشطة قطاع البتروكيمياويات ، كونه من المواد الامنة في الاستخدام فهو غير ساما ولا يترك مخلفات تلوث البيئة، لذلك تعاقدت الحكومة الايرانية مع تركيا منذ عام ١٩٨٣ لمد خط انابيب بين تبريز شمال ايران والعاصمة التركية انقرة ، ومن ثم الى الدول الاوربية لتصدير الغاز الطبيعي لمدة تزيد عن (٢٣) عاما ، وقدرت كلفة المشروع ما يقارب (١,١) مليون دولار، منها (٧٠٠) مليون دولار كلفة مد خطوط الانابيب و(٤٠٠) مليون دولار مخصص لمد شبكة فرعية داخل الاراضي التركية، يصل طول هذا الخط (١٢٠٠) كم منها (٢٠٠) كم تغطي المسافة من تبريز الى داخل الاراضي التركية، وسعت ايران من خلال هذه المشاريع الى احياء الدور التاريخي لايران للمركز الذي تحتله في المواصلات العالمية[١]، وبفضل ذلك ارتفع انتاج الغاز الطبيعي من (٢٥٧٠٠) مليون متر مكعب عام ١٩٨٥ الى ان بلغ (٧٩٥٧٠) مليون متر مكعب عام ١٩٨٩[٢] .

حققت شركة الغاز تقدما في تحقيق اهدافها فقد توسعت انشطتها في عمليات إمداد الغاز في مدن ومناطق مختلفة وارتفع عدد المستهلكين العاملين في الوحدات السكنية والتجارية من ٧٥(٧٥) الف عام ١٩٧٧ الى (٣٠٠) الف سنويا عام ١٩٨٥ ، وارتفع متوسط استهلاك العمالة اليومية من (٧) مليون متر مكعب عام ١٩٧٩ الى(٢٧) مليون متر مكعب ونحو (٣,٢) مليار متر مكعب استهلاك القطاع الصناعي للغاز، وبلغت عدد المدن التي تمت تغطيتها بشبكات الغاز حتى عام ١٩٨٥ نحو(٣١) مدينة[٣]

---

(١) جمال مظلوم وممدوح حامد عطية ، ازمة البرنامج النووي الايراني وامن الخليج ، ط١ ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١١، ص٦٦- ٦٧ .

(٢) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص ١٣٣

(٣) أسماء المدن التي يوجد بها شبكات لتزويد الغاز هي: الأحواز – دهدشت – مهرموز – بهبهان أغاجاري – أصفهان كاشان – نجف أباد الخميني شهر – بروجين – دهغ – مباركة – غمشة طهران سهاست قزوين – قوشان – فروج – شرفان – سرخس بهشهر – تشيناران – أشخانه بوجنورد – مينودشت بندر غاز – شيراز – ياسوج – نور آباد ينظر : روزنامه كيهان سال ، خطوط لوله جديد وجايكزى ، قسمت٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش ، ص ٤٧.

بينما بلغ عدد المدن التي استخدمت الغاز الطبيعي في بعض المناطق قبل الثورة كانت فقط (٤) مدن وازدادت عدد المدن المستهلكة للغاز الطبيعي نحو (٧٠) مدينة نهاية تسعينات القرن العشرين بفضل جهودها في مد خط انابيب جديدة منها مشروع خط الأنابيب كانجان إلى أصفهان وكازرون البالغ(٥٨٧) كم وقطر(٥٦) بوصة ومن ثم الى شيراز بطول (٩٣) كم وقطر(٣٠) بوصة وخط أنابيب لنقل الغاز إلى غرب البلاد بقطر(٣٠) بوصة يصل همدان عبر أراك وملاير ثم مدن سنندج وبختاران وخرام آباد، فضلا عن خط الأنابيب الشمال الغربي الذي يبلغ قطره(٣٠)[١].

وتجدر الاشارة الى أن ايران احتلت المركز الثاني بعد الاتحاد السوفيتي في تصدير الغاز الطبيعي اذ بلغ احتياطي الغاز القابل للاستخراج نحو(١٣,٧) تريليون متر مكعب ، أي قرابة (١٧%) من جميع موارد الغاز المعروفة في العالم ، ووفقًا للأهداف والسياسات العامة لوزارة النفط الايرانية وأولويات سياسة الطاقة في البلاد ، تولت شركة الغاز الوطنية الايرانية استغلال وحماية احتياطيات الغاز الطبيعي من دون الاعتماد على القوى العظمى ، ومراعاة مصالح الأمة في توفير الوقود وتوسيع إمكانية استهلاك الغاز ، وتوفير أقصى قدر من الطاقة اللازمة من الغاز الطبيعي في القطاعات الصناعية والتجارية والمنزلية لتحل محل المنتجات النفطية في التنمية الاقتصادية وحل مشاكل الوقود في البلاد وبالتالي خلق النمو والازدهار لتحسين مستويات معيشة الناس وتطوير أنشطة إمدادات الغاز في أجزاء مختلفة من البلاد[٢].

اضيف نشاط رئيسي آخر لشركة الغاز الوطنية الإيرانية هو توريد وتسريع توصيل الغاز الطبيعي المسال بسبب ارتفاع استهلاكه على الرغم من انخفاض إنتاجه بسبب الضغوط التي سببتها الحرب العراقية– الايرانية ، اذ ارتفع الاستهلاك اليومي من الغاز

---

(١) منبع همان ، ص٤٣.

(٢) شركة ملى كاز ايران، اشنائى با شركتهاى تابعة وزارة النفط ، مجله كيهان سال ، قسمت٨ ، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٤٧.

الطبيعي المسال من (١,٣) الف طن عام ١٩٧٧ الى (٣,٢) عام ١٩٨٤ بنمو سنوي بلغ (٩%) فهناك اكثر من (٥) ملايين منزل استخدم الغاز الطبيعي المسال ووفرت الشركة ما يقارب (٢٥٠) الف متر غاز سنويا لمشتركي الغاز المنزلي والتجاري من محطة طهران وحدها[١].

سادسا: دور الحكومة الايرانية في تطوير قطاع النقل والمواصلات(١٩٨٣-١٩٨٦)

أن تطور وسائل النقل من مؤشرات تطور البلاد فهي احد اركان البنى التحتية المهمة للقطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال ادماج المقاطعات الايرانية في الحياة الاقتصادية للبلاد ، لضمان تبادل تجاري داخلي يحقق الاكتفاء الذاتي بين اقاليم البلاد المختلفة لنقل الفائض من منتوجات الشمال الزراعية بسهولة الى المناطق الجنوبية التي كانت تتعرض لأزمات غذائية حادة نتيجة الجفاف ، فضلا عن سهولة توصيل المعادن والمواد الخام الضروية للصناعة الى المؤسسات الصناعية التي بدأت بالانتشار في اجزاء مختلفة من البلاد ، كما تساهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتقليل كلفة الانتاج وتضفي سرعة في تبادل البضائع والسلع كما تؤدي دورا فعالا في ميزانية الدولة ، فهي تنمي العائدات المالية من خلال نشاط قطاع الكمارك ، ومن الناحية الامنية والعسكرية فهي تساهم في فرض السلطة المركزية على المقاطعات الايرانية البعيدة لا سيما وان مساحة ايران مترامية الاطراف فظهرت الحاجة لانشاء خطوط سكك الحديد تربط شمال ايران بجنوبها بعد هيمنة الشاه رضا بهلوي(١٩٢٥-١٩٤١)على السلطة ومحاولته فرض سيطرته على الاقاليم البعيدة عن العاصمة طهران[٢]، تبدأ سكة الحديد من ميناء شاهبور على راس الخليج

---

(١) روزنامه كيهان سال ، احداث خطوط لوله، شركة ملى كاز ايران، قسمت ٨، جلد اول ، ١٣٦٤ش، ص٤٨.

(٢) هيمن الشاه رضا بهلوي على السلطة عام ١٩٢٥ ، ولتمكين نفسه من السيطرة على الاقاليم الايرانية البعيدة ، عمد الى انشاء سكة حديد تربط شمال ايران بجنوبها ، فسن رضا شاه بهلوي عام ١٩٢٦ قانون اعطى الحكومة حق احتكار السكر والشاي، وخصص جميع الارباح الناتجة عن ذلك لانشاء خط سكك الحديد ووضع هيئة خاصة للسكك الحديد اطلق عليها (هيئة ادارة السكك الحديدية) ، فكلف الشاه رضا بهلوي السير (كازا كوسكي) لوضع خريطة المشروع ووضع خبراء اخرون خريطة الاراضي الي يمر منها الخط ، وتم التعاقد مع شركات هندسية امريكية والمانية عام

العربي جنوبا مرورا بطهران حتى ميناء بندر شاه على بحر قزوين شمالا [١] ، لم يكتف الشاه رضا بهلوي بمد سكك الحديد بل شمل اهتمامه تعبيد طرق السيارات لربط اجزاء ايران[٢]وسار على نهجه ابنه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) في تعبيد الطرق ، فقد بلغت حالة البنى التحتية لشبكة الطرق حتى عام ١٩٧٩ نحو (٦٧) الف كيلومتراً وبكثافة (٤) كيلومترات لكل (١٠٠) كيلومتر مربع ، بعد قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ واعلان الجمهورية

١٩٢٨ لاتمام المشروع وقسم المشروع الى قسمين القسم الشمالي تتولى انشاؤه شركات امريكية والقسم الجنوبي شركات المانية ، وقد لاقى المشروع صعوبات كثيرة منها صعوبة الارض في ايران ، وكثرة مرتفاعاتها الصخرية لذلك يقتضي اقامة جسور معلقة بعضها عبر الانهار ، وبعضها بين القمم الشاهقة ، فضلا عن الانفاق الكثيرة التي تخترق الجبال لمسافات طويلة ، وقلة الاموال لاكمال المشروع ، مما ادى الى توقفه عام ١٩٢٩ ، وفي عام ١٩٣١ اعيد العمل به واوكل امر انشاؤه الى شركة كامساكس (Kampsax) ، وهي عبارة عن شركة متحدة من المؤسسات السويدية والدنماركية ، فتقدمت بالعمل ، واوكل اكمال الخط الى عدد من المقاولين المحليين والاجانب، اكمل عمل المشروع عام ١٩٣٣، ويعد انشاؤه احد المعجزات التقنية انذاك لانه استطاع ان يذلل خلال خمس سنوات جبال الشمال بخمسة وسبعين نفقاً وعدد كبير من الجسور على الرغم من الازمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها ايران ابان تلك المدة، للمزيد من التفاصيل عن هذا المشروع ينظر : نعيم محمد جاسم الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٢٥-١٩٤١) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢، ص١٠٩-١١٠ .

(١) حسين عبد زاير الجوراني، المصدر السابق ، ص٥٧؛ : نعيم محمد جاسم الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٢٥-١٩٤١) دراسة تاريخية ، ص ١٠٨

(٢) وضع الشاه رضا بهلوي وزارة للطرق عام ١٩٣٠، استطاعت هذه الوزارة ان ترصف الاف الكيلومترات من الطرق خلال ست سنوات ، واكملت تعبيد الطرق بين تبريز في ايران والحدود العراقية الذي يصل راوندوز في العراق ، وكانت الحكومة العراقية قد اهتمت من جانبها اتمام هذا الطريق من حدودها الى حيث ينتهي بالموصل الامر الذي ساهم في انخفاض اجور النقل الداخلي ، والسرعة في اجراءات النقل ، فقد كانت عملية نقل البضائع بين الموانئ الجنوبية وطهران تستغرق في عام ١٩٢٠ اكثر من شهرين ، اصبحت هذه الرحلة تتم باقل من اسبوعين ، علاوة على اعفاء الشاحنات والحافلات من رسوم الطريق ، وتخفيض اسعار الوقود ، وتشجيع استيراد المركبات المستعملة للاغراض الاقتصادية، وبفضل جهود الحكومة الايرانية في عهد رضا شاه بهلوي ارتفع عدد الطرق البرية الصالحة لسير المركبات نحو عشر اضعاف ما امتلكته ايران من هذه الطرق عام ١٩٢٠ ، إذ بلغت قرابة اكثر من الفي ميل من الطرق البرية ، ساهمت هذه الطرق انتعاش النشاط الاقتصادي في المدن الصغيرة البعيدة عن المدن الصناعية ، ينظر : نعيم محمد جاسم الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٢٥-١٩٤١) دراسة تاريخية ، ص ١١١.

الاسلامية اهتمت الحكومة بقطاع الطرق ، اذ عملت على زيادة الانفاق الحكومي فيه وفيما يأتي جدول يوضح الانفاق الحكومي خلال الاعوام (١٩٧٥-١٩٨٥)[١]:

جدول رقم (١٠)

الانفاق الحكومي في قطاع النقل (١٩٧٥-١٩٨٥)

السنة	الانفاق الحكومي (مليارريال)
١٩٧٥	٩,٩٦
١٩٧٧	١١,٩٢
١٩٨٣	٣٠,٦٠
١٩٨٤	٢٧,٣٩
١٩٨٥	٣٣,١٥

يبدو من الجدول ان الانفاق الحكومي في هذا القطاع قد ارتفع في ثمانينات القرن العشرين مقارنة عما كان عليه في السبعينات وهذا يرجع الى الاهتمام الحكومي في عهد الجمهورية الاسلامية بهذا القطاع نظرا لاهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية ولتضرره في الحرب جراء القصف .

ومما تجدر الاشارة اليه ان قطاع النقل قد تضرر بالحرب العراقية الايرانية كغيره من القطاعات الاخرى فقد بلغ حجم الضرر نحو (٥٩٨) مليار ريال ،لا سيما الطرق وسكك

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص ٣٨٧ ؛ ابراهيم رزاقى ، منبع قبلى، ص ٥٤.

الحديد الواقعة بالقرب من الحدود العراقية التي تضررت بفعل القصف الجوي لذلك عملت الحكومة على اعاد اعمار المناطق المتضررة في الحرب وزيادة الانفاق الحكومي فيه[١].

شملت شبكة الطرق انواع، منها الطرق السريعة الرئيسية التي بلغت نحو(٨٤,٧٤٩) كم و(٢٤,٤٢٦٤) كم وطرق سريعة ثانوية للاعوام (١٩٧٨-١٩٨٦) ، تركزت هذه الطرق في المناطق الحضرية اكثر مما في المناطق الريفية، فقد كانت البنية التحتية للطرق تعادل (١٢) كم من الطرق لكل (١٠٠) كم[٢].

وفيما يأتي جدول يوضح القيمة المضافة في قطاع النقل والمواصلات خلال المدة (١٩٧٥-١٩٨٦)[٣]:

جدول رقم (١١)

القيمة المضافة في قطاع النقل والمواصلات(١٩٧٥-١٩٨٦)

السنة	القيمة المضافة (مليار ريال)
١٩٧٥	١٧٨,٣٠
١٩٧٨	٣٥٥,٨٠
١٩٨٢	٧٦٩,٧٠
١٩٨٤	١١٦٩,٤٠

(١) غلام رضا لطفى ، منبع قبلى، ص١٤٧.

(٢)بيفان كاظمى، بررسى وتحليل جايكاه ترانزيت در صنعت حمل ونقل واقتصاد كشور در طول برنامه بنج ساله اول ودوم بعد از انقلاب اسلامى ، بايان نامه كارشناسة ارشد رشته علوم اقتصادى ، دانشكده اقتصاد وحسابدارى ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ، ١٣٧٩ش،ص٥٢.

(٣) ابراهيم رزاقى ، منبع قبلى ، ص٥٩.

١٩٨٦	١١٣٢,٧٠

يبدو من الجدول ان القيمة المضافة في قطاع النقل قد ارتفعت بعد قيام الثورة الاسلامية مقارنة عما كانت عليه في سبعينات القرن العشرين، مما يدل على الاهتمام الحكومي بهذا القطاع .

المبحث الثاني:علاقات ايران مع بعض الدول العربية والاجنبية واثرها على الاقتصاد الايراني (١٩٨٣-١٩٨٦)

أولا : علاقات ايران مع بعض الدول العربية

اتبعت ايران سياسة خارجية قائمة على (تصدير الثورة ، دعم الشعوب المحرومة ، لاشرقية ولاغربية)[١] مما اثار المخاوف لدى الدول المحيطة بها في كيفية التعامل معها ، كما القت الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) بظلالها على علاقات ايران الاقتصادية مع دول الخليج العربي مما ادى الى توترها فبعضها استمر في علاقاته التجارية ابان الحرب كالامارات العربية المتحدة وبعضها انخفضت علاقاتها التجارية كعمان والمملكة العربية السعودية ، فبعد انتصار الثورة الاسلامية حاولت المملكة العربية السعودية ومؤيديها في منظمة اوبك وبتحريض من الولايات المتحدة الامريكية الضغط اقتصاديا على ايران من خلال خفض اسعار النفط ادنى مستوى له مما الحق اضرار بسوق النفط الايراني الذي يعد المورد الاساسي لواردات ايران ، وقد مارست السعودية دور المعارض لايران في الحرب وانتقدت كل من يقف معها من الدول العربية ومنها سوريا فقد حاولت بشتى الطرق تقديم مغريات اقتصادية لها مقابل قطع علاقاتها مع ايران لكنها لم تفلح في ذلك والتي سنأتي على ذكرها لاحقا [٢] .

اما الامارات العربية المتحدة فقد استمرت في علاقاتها التجارية مع ايران نظرا لقربها من الشواطئ الايرانية على الخليج العربي مما ساهم في تخفيض اسعار البضائع بين البلدين نظرا لقلة كلفة النقل ، ففي مراحل سابقة سيما العهد البهلوي كانت البضائع تستقر في ميناء دبي ويتم نقلها الى موانئ خرمشهر وعبادان وبندر عباس وغيرها بواسطة السفن

---

(١) صادق حنتوش ناصر ، السياسة الخارجية الإيرانية (١٩٧٩-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ص٥٠.

(٢) احمد عبد الستار كاطع ، العلاقات الإيرانية- العمانية(١٩٧٠-١٩٨٩) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٨ ، ص٨٧.

الصغيرة ، لذلك ساهم ميناء دبي في ازدهار التجارة الخارجية مع ايران ، فقبل التنقيب عن النفط في الامارات وبسبب العجز الاقتصادي لم تتمكن من التجارة مع العديد من الدول لكنها كان لها الحجم الاكبر من التجارة مع ايران[١] ، واستمرت هذه العلاقة التجارية حتى بعد الثورة الاسلامية ١٩٧٩ ، فقد زار رئيس غرفة التجارة الايرانية امارة رأس الخيمة في ١٥ اذار ١٩٧٩ ، اذ التقى برئيس غرفة التجارة والصناعة الاماراتي ، وعرض الجانب الايراني طلب في تخفيض رسوم التخزين للبضائع الايرانية في موانئ امارة رأس الخيمة ، وفي ٦ حزيران من العام نفسه زار وفد تجاري أخر امارة رأس الخيمة والتقى بوكيل دائرة الموانئ البحرية الاماراتي وتم التباحث حول اعادة شحن البضائع الايرانية التي تم تفريغها في مخازن الميناء ابان الثورة الايرانية ١٩٧٩[٢].

استمر التعاون الاقتصادي الايراني – الاماراتي ، إذ استقبل مدير الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية الاماراتية القائم بالأعمال الايراني لدى الامارات في١٥ تشرين الثاني١٩٧٩ للبحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتم تشكيل اتحاد تجاري بينهما هدفه تنشيط العلاقات التجارية ، وينحصر هذا الاتحاد على مستوى التجار، اذ يقوم مجموعة من التجار الايرانيين في المواد الغذائية والمنتجات الغذائية بتجهيز البضائع للتجار القائمين على نقل تلك البضائع الى الامارات لبيعها هناك ، وبالعكس بالنسبة لتجار امارة راس الخيمة وقد شملت تلك البضائع عدة الاف من الاغنام لسد حاجة دبي والشارقة وغيرها من الامارات ، وهكذا استمرت العلاقة لاقتصادية بين البلدين على مستوى موظفين وتجار، اذ يقوم الموظفين في مركز تنمية الصادرات الايرانية التوجه الى الامارات لبحث امكانية زيادة الصادرات الايرانية ، اذ تأتي ايران في المرتبة العاشرة بين البلدان المصدرة للأمارات اذ تشكل الصادرات الايرانية (٢,٥%) من البضائع الواردة الى الامارات لذلك شجعت السفارة الايرانية في دولة الامارات الامارات المتحدة ،

---

(١) غلام رضا لطفى ، منبع قبلى ، ص ١٦٣.

(٢) صفاء محمد عبد ساجت ، المصدر السابق ، ص ١٩٥-١٩٧.

الحكومة الايرانية على توسيع العلاقات التجارية بين البلدين بشكل جدي وارسال الهيئات الاقتصادية والتجارية من القطاعات العامة والخاصة لعقد اتفاقيات تجارية رسمية في المدى البعيد ، وان تقوم الجهات المصدرة للبضائع في ايران تلبية طلبات المستوردين في الامارات بشكل جدي وتوفير البضائع الجيدة[١].

ونتيجة لهذه العلاقات استحوذت الامارات العربية المتحدة على اكبر حجم للتجارة مع ايران في عقد الثمانينات من القرن العشرين ، اذ ارتفعت في عام واحد فقط من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٨٣ من (١٨,١%) مليون دولار أمريكي إلى (٥٠,٢) مليون دولار أمريكي، وذلك لان العديد من الإيرانيين ذهبوا إلى الإمارات بعد الثورة الإسلامية للعمل ، ومن هناك اسسوا شركات تجارية للتعامل مع البازار في ايران ، كما ذهبت اكبر كمية من صادرات الامارات الى ايران والتي تشمل سلع غير نفطية ، اذ بلغت بحدود (٧,٧٣٨) مليون درهم (٢٠١ مليون دولار) عام ١٩٨٦، اما واردات ايران من دبي فقد بلغت (٢٠) مليار ريال عام ١٩٨٤ وارتفعت الى (٣٠) مليار ريال عام ١٩٨٦ [٢] .

من جانب اخر عملت ايران على تقوية علاقاتها مع دول منظمة اوبك لتحقيق انسجام في السياسة النفطية لمواجهة انخفاض اسعار النفط بتقليل انتاج النفط لرفع اسعاره والالتزام بما تصدره منظمة اوبك للتحكم بأسعار النفط ، ومن خلال هذه المنظمة استطاعت ايران تقوية علاقاتها مع دول المغرب العربي ومنها الجزائر فقد شهد تنسيق كبير بين إيران والجزائر لتعزيز التعاون الاقتصادي[٣] بين الدولتين في داخل المنظمة، ففي اذارعام ١٩٨٢ وقع البلدين على بروتوكول للتبادل الاقتصادي بين البلدين ، تضمن البروتوكول التعاون النفطي وتبادل الاختصاصيين التقنيين وتوحيد مواقف البلدين في إطار منظمة

---

(١) صفاء محمد عبد ساجت ، المصدر السابق ، ص١٩٧.

(٢) غلام رضا لطفى ، منبع قبلى ، ص١٦٥.

(٣) علياء سعيد ابراهيم محمد كسار ، علاقة إيران بدول المغرب العربي(١٩٦٣-١٩٨٩) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨ ، ص١٣٥-ص١٣٦.

أوبك ، كما وقع البلدين بروتوكول في مجال النقل الغت التأشيرة بين البلدين ، وفي ١٧ تموز عام ١٩٨٢ زار رئيس وزراء ايران مير حسين موسوي مع الوفد المرافق له منهم غفوري فرد وزير الطاقة الايراني الجزائر لتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة بين البلدين مهمتها تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجال الطاقة لاسيما النفط والغاز والكهرباء وكذلك الاستفادة من الخبرات الموجودة في البلدين في المجالات الاقتصادية والتقنية الاخرى وتأسيس شركة مشتركة للاستكشاف والتنقيب وتوسيع وانتاج النفط في إيران وليبيا والجزائر، وإرسال وفد من خبراء شركة الغاز الوطنية الايرانية إلى الجزائر للتعرف أكثر على تجربة نظرائهم الجزائريين وتبادل المعلومات عن تصدير الغاز[١].

اما علاقات ايران مع سوريا فقد كانت اول دولة عربية تعترف بالنظام الجديد في ايران وذلك في ١٣ شباط عام ١٩٧٩ وتعزز علاقاتها مع ايران ، لعدة اسباب منها موقف ايران الثورة من القضايا العربية ولاسيما قضية فلسطين ايجابيا فقد دافعت عنها وقطعت علاقاتها مع (اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية ، إذ عدت سوريا ايران حليفا قويا للعرب بدلا من مصر وحاولت سوريا من جانبها اقناع العرب ان الثورة الايرانية فرصة فريدة لانهاء العداء بين ايران والعرب، وجلب ايران الى جانب العرب ،وبذلك فان العلاقات بينهما أخذت تمثل حجر الزاوية بالنسبة للعلاقات الايرانية العربية منذ الايام الاولى لانتصار الثورة الايرانية ،إذ أرسلت سوريا وزير خارجيتها الى طهران في ١٢ شباط ١٩٧٩ كجزء من مبادرة دبلوماسية كبرى لتوسيع العلاقات بين البلدين فجرت مباحثات مع نظيره الايراني ورئيس الوزراء الايراني مهدي بازركان لبحث امكانية التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين وتنسيق سياسة البلدين في مؤتمر قمة عدم الانحياز المزمع عقده في ايلول ١٩٧٩ في هافانا (Havana) ، وقد صرح خدام فى طهران اثناء لقائه

(١) علياء سعيد ابراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص١٣٥-ص١٣٦.

بالخميني في قم قائلا "**بأن الثورة الايرانية غيرت موازين القوى لصالح الامة العربية وقضيتها الأساسية فلسطين**"[١] .

من جانب اخر توقف وزير الخارجية الايراني في دمشق في ايلول عام ١٩٧٩ في طريق عودته من قمة دول عدم الانحياز المنعقد في هافانا ، والتقى الوزير الايراني بالرئيس السوري حافظ الاسد[٢] وابلغه دعوة القيادة الايرانية لزيارة ايران في المستقبل القريب ، وبالفعل وصلت العلاقات السورية الايرانية مرحلة متطورة اثر زيارة حافظ الاسد لطهران في الأول من شباط ١٩٨٠ للتباحث مع الخميني في امكانية تنظيم العلاقة بين ايران والدول العربية ، كما صرح المسؤولين السوريين مع رئيسهم في اكثر من مناسبة دعمهم لايران اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ، لاسيما بعد فرض الحصار الاقتصادي على ايران من قبل الولايات المتحدة الامريكية اثر احتجاز الرهائن الامريكين الموجودين في

---

(١) فاضل عبدالرحيم عبدالكريم الأسدي، العلاقات الايرانية- السورية(١٩٧٩-١٩٨٨) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص٤٦-ص٤٧.

(٢) حافظ الأسد(١٩٣٠- ٢٠٠٠) : ولد في القرداحة باللاذقية ودرس الابتدائية فيها، اكمل دراسته الثانوية في مدرسة الشهيد جول جمال في الفرع العلمي انضم لحزب البعث عام ١٩٤٦ واهتم بالتنظيمات الطلابية ، إذ كان رئيس فرع= =الاتحاد الوطني للطلبة في اللاذقية ثم رئيسا لاتحاد الطلبة في سوريا ، وبعد تخرج من الثانوية الفرع العلمي لم يتمكن من دخول كلية الطب في جامعة القديس يوسف في بيروت لتردي اوضاعه المالية لذلك قرر الالتحاق بالكلية الحربية في حمص عام ١٩٥٢، وتخرج منها برتبة ملازم طيار عام ١٩٥٥، ارسل في بعثة الى مصر والاتحاد السوفيتي على للتدريب على عمل الطائرات النفاثة ليلا بطائرات ميج ١٥و١٧ ، انتقل الى مصر مع السرب القتال الليلي التابع للقوات الجوية العربية المشتركة للخدمة في القاهرة ابان الوحدة العربية كان وقتها برتبة نقيب طيار ، لم يتقبل هو ورفاقه قرار قيادة البعث بحل الحزب عام ١٩٥٨ لتحقيق الوحدة مع مصر، فقاموا بتشكيل تنظيم عسكري بعثي سري عام ١٩٦٠ والتي عرفت بحزب البعث السوري ، شارك في انقلاب شباط عام ١٩٦٦ قاده صلاح جديد على القيادة القومية للحزب البعث ميشيل عفلق ورئيس الجمهورية امين الحافظ ،وعين بعدها وزيرا للدفاع ، ثم قاد انقلاب على حكم صلاح جديد واطلق على حركته الحركة التصحيحية لحزب البعث في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ ثم رئيسا للجمهورية ١٩٧١ حتى وفاته ، ينظر : لمياء مالك عبد الكريم الشمري ، حافظ الاسد ودوره العسكري والسياسي في سوريا (١٩٧٠-١٩٨٥) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠١٩ ، ص٢١،ص٣٣ ، ص٤٣.

السفارة الامريكية في طهران بعد اقتحامها من قبل الطلاب الايرانيين ، وقد عدت سوريا هذا الامر بمثابة تحدي لدولى عظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية(١).

اما موقف سوريا من الحرب العراقية الايرانية فقد ركز على فرض حصارا اقتصاديا سوريا وايرانيا على العراق ، إذ قامت سوريا في ٨ نيسان ١٩٨٢ بغلق حدودها مع العراق وقطعت انبوب النفط العراقي عبر اراضيها ومنع تصدير النفط العراقي عبر موانئها البحرية على البحر المتوسط وهذا الموقف يأتي ضمن اطار التحالف السوري الايراني وتشديد الخناق على الاقتصاد العراقي وانهاك قدرات العراق العسكرية والاقتصادية ، كما قامت سوريا ايضاً بمصادرة (٢٠٠) الف برميل من النفط العراقي الموجود على رصيف بانياس السوري وتقدر قيمته بنحو(٥٠) مليون دولار، وقد خسر العراق من دخله السنوي قرابة خمسة مليار دولار سنويا وقد انخفض الانتاج العراقي من النفط من مليون برميل يومياً الى (٦٠٠) الف برميل يومياً ،وقامت سوريا ايضاً بدعم المعارضة العراقية الكردية في شمال البلاد وتم تفجير خط انبوب النفط العراقي المار عبر الاراضي التركية وذلك لشل الاقتصاد العراقي دعما لايران ، كما ازداد التعاون السوري الايراني في سنوات الحرب الاولى ، ففي مطلع نيسان ١٩٨٣ عقدت معاهدة اقتصادية بين البلدين نصت على تزويد ايران خمسة ملايين طن من النفط لسوريا مقابل مزيج من العملة الصعبة والمقايضة مع اعطاء ايران لسوريا مليون طن من النفط مجاناً كهدية بوصفها مساهمة ايرانية لمساعدة سوريا ، كما حصلت على قرابة ستة ملايين برميل من النفط الايراني مجاناً سنوياً(٢).

تمسكت سوريا بعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع ايران على الرغم من مساعي كل من السعودية والاتحاد السوفيتي والجزائر لاقناع سوريا بفتح خط انابيب النفط العراقي المار بسوريا ، لكنها رفضت ذلك وصمدت امام المغريات الاقتصادية المشروطة بقطع علاقاتها مع ايران التي قدمتها السعودية لسوريا منها تعهد السعودية بأنها ستتكفل بتسديد

---

(١) المصدر نفسه ، ص٤٧.

(٢) فاضل عبدالرحيم عبدالكريم الأسدي، المصدر السابق ، ص١٠٩.

ديون سوريا من النفط مع ايران مقابل فك التحالف مع ايران والتقارب مع العراق، لكنها رفضت ذلك وظل موقفها راسخاً وثابتاً في دعم حليفتها ايران، وكان المسؤولون الايرانيون دائماً يشيدون بموقف سوريا المؤيد لايران في كل الظروف ، ولم تستطع الاشكالية الاقتصادية ان تشكل عقبة رئيسية امام التحالف الاستراتيجي بين ايران وسوريا لان ما يجمعهما اقوى من ذلك في ظل وضع دولي واقليمي يستلزم تعاونهما في كل المجالات بغية خلق تفاهم استراتيجي مشترك لمواجهة الاعداء ،لذا لم تتأثر سوريا بالمغريات الاقتصادية المشروطة بقطع علاقاتها مع ايران ، وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٤ وصل نائب رئيس الوزراء السوري مصطفى طلاس[١] الى طهران، حاملاً رسالة من الرئيس السوري حافظ الاسد الى رئيس الوزراء الايراني مير حسين موسوي ، وعقدا اجتماعا ناقشا فيه الوضع في المنطقة بوجود محور جديد عراقي اردني مصري سعودي بمباركة امريكية ، وناقش ايضاً ضرورة توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدين السوري والايراني وكيفية مواجهة الحصار الاقتصادي المفروض على كلا الدولتين[٢].

ومن جانب اخر التقى وفد ايراني رفيع المستوى في دمشق في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٥ مع وفد سوفيتي لاجراء محادثات، إذ تم الاتفاق بين الجانبين على بيع اسلحة سوفيتية لايران، واتفقوا على تحسين العلاقات الايرانية السوفيتية ، وفي الأول من شباط ١٩٨٥ قام رئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف الكسم[٣] ، بزيارة رسمية الى طهران

---

(١) مصطفى طلاس (١٩٣٢-٢٠١٧) ولد في بلدة الرستن بحمص ، تقى دروسه الابتدائية والاعدادية في بلدة الرستن ، حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والتاريخ ، وله عدة مؤلفات في السياسة والشعر، انضم الى حزب البعث منذ عام ١٩٤٧ ، انتسب الى الكلية العسكرية ١٩٥٢ تخرج منها برتبة ملازم في سلاح المدرعات ١٩٥٤ اشترك =في انقلاب عام ١٩٦٦ وبعدها عين رئيس اركان الجيش عام ١٩٦٨ ، كان من ابرز مخططي المعارك في حرب ١٩٧٣ ، ينظر : بشير زين العابدين ، الجيش والسياسة في سوريا ، دار الجابية ، د.م، 2008 ، ص٤٩٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٤.

(٣) عبد الرؤوف الكسم (١٩٣٢) : ولد في دمشق ، والده مفتي الديار الشامية(١٩١٨-١٩٣٨)الشيخ عطاء الله الكسم ، درس وتخرج من كلية الهندسة المعمارية في جامعة جنيف في سويسرا ، اصبح استاذا للهندسة المعمارية في جامعة دمشق ، ثم عميدا لكليتي العمارة والفنون، ثم محافظا لدمشق (١٩٧٩-١٩٨٠) وكان عضوا بارزا في حزب البعث

للتباحث حول سلسلة من القضايا السياسية والاقتصادية وتم التأكيد على استمرارية العمل بالمعاهدة الاقتصادية الموقعة عام ١٩٨٣ وهكذا ازداد حجم التبادل التجاري بينهما،إذ قامت سوريا بتصدير الفوسفات وبعض المنتوجات الزراعية الى ايران، مقابل تزويد ايران لمصفاة النفط السورية من (٧-٨) مليون طن سنويا من النفط[١] .

استمر تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين ، ففي الاول من كانون الاول عام ١٩٨٥ سافر رئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف الكسم الى طهران وكان برفقته وفد اقتصادي رفيع المستوى، والتقى فور وصوله برئيس الوزراء الايراني مير حسين موسوي ، وقد نتج عن هذا اللقاء عقد اتفاقية لتنظيم النقل البري والبحري والجوي بين البلدين ودعم التعاون بينهما، كما دعا البيان الى وضع حد للوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي ، وفي ١٧ شباط ١٩٨٦ وصل نائب وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي[٢] الى دمشق لابلاغ القيادة السورية بتجديد ضخ النفط الايراني الى دمشق ودعمها اقتصادياً[٣].

علمت ايران بالمغريات التي قدمتها السعودية لسوريا لقطع علاقاتها بأيران ، ولابقاء سوريا حليفة لايران فقد وافق مجلس الشورى الاسلامي في ايران يوم ١١ كانون الاول

السوري ، شغل منصب رئيس وزراء سوريا لثلاث مرات من ٩ كانون الثاني ١٩٨٠ حتى تشرين الثاني عام ١٩٨٧ في عهد الرئيس حافظ الاسد ، بعدها شغل منصب رئيس مكتب الامن القومي حتى عام ٢٠٠٠، ينظر: بشير زين العابدين ، المصدر السابق ، ص٥٢١ .

(١) المصدر نفسه ، ص١١٩- ص١٢٠

(٢) علي اكبر ولايتي (١٩٤٥) : ولد في طهران ، درس الطب وتخصص في طب الاطفال بشهادة دكتوراه من جامعة طهران ، ثم شهادة اخرى في امراض الالتهابات من جامعة جون هوبكينز الامريكية ، حصل على الكثير من الشهادات الدكتوراه الفخرية من عدة جامعات ، انتمى للجبهة الوطنية منذ عام ١٩٦١ وهو في السابعة عشر من عمره ، اعتقل عدة مرات من قبل السافاك بسبب نشاطه السياسي ، بعد انتصار الثورة شغل منصب مساعد وزير الصحة ثم نائبا عن اهالي طهران في الدورة الاولى في مجلس الشورى الاسلامي ، ليتسلم بعدها الحقيبة الخارجية عام ١٩٨١ وظل في منصبه حتى عام ١٩٩٧ بعدها شغل منصب مستشار الشؤون الدولية لقائد الثورة الخامنئي بعدها شغل منصب رئيس مركز البحوث الاستراتيجي التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام ، ينظر : حسين كريم حمود ووفاء عبد المهدي الشمري ، رجالات الثورة الاسلامية في ايران ، النبراس للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٩ ، ص٨٥ -٨٦ .

(٣) فاضل عبدالرحيم عبدالكريم الأسدي، المصدر السابق، ص١٢٦.

١٩٨٦ على مشروع قانون لتوفير مليون طن من النفط الايراني الى سوريا مجاناً، ومليوني طن بنسبة تقل عن (٢٥%) عن اسعار منظمة الاوبك خلال عام واحد، فعمدت السعودية الى اتباع سياسة اقتصادية نفطية الحقت اضراراً مالية كبيرة بايران وعرقلت قدرتها على الاستمرار في الحرب، تمثلت تلك السياسة باغراق السوق العالمية بكميات ضخمة من النفط ادت الى خفض سعر البرميل الواحد الى ما دون العشرة دولار امريكي، الامر الذي اثر على المجهود الحربى الايرانى الى حد كبير والذى كان يعتمد على ضمان الحد الاقصى من الصادرات النفطية وباعلى سعر ممكن في الاسواق العالمية [١].

يتضح مما سبق ان العلاقات الاقتصادية المتميزة بين ايران وسوريا قد ساعد الى حد ما في انعاش الاقتصاد الايراني في ظل ظروف الحرب العراقية الايرانية ، كما ساعدت تلك العلاقات على انعاش الاقتصاد السوري ايضا.

ثانيا: علاقات ايران مع بعض الدول غير العربية

ابقت ايران علاقاتها مع تركيا التي لها حدود معها من الجهة الشمالية الغربية ، فقد تطورت العلاقات بين البلدين بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ قياساً لما كانت عليه في عهد محمد رضا بهلوي ، اذ امتازت بشمولها العديد من الجوانب الاقتصادية بموجب الاتفاقيات الاقتصادية[٢] التي ابرمت بين البلدين والتي شملت مجالات مختلفة كالزراعة

---

(١) فاضل عبدالرحيم عبدالكريم الأسدي، المصدر السابق ، ص١٣٣، ص١٣٥ .

(٢) بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري١٩٨٠ فقد نصت بنود الاتفاقية على تسهيل ابرام العقود طويلة الاجل بين المؤسسات والشركات والعمل على تطوير التبادل التجاري ، وكان من نتائج هذه الاتفاقية زيادة صادرات تركيا الى ايران ما يقارب(٧٩٢) مليون دولار عام ١٩٨٠ ففي الوقت الذي لم تتجاوز قيمتها (١٢٨) مليون دولار في الاعوام التي سبقتها ، كما ازدادت صادرات تركيا من ايران اذ بلغت (٢٥٧) مليون دولار فقد شملت عدة سلع منها (البذور الزراعية والاقمشة والانسجة الصوفية والادوات الاحتياطية لكافة المكائن والثلاجات والمبردات ولوازم الكهربائية وغيرها) ، كما تضمنت اتفاقية ١٩٨٠ تعهد ايران بتقديم قروض الى تركيا بقيمة (٥٠٠) مليون دولار لغرض شراء النفط الخام والمنتجات النفطية ويتم تسديده بصادرات تركيا من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والمنتجات الصناعية ومنتجات اخرى مما ادى الى رفع قيمة استيرادات تركيا من النفط الايراني عام ١٩٨٠ اكثر من (٨٠٠) مليون دولار بخلاف=

والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات وغيرها مما يدلل على التطور النوعي الذي طرأ على العلاقات بين البلدين ، فبعد قيام الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠ شكلت هذه الحرب دافع قوي في تعزيز العلاقات التركية – الايرانية ، فقد استمرت العلاقات بين البلدين رغم اعلان العديد من الدول المجاورة مقاطعة ايران اقتصاديا ، إذ استطاعت تركيا المحافظة على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كل من ايران والعراق، وازداد حجم التبادل التجاري بشكل لم يسبق له مثيل فقد بلغ(٢,٥) مليون دولار بعد ان كان(٢٠) مليون دولار في عهد محمد رضا شاه[١].

استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين،إذعقدت اللجنة الاقتصادية التركية–الايرانية المشتركة اجتماعات في انقرة في نيسان ١٩٨٣ برئاسة وزير التجارة التركي ووزير الصناعة الايراني انتهت بتوقيع الاتفاقية التجارية الفنية بين البلدين التي اعتبرت طفرة نوعية في مجال زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين اذ اتفق الطرفان على زيادة حجم تجارتهما بنسبة(٢٥%) عما كانت عليه عام ١٩٨١ و١٩٨٢ فقد تضمنت الاتفاقية قيام تركيا بتجهيز ايران بما تحتاج اليه من المواد الغذائية والزراعية والمنتجات الصناعية منها(٤٠٠٠) طن من لحوم الدجاج بقيمة خمسة مليون دولار، و(١٦٠٠) طن من لحم السمك بقيمة (٨٠٠) الف دولار، ومكائن زراعية بقيمة (١٦٠,٥) مليون دولار،(٥٠) مليون دولار من المواد الكيمياوية ، و(٣٠٠) الف طن من السكر بقيمة (١٠٠) مليون

=الاعوام التي سبقتها فان مجموع قيمتها لم يكن يتجاوز(٧٦٢) مليون دولار ، استمر التطور في العلاقات حتى شمل مشروع تبادل الطاقة ففي حزيران عام ١٩٨١ تم التوقيع على بروتوكول تقرر فيه زيادة القروض البترولية الايرانية لتركيا وتبادل الطاقة الكهربائية بجانب تزويد تركيا باحتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي وبالمقابل تقرر ان تقوم تركيا بتزويد ايران بـ (١٠٠) الف طن من الشعير، و(١٦) الف طن من اللحوم و(٣٠٠) الف طن من السمنت، و(٢٠) الف طن من الجبن (٢٥٠) الف طن من القمح و(١٠٠) الف طن من الشعير، و(٥٠٠-٨٠٠) جرار زراعي ، ينظر : منهل الهام عبد ال عقراوي ، العلاقات التركية الايرانية (١٩٧٩-١٩٨٩) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل ،٢٠٠٨، ص١٢٠-١٢٢؛ Ömer Faruk GÖRÇÜN, Türk-İran İlişkileri 1979-198Üniversitesi'nde yayınlanmamış yüksek lisans tezi, Ankara ,2009,p82.

(١) منهل الهام عبد ال عقراوي ، المصدر السابق ، ص١٢٣.

دولار، وما يقارب (٢٠٠) الف طن من الحنطة بقيمة (٣١) مليون دولار، ومصنوعات بلاستيكية بقيمة (٣٠) مليون دولار مقابل هذا تقوم ايران بتجهيز تركيا بمقدارخمسة ملايين طن من النفط الخام وكميات من النحاس والزنك ، كما نصت الاتفاقية ايضاً على ان تؤمن تركيا تسهيلات في الدفع الايراني[١] .

من جانب اخر بدأ العمل في بناء جسر كبير في اواسط ١٩٨٤ يربط الاراضي التركية بالأراضي الايرانية في المنطقة الجبلية، واعطت ايران الاولوية للكوادر والمهندسين الاتراك بالعمل لتنفيذ هذه المشروع وغيره من المشاريع ، وانتهى العمل به في اواسط ١٩٨٥ وسمي بجسر (قطور)، ووصل وزن البضائع التي تم نقلها عبر هذا الجسر ما يقرب من ثلاثة ملايين طن خلال الاعوام (١٩٨٥-١٩٨٦) وقد استطاعت تركيا بفضل هذا الجسر زيادة صادراتها الى ايران بمعدل (٥٠٠%) ، وبمبادرة من ايران تأسست منظمة اقتصادية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٥ شاركت فيها كل من تركيا وباكستان سميت بأسم(Economic Cooperation Organization (ECO) وتم تشكيل مجلس دائمي للدول الاعضاء لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها وابرز اهدافها تحسين الظروف الاقتصادية للدول الاعضاء من خلال تحسين المستوى المعاشي وتوظيف الامكانيات الاقتصادية والعمل على التعاون في المجالات الاخرى (الاجتماعية والثقافية والفنية والعلمية) بين دول الاعضاء، وتحسين الظروف الاقتصادية للدول الاعضاء من خلال تحسين المستوى المعاشي وتوظيف الامكانيات الاقتصادية والتسريع في تنمية البنية التحتية للنقل والمواصلات ، التي تربط دول اعضاء المنظمة بعضها ببعض وبالعالم الخارجي وتهيئة برنامج مشترك بهدف تنمية الموارد البشرية وغيرها من الاهداف[٢] .

ومن ضمن الدول التي لها حدود مع ايران ، باكستان التي تقع في الجنوب الشرقي لايران وتربطها علاقات تاريخية طويلة معها منذ تأسيس دولة باكستان واستقلالها عن

---

(١) منهل الهام عبد ال عقراوي ، المصدر السابق ، ص١٢٨- ١٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٢٨- ١٢٩.

الهند منذ عام ١٩٤٧ ، بالاضافة الى الروابط الثقافية والدينية التي تربط البلدين من خلال المراكز ثقافية ايرانية في باكستان لنقل الثقافة واللغة الفارسية منذ العصر الملكي في ايران ، استمرت هذه الروابط حتى بعد قيام الثورة الاسلامية ١٩٧٩ ، فقد كانت باكستان اول دولة جارة تعترف بالجمهورية الاسلامية ، أذ قامت بأرسال تهنئة الى طهران في ١٠ شباط ١٩٧٩ ، وفي ١٠ اذار ١٩٧٩ قام وزير الخارجية الباكستاني اغا شاهي بزيارة رسمية الى طهران والتقى نظيره الايراني لتعزيز العلاقات مع النظام الجديد في ايران على اعتبار ان كلا الدولتين يجمعهما شعار الاسلام في نظامهم السياسي ومبدأ الامن الاقليمي[١]، واشارت الصحافة الرسمية في باكستان تأييدها للخميني كزعيم لأيران[٢] .

اعلنت باكستان حيادها في الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) على مستوى حكومي وعلى مستوى السياسيين الباكستانيين الذين اعلنوا حيادهم اثناء لقاءهم بالمسؤولين الايرانيين، كما كانت باكستان ضمن لجنة المساعي الحميدة لايجاد صيغة عمل لوقف الحرب وعملت باكستان كدور وسيط لأقناع الطرفين بوقف اطلاق النار، اذ قام الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق[٣] بعدة زيارات الى دول الخليج ومن ثم الى بغداد وطهران

---

(١) هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية (١٩٧١-١٩٩٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ص٨٢ .

(٢) حنان محمود عبد الرحيم نادر ، العلاقات السياسية الباكستانية -الايرانية (١٩٧٣-١٩٨٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة سامراء ، ٢٠٢١ ، ص ٢١٠ .

(٣) محمد ضياء الحق (١٩٢٤-١٩٨٨) : وهو عسكري وسياسي باكستاني ، ولد في جالاندهار في البنجاب ، انتقل مع اسرته الى دلهي واكمل تعليمه الاولي فيها،ثم انهى البكلوريوس في كلية سانت ستيفن البريطانية تخرج منها بأمتياز ، خدم في الجيش الهندي البريطاني في فوج الفرسان ، حصل على رتبة ضابط في سلاح الخيالة ١٩٤٥ ، انضم إلى الجيش الباكستاني بعد الانفصال شارك في الحرب الهندية الباكستانية ١٩٦٥ ، تزعم القوات الباكستانية المساند للحكومة الأردنية في حرب أيلول الأسود ١٩٧٠ في الحرب الثالثة مع الهند ١٩٧٠ ضد المنظمات الفلسطينية ، وانتقل مع البعثة الباكستانية للتدريب في الأردن ، وتم ترقيته واصبح يعمل مستشاراً لملك الأردن تم تعيينه بمنصب رئيس أركان الجيش في نيسان ١٩٧٦ ثم قام بانقلاب عام ١٩٧٧ أطاح ببوتو في ٥ تموز ١٩٧٧ وأعلن الأحكام العرفية وتقلد منصب رئيس باكستان عام ١٩٨٥ توفي عام ١٩٨٨على اثر تحطم طائرة في أقليم البنجاب للمزيد ينظر : سحرعبد=

لاقناع الطرفين لكنه فشل في مسعاه ، نتيجة لأصرار البلدين في موقفهما في استمرار الحرب ، لكن ذلك لم يمنع من استمرار الزيارات المتكررة بين البلدين[١] ، ولم تشارك باكستان في العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ايران من قبل الولايات المتحدة الامريكية والغرب، وهذا يدل على تأييد باكستان لأيران بالخفاء دون اعلان ذلك خوفا من ردود الافعال الدولية[٢].

استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين[٣]على الرغم من ظروف الحرب والحصار الاقتصادي المفروض على ايران فقد كانت باكستان المنفذ الوحيد لأيران

=السلام مهدي، لسياسة السوفيتية اتجاه باكستان (١٩٧٢ – ١٩٩١) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢١، ص٧٢.

(١) زار وزير التجارة الباكستاني طهران في ١٧ نيسان ١٩٨٢ مع وفد تجاري على أثر دعوة من إيران من أجل مناقشة الاتفاقيات الاقتصادية مع باكستان ، تم التوقيع خلال الزيارة على اتفاقية تجارية تم بموجبها تصدير نحو(١٠) آلاف برميل يومياً من النفط إلى باكستان ، وارسال خبراء نفط الى باكستان للمشاركة في التنقيب عن النفط في الحقول ، كما ناقش الجانبان الأوضاع في البلدين واوضاع الحرب، واثناء الزيارة عرض وزير التجارة الباكستاني على ايران فكرة إقامة سوق إسلامي اقتصادي بين البلدين ويضم الدول الإسلامية الأخرى بنفس الأفكار التي أراد الشاه في إقامة السوق الإسلامية المشتركة،عقب الزيارة اصبحت باكستان تصدر الشاي والاعشاب الطبية والتمر والجوز واللوز وانواع الصمغ الى ايران ، اذ بلغ حجم الصادرات الباكستانية الى ايران بحدود (٤٢) الف روبية في عام ١٩٨٢ ، وكانت أهم الصادرت لإيران، الشاي والاعشاب الطبية والتمر والجوز، وقد تناولت وسائل الاعلام الباكستانية فيما يخص تبادل الزيارات وقوائم التبادل التجاري بين البلدين ، وتوالت بعد هذه الزيارة عقد العديد من الاتفاقيات التجارية طويلة الأمد، ينظر : حنان محمود عبد الرحيم نادر، المصدر السابق ، ص ٢١٥– ٢١٨ .

(٢) فقد ذهبت باكستان الى ابعد من ذلك ، اذ عملت على اخلاء ميناء كراتشي الواقع على ساحل بحر العرب من البضائع عام ١٩٨٢ ليكون تحت تصرف الحكومة الايرانية لنقل البضائع الايرانية من والى ايران ، الا ان ذلك لم يستمر طويلا فقد مارست الولايات المتحدة الامريكية الضغط على باكستان من اجل ايقاف دعمها لايران ، اذ قامت مجموعة من الاسطول البحري الامريكي المكون من خمسة بواخر بحرية وعدد من الغواصات الاستقرار في ميناء كراتشي لمنع وصول البضائع الى ايران ، وقد قدرت ايران وقوف باكستان معها وقد عبرت الصحف الايرانية ان باكستان لها دور كبير في اعادة فهي جسر لربط ايران بالعالم وازالة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ، ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٠٩.

(٣) زار وزير الخارجية الباكستاني طهران في ايلول ١٩٨٢ مع وفد مكون من هيئة سياسية لدراسة تطورات الحرب والعلاقات السياسية بين البلدين ، وتم استقباله من قبل وزير الخارجية الإيراني ، واكد الجانبين في هذه الزيارة على=

لتصدير واستيراد البضائع عن طريق ميناء كراتشي ، وفي ١٠ شباط ١٩٨٣ زار وفد تجاري إيراني اسلام اباد في ١٠ شباط ١٩٨٣ والتقى بعض من المسؤولين في المؤسسات الباكستانية وتم التوقيع على أربعة عقود تجارية لمد إيران بالسلع منها الحنطة (٥٠) الف طن ب(٢٥) مليون دولار ، والرز نحو (١٣٠) الف طن بقيمة (٥٠) مليون دولار ، ونحو (٧٠) الف طن من السكر ، وما يقارب (٥٠) الف طن من الاسمدة بقيمة (١٠) مليون دولار ، كما دعا الجانب الإيراني نظيره الباكستاني للتوقيع على ترانزيت بين البلدين تم بموجبه نقل البضائع المستوردة عن طريق باكستان الا ان الاخيرة كانت مترددة بعض الشيء بسبب دعوة إيران إلى ضم الهند ايضاً ضمن هذه الاتفاقية ، واشادت الصحف الإيرانية بدور باكستان في دعم إيران بعدما امست تعاني من نقص البضائع بسبب العقوبات التي فرضت عليها فكان لهذه الاتفاقية بداية الاتفاقيات أخرى سواء كانت اقتصادية أو سياسية[١] .

شهدت العلاقات توترا في شباط ١٩٨٣ بسبب المشاكل التي تعرضت لها باكستان بسبب تورط عدد من الطلاب الإيرانيين في حوادث الاعتداء بأربع قنابل على المنشآت الفرنسية في مدينة كراتشي[٢] ، وصرحت ايران بأن لا دخل لها في تلك المشاكل لانها تريد الحفاظ على علاقاتها مع باكستان لانها تعد أكبر مستورد للبضائع لإيران ، لكن ذلك لم يمنع الطرفين من التوقيع على اتفاقيات تجارية ففي ٧ نيسان عام ١٩٨٣ وقع وزير

=ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين وذلك من خلال التأكيد على استمرار التعاون الاقتصادي وتصدير السلع إلى إيران عن طريق باكستان ، وتم التوقيع على اتفاقية لتنقيب النفط في باكستان وتزويد إيران بالحنطة والرز والسكر والمنتجات الزراعية والدواجن والمنسوجات القطنية مقابل تصدير النفط الخام الإيراني إلى باكستان بمقدار (١٠) آلاف برميل= =يومياً فضلاً عن الرصاص والكبريت ، وغيرها من المعادن ، كان لهذه الزيارة نتائج فمن الناحية الاقتصادية زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين ، ومن جانب آخر كان لباكستان ديون لإيران منذ أيام الشاه بقرض يبلغ (٧٥٠) مليون دولار، إذ اتفق الطرفان في هذه الزيارة على تسديدها بشكل بضائع من الاقمشة الباكستانية تصدرها لايران ، ينظر : حنان محمود عبد الرحيم نادر، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(١) حنان محمود عبد الرحيم نادر ، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٤١.

التجارة الإيراني ، ووزير التخطيط والشؤون الاقتصادية الباكستاني على معاهدة تجارية احتوت على عدة امور اقتصادية اهمها ما جاء في الفقرة السادسة من المعاهدة التي نصت ان يقوم الطرفان بتشكيل هيئات تنسيقية لتنفيذ مضامين الاتفاق وان يتم عقد اجتماعات دورية في عاصمتي البلدين يتم من خلالها مناقشة أهم الأمور الطارئة بين الطرفين ، كما اعطت ايران مهلة لباكستان لتسديد القرض الذي عليها والذي تبلغ قيمته (٨٠) مليار دولار بعد ان تم عرض هذا في مجلس النواب الايراني في اب عام ١٩٨٣ ، كما تم توقيع مذكرة تفاهم حول تفصيل مشروع قانون الملاحة المشترك بين البلدين وتوسيع التعارف الثنائي لصناعة السفن الصغيرة وبتبادل المعلومات النفيسة باستخدام الكوادر البشرية للطرفين[١].

استمر البلدين في عقد العديد من الاتفاقيات التجارية والثقافية ، ففي عام ١٩٨٤ عقد الطرفين اتفاقيات ثقافية تم بموجبها ارسال العديد من الطلاب الباكستانين الى الدراسة في إيران ، وتقوم إلاخيرة بالتعاون مع باكستان في المجال الصحفي والإعلامي وتدريس اللغة الفارسية في پاكستان، وفي اواخر عام ١٩٨٤ عقد اجتماع في اسلام آباد بحضور وزير الشؤون الاقتصادية الإيراني ، ووزير الاقتصاد الباكستاني ، اثمر الاجتماع عن تشكيل هيئة مشتركة للوزراء الهدف منها توسيع التعاون بين البلدين في المجالات المختلفة ، على ان تكون هنالك اجتماعات دورية في كل عام لهذه الهيئة بصورة متناوبة بين طهران واسلام آباد ، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم وتشكيل هيئات للنقل والصناعة والتبادل الثقافي والعلمي والفني[٢] .

من جانب اخر ، كان اهم حدث في العلاقات بين البلدين تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي ١٩٨٥ (Econmic Cooperation Organization) في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٥ من قبل كل من باكستان وإيران وتركيا ، وهي امتداد لمنظمة التعاون

---

(١) حنان محمود عبد الرحيم نادر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .

الإقليمي للتنمية(RCD) التي تم تأسيسها منذ عام ١٩٦٤ ، وقد اقترحت ايران توسيع اطار منظمة التعاون الإقليمي للتنمية لتشمل الهند ، إلا ان باكستان رفضت ذلك بسبب سوء علاقاتها مع الهند،كما رفضت ايران اقتراح باكستان بضم العراق للمنظمة لان الحرب كانت لا تزال قائمة بين ايران والعراق انذاك ، وتم عقد أول اجتماع في طهران على مستوى وكلاء وزراء خارجية الدول الثلاث (باكستان – ايران – تركيا) في المدة (١٣– ١٥) تموز ١٩٨٥،وتم تشكيل اربع لجان فنية لتعزيز التعاون الاقتصادي والصناعي والزراعي والتعليم والبحث العلمي ايضاً، والاجتماع الثاني تم عقده في انقرة ، وتمت مناقشة برنامج عمل المنظمة،وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين البلدان(١).

ارادت ايران عن طريق هذه المنظمة ان تكسر طوق العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب الحرب مع العراق وذلك عن طريق كسب باكستان وتركيا إلى جانبها ، وجعل المنظمة هي المورد لها للبضائع وتغطية حاجتها العسكرية والسلام ايضاً ورفع مستوى التبادل التجاري مع باكستان وتركيا ، فقد صرح السفير الباكستاني في طهران "**إن إيران هي من إعاد احياء المنظمة ، لأنها بعد ستة أعوام من الثورة اصبحت محاطة بالعزلة الدولية** " كان للمنظمة دور في توسيع العلاقات بين البلدين فقد تم اصدار قانون تأسيس الملاحة الباكستانية – الإيرانية الذي وافق عليه الخميني وتم عرضه على مجلس الشورى الإيراني لكي يتم التصويت عليه بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٨٥(٢) .

أثارت العلاقات الايرانية الباكستانية الصحف العالمية التي عدت تلك العلاقات خروج باكستان من حيادها في الحرب العراقية الايرانية ووقوفها الى جانب ايران مما اضطر رئيس الوزراء الباكستاني الى التصريح في مؤتمر صحفي الى التأكيد على موقفه المحايد اتجاه الحرب وان باكستان مستمرة في تبني المساعي لانهاء الحرب ، واشار الى ان

---

(١) حنان محمود عبد الرحيم نادر ، المصدر السابق ، ص٢٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٥٤.

السبب في تطور العلاقة الاقتصادي وجود منظمة اقتصادية مشتركة مع ايران يتوجب على باكستان الالتزام بها ، ولم تعمل باكستان اكثر من امرار عدد من البضائع الايرانية عبر موانئ كراتشي وقاسم ، لكن في الحقيقة عمدت باكستان الى ادخال ما يقارب مليوني طن من البضائع الى ايران عن طريق الميناين المذكورين عام ١٩٨٦[١] .

كان الحدث الاكثر اهمية في تاريخ العلاقة بين البلدين زيارة الرئيس الايراني علي خامنئي[٢] باكستان بناءا على دعوة الرئيس الباكستاني ضياء الحق في الأول من كانون الثاني ١٩٨٦ ، وقد كان لهذه الزيارة صدى في باكستان ، إذ اطلق عليها بالتاريخية لأنها أول زيارة لشخصية عالية المستوى من إيران بعد قيام الثورة الإسلامية فقد اقتصرت الزيارات على بعض الوفود والوزراء ، استقبل خامنئي استقبالا حافلا ، وزار المراكز الثقافية والدينية في باكستان ، بعدها عقدت عدة جلسات بين الرئيسين ناقشا فيها الجوانب السياسية والثقافية والدينية والعسكرية والاقتصادية ، واتفقوا على تبادل الخبراء في مجال الطاقة النووية ، وتشكيل ثلاث لجان في المجال الزراعي والتبادل الثقافي والتعليمي ، كما تطرق الطرفان الى فكرة احياء السوق الاسيوي المشترك بين تركيا وايران وباكستان الذي كان الشاه قد عرضه سابقاً ، واشاروا الى حاجة السوق إلى محور يجمع أعضاء دول الجوار ، والى عمل مشترك في بناء الطرق والمواصلات وغيرها من الاجراءات ، وتوصل الطرفان الى عقد مذكرات تفاهم في مجال التجارة والاقتصاد والزراعة والثقافة ، وفي

---

(١) حنان محمود عبد الرحيم نادر ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦- ٢٥٧.

(٢)علي خامنئي(١٩٣٩) : هو زعيم ديني وسياسي ، ولد في مدينة مشهد المقدسة ، ينحدر من اسرة دينية ، والده اية الله الحاج السيد جواد من ابرز علماء الدين في مشهد ، انخرط في النشاط السياسي منذ عام ١٩٦٤ مع الحركة الثورية الاسلامية الايرانية ، بعد نجاح الثورة الاسلامية تولى عدة مناصب منها عضو مجلس قيادة الثورة وعضو مجلس استقبال الخميني ، وممثل الخميني في مجلس الثورة في وزارة الدفاع وقائد الحرس الثوري ، وعضو في الدورة الاولى للمجلس الاستشاري الاسلامي ، ومستشار الامام في المجلس الاعلى للدفاع ، ورئيس للجمهورية الايرانية الاسلامية لمرحلتين (١٩٨١-١٩٨٩) ، بعد وفاة الخميني انتخبه مجلس الثورة بالاجماع لتولي منصب مرشد الثورة الاسلامية ، ونجح خامنئي في الحفاظ على روح الثورة على نهج سلفه الخميني ينظر : احمد فليح حسين القاسمي ، المصدر السابق ، ص٣٠ .

السياق نفسه زار باكستان وفد تجاري ايراني في ٥ كانون الثاني ١٩٨٦ برئاسة معاون وزير كل من وزير الخارجية ، التجارة ، الاعمار، والإرشاد الإسلامي ، وتم خلال هذه الزيارة دراسة التعاون المشترك بين البلدين ، وصوت مجلس الوزراء الايراني على اتفاقيات التعاون المشترك الذي تضمن تمويل باكستان بقرض قدره (٩٠) مليون دولار امريكي ، ظلت الزيارات المتبادلة بين البلدين لاسيما من الجانب الإيراني بسبب الأوضاع التي كانت تعيشها إيران بسبب حربها مع العراق فباكستان كادت ان تكون الدولة الوحيدة التي تدعم ايران[١].

يتضح مما سبق ان بقاء العلاقات بين البلدين رغم ظروف الحرب والتوترات التي حدثت بين الحين والاخر يعود لعوامل اقتصادية وسياسية ، فمن الناحية الاقتصادية حاجة ايران الى الموانئ الباكستانية لتصدير واستيراد البضائع بعد اغلاق موانئها المطلة على الخليج العربي ، اضف الى ذلك حاجة باكستان الى النفط والغاز الطبيعي الذي باعته ايران بأرخص الاسعار للحفاظ على معاميلها ، اما الناحية السياسية فقد اظهرت حاجة باكستان الى الحفاظ على علاقاتها مع ايران ومسايرتها لتحقيق الاستقرار الداخلي الذي يتوتر بين الحين والاخر بسبب الصراع الطائفي في اقليم بلوشستان الباكستاني بسبب دعم ايران لطائفة الشيعة في هذا الاقليم ، فضلا عن حاجة باكستان الى حليف اقليمي قوي وسط الدول المعادية لها في المنطقة المتمثلة بالهند وافغانستان .

اما العلاقات الاقتصادية الايرانية مع اوربا فقد اخذت مكانا مهما في سياسة ايران الخارجية ، إذ خصصت هيئة للتجارة مع الغرب اطلق عليها (هيئة الاحصاء الغربية) ومكتب خاص للبلدان الرأسمالية في التجارة الخارجية ، وعين مستشار خاص لشؤون اوربا الغربية في وزارة التجارة ، وهذا ما اشارت اليه وثيقة ارسلها المستشار الى نائب وزير التجارة الخارجية الايرانية يطلب منه ارسال امر هيئة الاحصاء الغربية خلال الاعوام (١٩٧٩-١٩٨٦) الى وزارة التجارة الايرانية للاطلاع على اوضاع التجارة مع اوربا

(١) حنان محمود عبد الرحيم نادر ، المصدر السابق ، ص٢٧٣، ص٢٧٦،ص٢٧٧.

الغربية[١] ، كما تطورت علاقات ايران مع الدول الاوربية سيما منظمة السوق الاوربية المشتركة ابان الحرب، فقد ارتفعت قيمة واردات ايران من دول السوق الاوربية المشتركة اواخر ثمانينات القرن العشرين مقارنة ببداية الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، اذ بلغت نحو(٥٦,٥%) من اجمالي الواردات في الاعوام (١٩٧٩-١٩٨١) ، وفي عام ١٩٨٤ بلغت ما يقارب (٥٧,٣٤%) وارتفعت نحو (٦٦,١%) عام ١٩٨٧ ، في حين بلغت واردات ايران من بريطانيا وحدها نحو(٧٦٩) مليون دولار ، اي شكلت نسبة (٩,٤%) من اجمالي واردات السوق الاوربية المشتركة في الاعوام (١٩٧٩-١٩٨١) ، وارتفعت نحو (١,٢١٠) مليون دولار، اذ شكلت نسبة (١١,٧٢%) عام ١٩٨٤ ، وفي عام ١٩٨٧ ارتفعت ما يقارب (١,٢٦٧) مليون دولار اي شكلت نسبة (١٦,١%) من اجمالي واردات السوق الاوربية المشتركة ، كما هو موضح في الجدول الاتي[٢].

جدول رقم (١٢)

واردات ايران من السوق الاوربية لمشتركة وبريطانيا (١٩٨٤-١٩٨٦)

السنة	واردات السوق الاوربية المشتركة (%)	واردات ايران (مليون دولار)	واردات بريطانيا من اجمالي واردات السوق الاوربية المشتركة
١٩٨٤	٧٥,٣٤	١,٢١٠	١١,٧٢
١٩٨٥	٥٢,٨٣	٦٧٨	٨,٥٦

(١) وزارت امور خارجى ، جمهورى اسلامى ايران، معاونت بازركانى خارجى باسلام ، ١٣٦٧.

(٢) كزارش روابط اقتصادى – بازركانى باكشور انكليس ، وزارت بازركانى ، جمهورى اسلامى ايران ، د.ت .

١٩٨٦	٦٢,٤٨	٦٣٩	١٠,١٥

يتضح من الجدول المذكور بأن واردات ايران من السوق الاوربية المشتركة وبريطانيا للأعوام (١٩٨٤-١٩٨٦) قد ازدادت، نظرا لحاجة ايران المتزايدة للبضائع ابان سنوات الحرب العراقية الايرانية .

توزعت واردات عام ١٩٨٧ والبالغة (١,٢٦٧) مليون دولار بين الايجار (٢٤٤) مليون دولار، وسداد الديون (٩٦) ملون دولار، والمشتريات الطارئة (٨٠) مليون دولار واقساط القرض (٤٩) مليون دولار[١].

وعلى صعيد التجارة مع بريطانيا فأنها كانت زاخرة بأنواع البضائع فقد بلغت صادرات ايران اليها نحو(٢٣٥) مليون دولار بنسبة (٧%) من اجمالي الصادرات عام ١٩٧٩ ، في حين بلغت الواردات ما يقارب (٦٦٥٧) مليون دولار اي نسبة(٣%) من اجمالي الواردات ، وانخفضت الصادرات الى بريطانيا في عام ١٩٨٢ اذ بلغت ما يقارب (٨٦) مليون دولار اي بنسبة (٣%) من اجمالي الصادرات وانخفضت معها الواردات اذ بلغت نحو(٧٠٦) مليون دولار اي نسبة (٦%) من اجمالي الواردات ، وفي عام ١٩٨٥ انخفضت الصادرات نحو (٣٠) مليون دولار في حين ارتفعت الواردات مايقارب (١٣١٥) مليون دولار، يمكن ايضاح قيمة الصادرات والواردات مع بريطانيا في الجدول الاتي[٢] :

(١) كزارش روابط اقتصادى – بازركانى باكشور انكليس ، وزارت بازركانى ، جمهورى اسلامى ايران ، د.ت.

(٢) وزارت بازركانى، جمهورى اسلامى ايران، كزارش خلاصه از ملاقات مؤرخ١٩ أذر ١٩٦٧ سرادربهرادى با اغا والكن مستشار بازركانى انكلستان در تهران.

جدول رقم (١٣)

قيمة التجارة الايرانية مع بريطانيا (١٩٨٤-١٩٨٦)

السنة	الصادرات مليون دولار	النسبة المئوية(%)	الواردات مليون دولار	النسبة المئوية(%)	موازنة الدولة
١٩٨٤	١٨	٩,٤	١٣١٥	١١,٧٣	١١٩٣
١٩٨٥	٣٠	----	١٣١٠	١٠,٧	٧٣٥
١٩٨٦	٥٠٥	----	٢٥٣	٩,٨	----

يلاحظ من الجدول اعلاه أزدياد قيمة الصادرات الايرانية الى بريطانيا بعد عام ١٩٨٥ بالمقابل انخفاض قيمة الواردات في ذروة الحرب وانخفاض نشاط الانتاج،اذ اعتمدت ايران على تصدير المواد الاولية للحصول على البضائع الاستهلاكية الجاهزة .

بلغت واردات ايران من بريطانيا في عام ١٩٨٥ لمختلف القطاعات الاقتصادية حسب احصائيات وزارة التجارة في الاشهر الاولى لعام ١٩٨٤ نحو (٤٥٠,٦٥) مليون دولار في قطاع النفط ، و(١٨٤,٤١) مليون دولار في قطاع الصناعات الثقيلة ، وفي قطاع الطرق والمواصلات بلغت نحو (٧٣,٢٣) مليون دولار ، ونحو(٢٤,٣٨) مليون دولار في خدمات البنك المركزي ، وفي قطاع التجارة نحو (١١,٩٧) مليون دولار، وفي والتربية والتعليم نحو (٥,٢٤) مليون دولار، ونحو(٣١,٤٢) مليون دولار، وفي الدفاع ما يقارب (١٥,٠٢) مليون دولار ويمكن ايضاح ذلك في الجدول الاتي[١]:

---

(١) وزارت بازركانى، جمهورى اسلامى ايران ، امارثبت سفارشات كشاي شيافته در ٩ ماهه اول سال ١٣٦٣ از كشور انكلستان بر حسب بخشهاى .

جدول رقم (١٤)

واردات ايران من بريطانيا حسب القطاعات الاقتصادية عام ١٩٨٥

اسم القطاع	المبلغ (مليون دولار)	اجماليالنسبة المئوية من الواردات%
النفط	٤٥٠,٦٥	٤٠,٥٦
الصناعات الثقيلة	١٨٤,٤١	١٦,٦٠
الطرق والمواصلات	٧٣,٢٣	٦,٥٩
البضائع الاساسية	٥٥,٦٣	٥,٠١
مراكز الاعداد والتوزيع	٣٥,٠٣	٣,١٥
المعادن والفلزات	١٢,٩٧	١,٥٢
التجارة	١١,٩٧	١,٠٨
وزارة الداخلية	٥,٨٢	٠,٥٢
الجهاد	٥,٣٠	٠,٤٨
التربية والتعليم	٥,٢٤	٠,٤٧
الزراعة	٣١,٤٣	٢,٨٣
الصحة والخدمات الاجتماعية	٣٢,٧٦	٢,٩٤
خدمات البنك المركزي	٢٤,٣٨	٢,١٩
الدفاع	١٥,٠٢	١,٣٥

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قطاع النفط قد استحوذ على اعلى نسبة من واردات ايران من بريطانيا مقارنة بالقطاعات الاخرى .

اما الصادرات فقد بلغت عام ١٩٨٣ نحو (١٤١٦) مليون ريال الى بريطانيا وحدها فقد تنوعت مابين الفواكه وحديد الصلب ومحركات وغيرها من السلع ، كما هو موضح في الجدول الاتي[١]:

جدول رقم (١٥)

صادرات ايران الى بريطانيا عام ١٩٨٣

رقم التعريفة	نوع السلعة	القيمة بالمليون ريال	القيمة بالمليون دولار
٨٠/٠١	التمر، الموز، الاناناس ، أئمة، جوزانجا	٧١٩	٩
٨٠/٠٥	فواكه مسلوقة	١٥٤	٢
٥٨/٠١	السجاد	١٤٩	١,٧
١٣/٠٢	محركات وتوربينات هوائية جديدة	١٤٢	١,٦
٨٤/١١	حديد الصلب وغازات مضغوطة	٣٨	٠,٤

(١) سند اقلام عمده كالاهاى صادراتى ايران به كشور انكلستان در سال ١٣٦٢، وزارت بازركانى ، جمهورى اسلامى ايران .

٧٣/٢٤	سلع اخرى	١٠٥	١
المجموع	ـــــــــــــ	١٤١٦	١٦

عملت ايران على تعزيز العلاقات التجارية مع بريطانيا ، اذ جرت مباحثات مثمرة اقتصاديا مع مستشارين ورجال اعمال بريطانيين في مختلف قطاع التجارة يرأسهم السيد والكن (Walkan) مستشار الاعمال البريطاني في طهران الذين اجتمعوا مع نائب وزير التجارة الايرانية بهزادي براذر في ١٩ ايلول ١٩٨٥ وجرت مباحثات، لمزيدا من التعاون الاقتصادي ، وقد اكدوا في الاجتماع زيادة صادرات ايران الى بريطانيا اكثر من العام السابق ، وقد شجعوا الجانب الايراني على ذلك واكدوا على تمتع السوق البريطاني بقوة سحب للبضائع الايرانية سيما الفواكه الحمضية وغيرها من البضائع الغذائية لا سيما اذ كانت طريقة التعبئة صحيحة وجلب حاويات مبردة ذات جودة عالية للحد من تلف البضائع[١] .

تعززت العلاقات الاقتصادية بين ايران وبريطانيا اكثر في معرض طهران الدولي الثاني عشر الذي أقيم في ٢ ايلول عام ١٩٨٦ شاركت بريطانيا في المعرض بأكثر من شركتين تابعتين لها وعرضت منتجاتها ومنشاتها في الجناح الخاص بها في المعرض ، والتي كانت في الاساس قطع غيار وانواع الكابلات الصناعية واجهزة قياس وزن والمنتجات المستخدمة في صباغة جميع انواع الات النسيج الحاسوبي ،وكان للشركات البريطانية حضور نشط وفعال ، وكان لبريطانيا الحضور الاكبر والاكثر نشاطا في ايران

(١) ينظر محلق رقم (٦) وزارت بازركانى، جمهورى اسلامى ايران، كزارش خلاصه از ملاقات مؤرخ١٩ أذر ١٩٦٧ سرادربهرادى با اغا والكن مستشار بازركانى انكلستان در تهران .

بعد المانيا الغربية[١]، وقد حضر المعرض بيركلي(Bearkaly) وزير التجارة والموارد البريطانية ، ورئيس مجلس التجارة الخارجية والتقى بنائب وزير التجارة الخارجية (براد رفراجي) للبحث في امكانية التعاون الاقتصادي ، وشرح الاثنان اداء البلدين في السياسة التجارية ، واكدا على ضرورة تبني البلدين مواقف صحيحة وطبيعية في ظل توتر العلاقات الدولية بسب الحرب العراقية الايرانية[٢].

يبدو ان علاقات ايران مع سوريا وتركيا والامارات العربية المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وباكستان وغيرها من الدول رغم الحصار الاقتصادي المفروض على ايران قد ساهمت في زيادة صادرات ايران من النفط والغاز الطبيعي الى الدول المذكورة لتوفير العملة الاجنبية من جهة وزيادة الايرادات المالية للدولة من خلال العوائد النفطية مما ادى الى استمرار مقاومة الاقتصاد الايراني الذي يعتمد على النفط بشكل اساسي لظروف الحرب .

(١) بالفعل امست بريطانيا انذاك من الموردين الاوائل بماتحتاجه ايران من البضائع بعد المانيا الغربية وهذا ما اوضحته وثيقة تابعة لوزارة التجارة وزارت بازركانى، جمهورى اسلامى ايران، اسامى بيست وبنج كشور عمده صادر كننده كالا به ايران ، ثبت سفارش سال ١٣٦٢.

(٢) كزارش نحوه شركت انكلستان دردوزدهمين نمايشكاه بين المللى تهران ، وزارت بازركانى ، جمهورى اسلامى ايران ، شهريور ١٣٦٥ش.

الفصل الثالث : الأوضاع الاقتصادية في ايران١٩٨٧-١٩٨٩

المبحث الأول : سياسة الحكومة الإيرانية تجاه القطاعات الاقتصادية ١٩٨٧-١٩٨٩

اولا : مساعي الحكومة في تطوير القطاعات الاقتصادية

١-قطاع الزراعة

١-قطاع الصناعة

٣-قطاع التجارة

١- قطاع النفط

٢- القطاع المصرفي

٥- قطاع النقل والمواصلات

المبحث الثاني : علاقات ايران مع بعض الدول العربية والاجنبية واثرها على الوضع الاقتصادي نهاية الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٧-١٩٨٩)

اولا: علاقات ايران مع الدول العربية

ثانيا : علاقات ايران مع الدول غير العربية

ثالثا : أثر الحرب العراقية – الايرانية على الاقتصاد الايراني

رابعا : الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران

المبحث الأول : سياسة الحكومة الإيرانية تجاه القطاعات الاقتصادية ١٩٨٧-١٩٨٩

اولا : مساعي الحكومة في تطوير القطاعات الاقتصادية

١-قطاع الزراعة

استطاع مجلس تخصيص الاراضي وفقا لقانون توزيع الاراضي الزراعية الصادر عام ١٩٧٩ اواخر الثمانينات من توزيع ما يقارب (١٠٢٥) مليون هكتار من الأراضي القاحلة على (٢٠٠٠٠) أسرة ريفية ، كما تم توزيع قرابة (١٣٠) الف هكتار من الأراضي من أصل (٨٥٠) الف هكتار التي استحوذ عليها الفلاحون على (٢٠) الف مزارع و(٤٠٠) الف هكتار من الأراضي الممنوحة لشاغليها ، وادى ذلك الى جعل الملكية الخاصة للأراضي المصادرة غير واضحة، بسبب الأفكار المختلفة حول حقوق الملكية بين الفصائل السياسية ، لذلك كان يتردد المستثمرون من القطاع الخاص في تقديم التزامات طويلة الأجل لتتضح الرؤيا بشأن الملكية الخاصة بالاراضي المصادرة[١]. كما وضعت الحكومة الايرانية اهدافا لقطاع الزراعة وفقا للمشاكل التي تعرضت لها الزراعة منها موسم الجفاف عام ١٩٨٧ الذي حد من نمو هذا القطاع نحو(٧,٢%) وتنفيذ سياسة الأسعار التي وضعتها الحكومة في نهاية الثمانينات ، ومن هذه الاهداف إلغاء استقرار الأسعار عام ١٩٨٩ ما عدا بعض الأصناف الزراعية[٢] .

زادت الحكومة الايرانية من تنظيم الدولة للأسعار والسوق لمنع الاحتكار ووقف الربح العالي من قبل أصحاب المتاجر والوسطاء والتجار على حساب المستهلكين أبتداءا من الحرب العراقية الايرانية ، إذ زاد دفع إعانات المستهلكين بشكل كبير فشمل ذلك السلع الأساسية مثل القمح والسكر والزيت النباتي والأرز ، ولم يتم دفع مثل هذا الدعم للمنتجين مما ادى الى غياب المنافسة ، نظرًا لأن الحكومة الإيرانية كانت المشتري الوحيد للقمح

---

(1) Eva Patricia Rake,op.cit , p226.

(٢) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى ، ص١٠٦ ؛ عباس شاكرى ، منبع قبلى ، ص ٣٤٢.

وقام المجلس الاقتصادي بتحديد الأسعار على أساس تكاليف الإنتاج وهي أقل بكثير من أسعار السوق العالمية ، مما اثر ذلك على المزارعين الذين غادروا مزارعهم وهاجروا إلى أطراف المدن الكبرى للبحث عن وظائف أفضل ، لكن انتهى بهم الأمر في مدن الصفيح مع وصول محدود فقط للاحتياجات الأساسية[١].

بذلت الحكومة جهودا كبيرة لزيادة حصة الصادرات من السلع الزراعية التي شملت (الفواكه الطازجة ، والمكسرات ، والنباتات الطبية والصناعية ، والأسماك ، والكافيار ، والجلد ، والأمعاء ، والصوف ، والزغب ، والشعر ، والكراكانث ، وجذر عرق السوس ، وما إلى ذلك) وفقا للخطة الاقتصادية القائمة على تنمية الصادرات التي اتبعتها الحكومة عام ١٩٨٨ بدلا من الاعتماد على الواردات ابان الحرب العراقية الايرانية ، لتقليل الاعتماد على النفط كأساس في زيادة ايرادات الدولة ، اذ تستحوذ الصادرات النفطية على الصادرات الايرانية بنسبة (٩٠%) ، لذلك وجهت الحكومة اهتماما اكثر بقطاع الزراعة وعملت على زيادة حصته من الاستثمار الحكومي من اجل رفع انتاج السلع الزراعية لدرجة انها تستطيع تصدير الفائض عن الحاجة ، لكنها لم تصل الى ما خططت له . فعند مقارنة انتاج تركيا وايران للسلع الزراعية نجد ان تركيا تستخدم أقل من نصف مساحة إيران من الأراضي ومحدودية أكثر من الأراضي الصالحة للزراعة لتحقيق أقصى استفادة من قطاعها الزراعي لزيادة الصادرات ، اذ بلغ إنتاج القمح التركي ما يقرب من (٣) أضعاف إنتاج القمح الإيراني عام ١٩٨٨، وكسبت تركيا نحو(١٩٧) مليون دولار من النقد الأجنبي من صادراتها من القطن، كما صدرت من الأبقار والأغنام والماعز والصوف والجلود والأمعاء ومنتجات المواشي الأخرى بقيمة (٣٨٠) مليون دولار، وصدرت تركيا لبريطانيا وحدها ما يقارب (٧٤) الف طن من الزبيب في حين بلغ الزبيب

(1) Eva Patricia Rake,op.cit,p246 .

الايراني المصدر الى بريطانيا نحو (١٣٧) طنا ،اي بلغت قيمة الصادرات الزراعية التركية أكثر من (٩) أضعاف قيمة الصادرات الزراعية الإيرانية[١] .

يتضح مما سبق ان الحكومة الايرانية لم تستطع تحقيق اهداف برنامج تنمية الصادرات بسبب انخفاض الصادرات الزراعية الايرانية مقارنة بالدول الاخرى ويعزى ذلك الى اسباب منها[٢]:

١-ارتفاع أسعار السلع الزراعية الإيرانية مقارنة بالدول المنافسة ، زيادة الطلب المحلي على المنتجات الزراعية .

٢- عدم التقيد بالمعايير ، والتعبئة غير الصحيحة ، وعدم التقيد بالتدريج والتطهير للبضائع المصدرة ، وعدم الاهتمام بأذواق المستهلكين الأجانب.

٣- الاعتماد على الأسواق الدائمة وعدم الاهتمام بالأسواق الجديدة ، لأن بعض الأسواق القديمة يشغلها المنافسون.

٤- قلة وسائل النقل والاستخدام غير السليم لوسائل النقل الموجودة ، فبسبب الزيادة المفاجئة في أسعار الشحن من قبل الطيران الايراني، أدى ذلك إلى إلغاء إمكانية تصدير الفواكه والخضروات إلى الدول الأوروبية عن طريق الجو، لكي يستفيد المصدرون الإيرانيون من فارق التوقيت في وصول المنتجات الزراعية واستبدال المنافسين .

٥- عدم وجود نظام ضمان لتصدير سلع التصدير ، وذلك لأن تصدير بعض السلع الزراعية مثل الكراث والخضروات معرض للخطر بدرجة كبيرة وتصديرها محفوف بالمخاطر. لذلك ، من أجل طمأنة المصدرين .

---

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٧٦؛ حسين صادقى ، منبع قبلى ، ص٢٩٠

(٢) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٧٧.

٦- أدى تزايد نشاط منافسي إيران في الأسواق الدولية إلى انخفاض الطلب على البضائع الإيرانية ، وعدم وجود نظام تسويق وإعلان وتقديم الخدمات والمعلومات اللازمة.

كان المنافسون الرئيسيون لإيران في مجال المكسرات هي تركيا واليونان ، وفي مجال الفستق والزبيب الولايات المتحدة الامريكية وأفغانستان، والعراق في مجال التمور، وإيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة الامريكية في مجال اللوز، ويمكن ايضاح كمية السلع الزراعية الايرانية المصدرة عام ١٩٨٨ في الجدول التالي[١] :

جدول رقم (١٦)

كمية السلع الزراعية المصدرة من ايران عام ١٩٨٨

السلعة	الكمية (طن)
التفاح	١٢٠٠
العنب	١٤٠ الف
رمان	٦٠٠الف
كمثرى	١٥٠الف
التمور	٤٦٠الف
زبيب	٨٠ الف
خضراوات	٩ الف

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٧٧ .

يتضح من الجدول ان التفاح والرمان اكثر السلع الزراعية الايرانية تصديرا الى الخارج .

ووفقا لما تقدم ادى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع معدلات التضخم ، إذ اصبح قوى الطلب لا يتناسب مع العرض الحقيقي له ، لذلك فأن النهوض بالقطاع الزراعي كان يحتاج الى جهود كبيرة لرفع نسبته في المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي ، نتيجة الاهمال الشديد لوسائل الري لعدم وجود استثمارات كافية ومخصصة لتنمية المصادر المائية وتطوير وسائل الري ، أذ يتم تخصيص (٨٢) مليار متر مكعب للري الزراعي ، الا ان (٧٠%) من هذه الكمية يذهب هدرا ولا تتم الاستفادة المثلى سوى (٣٠%) منه ، كما كانت تعاني من نقص كبير في توفير مستلزمات الانتاج الزراعي ، وشهدت نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعي انخفاضا واضحا في ثمانينات مقارنة بالقطاعات الاخرى[١]، ويمكن ايضاح مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة في الجدول التالي[٢] :

جدول رقم (١٧)

عدد الايدي العاملة في قطاع الزراعة(١٩٨٧-١٩٨٩)

السنة	عدد الايدي العاملة(الف)
١٩٨٧	٣٢٣٢
١٩٨٨	٣٢٥٣

(١) جواد كاظم حميد ، المصدر السابق ، ص١٠٨.

(٢) حميد ابريشمى، منبع قبلى ، ص١٩.

١٩٨٩	٣٣١٣

يبدو ان عدد العاملين في قطاع الزراعة شهد ارتفاعا كبيرا خلال الاعوام (١٩٨٧–١٩٨٩) نظرا لحاجة البلاد المتزايدة للمواد الغذائية في السنوات الاخيرة من الحرب العراقية الايرانية وحتى عام ١٩٨٩ .

٢ – قطاع الصناعة

وضعت الخطة التنموية الثانية (١٩٨٣–١٩٨٧) اهدافا نوعية للقطاع الصناعي لمعالجة أوجه القصور، والمشكلات الداخلية والخارجية التي تؤثر على هذا القطاع ، ومن هذه الاهداف التوجه نحو الذات الصناعية كوسيلة لتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد ، من خلال التأكيد على إنشاء وتطوير الصناعات على أساس موارد المواد الخام المحلية ،وتوسيع الإمكانات التكنولوجية للبلاد وتحقيق النمو الصناعي من خلال ذلك وتطوير الصناعات المنتجة للاحتياجات المحلية الأساسية والتأكيد على الصناعات المنتجة للآلات والأدوات الزراعية لتطوير قطاع الزراعة، وإعادة بناء وتحديث الطاقات الإنتاجية التي تضررت أثناء الحرب ، وإنشاء صناعات صغيرة من أجل تمكين مشاركة واسعة للناس في الأنشطة الصناعية وزيادة فرص العمل، ومع تحسن عائدات النقد الأجنبي وتنفيذ سياسات الصرف الأجنبي المتعلقة بالعملات التنافسية والعائمة[١]، ودعم منتجات الصناعات المحلية ولا سيما صناعة الآلات والصناعات المتوسطة من خلال إنشاء هيكل صناعي مع منع الدخول السلع الصناعية تدريجيا الى البلاد وتشجيع نمو الصناعات الام الاساسية والاعفاء من الرسوم الجمركية ، ودعم الأرباح التجارية إذا لزم الأمر لفرض قيود الاستيراد على السلع المتوسطة والرأسمالية وتطوير الصناعات

(١) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى،ص ١٠٥ ؛ حسن عظيمى ، مدار هاى توسعه نيافتكى در اقتصاد ايران ، مؤسسه نشرنى ، تهران ، ١٣٩٣ ش ، ص ١١٣.

المتوسطة وصناعات بناء الآلات ولا تشمل هذه الفقرة وحدات الإنتاج التي تندرج أنشطتها في إطار سياسة "تنمية الصادرات" وسيكون لها تسهيلات جمركية وتجارية خاصة لاستيراد المواد الخام وقطع الغيار والآلات(١).

بلغت تكلفة الشؤون العامة في الخطة الانفة الذكر (٣,٦%) ، وما يقارب (١,٣٠%) للشؤون الاجتماعية و(٤٨,٨%) للشؤون الاقتصادية و(١٤,٦%) نفقات اخرى ، وكان اهم ابواب الشؤون العامة هي المباني والمرافق الحكومية التي استحوذت على (٨٠,٦%) من الاعتمادات و(٣٤,٤%) للتعليم العام و(١٨,٤%) للصحة والعلاج والتغذية ، وما يقارب (٢٩,٩%) للطرق والمواصلات و(١٩,٤%) للزراعة والموارد الطبيعية و(٤,١٩%) للموارد المائية و(١٨,١٠%) للصناعات والمناجم(٢).

ولغرض تطوير القطاع الصناعي ورفع كفاءته الانتاجية والخروج من اطار الاستهلاك الذي انتهجته الحكومة اثناء الحرب اتجهت حكومة مير حسين موسوي عام ١٩٨٨ لجذب الاستثمارات الاجنبية ، بسبب انخفاض عوائد النفط والضغوط الاقتصادية الخارجية التي أدت الى ضعف الطاقة التمويلية للاستثمارات الصناعية فأتجهت نحو الاستثمار الاجنبي ، ووضعت قوانين لاجل ذلك منها اعطاء الحق للمستثمر الاجنبي في اخراج الارباح المتولدة من نشاطه الى بلده الاصلي ، وانشاء بعض المناطق الحرة مثل جزيرة قشم التي تزيد بها الاستثمارات على (١٥٠) مليون دولار، وجزيرة كيش التي تعد اكبر مركز تجاري واقتصادي واعفاء المكائن والمواد الاولية المستوردة من قوانين الجمارك ، واعفاء جميع الانشطة الصناعية والتعدينية من الضرائب لمدة ست سنوات تزيد عن عشر سنوات في المناطق النائية وانشاء محافظتين جديدتين هما كلستان وخراسان الشمالية على حدود دول اسيا الوسطى(٣).

---

(١) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى، ص١٠٢ ؛ حسين صادقى وعلى قنبرى ، منبع قبلى ، ص١٣٢.

(٢) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى، ص١٠٧.

(٣) جواد كاظم حميد ، المصدر السابق ،ص١١١؛ جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، المصدر السابق، ص٦٥.

تغيرت معالم العديد من الشركات الصناعية في نهاية الثمانينات منها من الغيت ومنها من توسعت في انتاجها فقد الغيت عدد من الشركات العاملة في صناعة المنسوجات والاجهزة المنزلية مثل شركة (Ardel) و(ARJ) الخاصة بالاجهزة المنزلية ، كما قلصت من شركات صناعة السفن ، في حين توسعت شركات اخرى في عملها مثل شركة المباركة للصلب وشركة خراسان للصلب وشركات البتروكيمياويات الكبيرة ومصانع الاسمنت ، كما ظهرت شركات كبيرة في صناعات الغذائية والادوية والالكترونيات وقطع الغيار[١].

كان من اهم المشاكل التي واجهت قطاع الصناعة هو عدم وجود علاقة متبادلة بين مكونات القطاع الصناعي وبين قطاعي الزراعة والتعدين اللذان يعدان الموردين الرئيسيين للمواد الخام التي تحتاجها الصناعات ، مما ادى الى الاعتماد على الخارج في توفير مواد الخام اذ عانى قطاع التعدين من مشاكل عدة منها[٢] :

١- وجود قصور في قانون التعدين في البلاد كإطار محدد وحافز لأنشطة التعدين .

٢-عدم قيام الحكومة باستثمارات البنية التحتية اللازمة في هذا القطاع ونقص مرافق البنية التحتية (كهرباء ، طرق ، سكك حديدية ، موانئ) .

٣-ضعف النظام التنفيذي وخدمات الاستشارات والهندسة والتصميم ، وضعف المعلومات الأساسية المتعلقة بالمعرفة العلمية والتقنية في قطاع التعدين والندرة الشديدة للمراكز المختبرية.

٤- اثرت أسعار الصرف العملة المتعددة في خفض حوافز تصدير المعادن وجعلت عائدات تصدير التعدين محدودة لعدة سنوات .

---

(١) غلام رضا لطفى ، منبع قبلى ، ص١٤٢.

(٢) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٣٢.

٥-السهولة النسبية لتوريد المواد الخام الصناعية من الخارج وعدم وجود حوافز لدخول رأس المال البشري والمادي إلى هذا القطاع ، وعدم استخدام الطاقات الإنتاجية للقطاع ، واعتماد القطاع على الاستثمار والآلات والمعدات.

٦- قلة المتخصصين في التعدين ، والتغييرات الإدارية المستمرة على مختلف مستويات اتخاذ القرار والتنفيذ ، وعدم وجود نظام إحصائي ومعلوماتي شامل وفعال عن المعادن،عدم كفاية التقنيات المستخدمة في بعض المناجم وتآكل الآلات قلة أنشطة البحث والتطوير في مجال التعدين ، وعدم القدرة على استقطاب العمالة لقلة الرفاهية والتسهيلات القانونية والأجور المتناسبة مع صعوبة التعدين.

كان من نتائج اعتماد القطاع الصناعي على المواد الخام المستوردة تأثر القطاع بتقلبات العملة ، فقد واجه الاقتصاد الايراني عام ١٩٨٨ اصعب الظروف اذ شهدت العملة انخفاضا حادا اثر على عائدات النفط ، وكمية العملة في البلاد ، بسبب اعتماد صناعات الدولة على الموارد الخام المستورة ، مما اثر على انتاج الصناعات[١]، فأنخفضت القيمة المضافة لهذا القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة (٩,٣%) ،كما انخفض معه مؤشر الانتاج في الورش الصناعية الكبيرة بنسبة (٢,٧%) عام ١٩٨٨ ، والغيت نحو(٨٨) سلعة من الوحدات الصناعية الكبرى ، وانخفض إنتاج (٥٨) سلعة ، واذا أشرنا إلى الإحصائيات التي نشرها مركز الإحصاء الإيراني نجد ان نسبة اعتماد القطاع الصناعي على الالات وقطع الغيار نحو (٤,٨٦%) ، و(٧,٥٦%) نسبة اعتماده على المواد الخام الأجنبية ، لكن نسبة الاعتماد على المواد الخام تختلف في الصناعات المختلفة والتي يمكن ايضاحها في الجدول الاتي[٢]:

(١) حسين صادقى وعلى قنبرى ، منبع قبلى ، ص٣١١ ؛ حسن عظيمى ، منبع قبلي ، ص٩٨

(٢) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٣٣ .

جدول رقم (١٨)

نسبة اعتماد الصناعات على المواد الخام

اسم الصناعة	النسبة (%)
وصناعات الورق والكرتون ، والطباعة والتجليد	٧٩
الصناعات الكيماوية	٧١,١
المنسوجات ، والملابس ، والجلود	٥٥,٧
والصناعات المتنوعة	٥٥,٥
صناعات المعادن الأساسية	٥٤,٦
وصناعات المنتجات الخشبية والأخشاب	٣٥,٨
صناعات المنتجات المعدنية غير المعدنية	٣٣,٨
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٩,١

استنادا الى الجدول المذكور ان صناعات الورق والكرتون ، والطباعة والتجليد هي الاكثر اعتمادا على المواد الخام المستوردة على الرغم من امتلاك ايران مواد خام لهذه الصناعات ، لكنها لا تسد الحاجة المحلية .

وكانت اهم الدول التي قامت بتوريد المواد الخام للصناعات الانفة الذكر مرتبة حسب الأهمية في الجدول الاتي[١] :

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى، ص٣٥.

جدول رقم (١٩)

الدول الموردة المواد الخام للصناعات الايرانية

اسم الدولة	النسبة (%)
ألمانيا الغربية	١٨,٩
اليابان	١٦,٧
بريطانيا	١٠
ايطاليا	٥,٨
الولايات المتحدة	٤,٩

واستنادا الى الجدول المذكور ان المانيا الغربية واليابان من اكثر الدول الموردة للمواد الخام الى ايران، نظرا لعلاقاتها التجارية المتميزة مع تلك الدولتين .

ومن المشاكل الاخرى التي كان يعاني منها الاقتصاد الايراني مشكلة الهجرة من الريف الى المدينة ، اذ بذلت الحكومة جهودا كبيرة لايقاف الهجرة بتشغيل الايدي العاملة في الريف للقضاء على البطالة وتنمية الصناعات الريفية التي تشمل الحرف اليدوية والتقليدية،

والصناعات التحويلية، والخدمات الفنية والصناعية، نظرا لما تمتلكه هذه الصناعات من مزايا لا سيما الحرف اليدوية والتقليدية ، من هذه المزايا[١]:

١- تعد الحرف اليدوية والتقليدية من الأنشطة التي تخلق فرص عمل وتقلل أنواع البطالة في المناطق الريفية والحضرية نظرا لكثرة العاملين فيها ، وتسبب العمالة والدخل وتحسن مستوى المعيشة والرفاهية للقرية وتوفر استقرار الإسكان الريفي في وطنهم وتحد من الهجرة من الريف الى المدينة .

٢- تساهم هذه الصناعات في زيادة دخل الفرد في القرية وتحقيق التوزيع العادل للدخل بين الريف والحضر وتقليص فجوة الدخل بين الريف والحضر، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق توازن اقتصادي نسبي في القرية من خلال تنمية العرض والطلب .

٣- تتمتع المنتجات الحرفية ذات الأبعاد المختلفة لا سيما فيما يتعلق بصادرات البلاد بميزة خاصة في المجالات الاقتصادية منها توريد العملة الاجنبية نظرا لزيادة الطلب عليها في الخارج لاسيما السجاد الايراني وغيرها من البضائع الحرفية التقليدية ، ومساهمتها في إنتاج الدخل القومي .

٤- استقلالية الحرف اليدوية لاعتمادها على المواد الخام المحلية وابتعادها عن المواد الخام الاجنبية الا ما ندر ، لذلك فأن تطويرها والتوسع فيها خطوة مهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي للبلد.

٥- تعكس الحرف اليدوية المظاهر الثقافية لبلاد فارس فهي مثالا للاصالة الثقافية التي تعبر عن القيم والهوية التقليدية للمجتمع[٢].

---

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص ٤٠

(٢) حميد ابريشمى ، منبع قبلى، ص٧٩.

وفي هذا الصدد يمكن القول ان السجاد الايراني يعد من الحرف اليدوية الإيرانية المعروفة في الأسواق العالمية لما تتمتع به من أصالة الشكل وثبات اللون للأقمشة الإيرانية المنسوجة يدويًا ، فهي من الأعمال الفنية التي تضف قيمة تراثية بمرور الوقت ، لذلك ارتفع الطلب على السجاد الايراني ، فهو يشكل (٤٠-٤٥%) من قيمة الصادرات غير النفطية للبلاد ، اذ بلغت صادرات السجاد نحو (٤٨٢,٠) مليون دولار عام ١٩٨٧ ، وانخفضت نحو (٣٠٩) مليون دولار عام ١٩٨٨ و نحو (٣٤٥) مليون دولار عام ١٩٨٩[١] ، ولتلافي تشبع السوق بالسجاد الايراني الذي يؤدي الى انخفاض اسعاره وبالتالي يؤدي الى خفض عائدات النقد الأجنبي من صادرات السجاد بسبب التصدير المفاجئ وغير المنضبط للسجاد ، عملت الحكومة على فرض سياسة الهيمنة على صادرات السجاد الايراني وخفض سعر الصرف لدرجة يمكن للمصدر بيع بضاعته في الخارج بثمن بخس وفي نفس الوقت لا يفقد أي شيء من أرباحه[٢] .

٣ – قطاع التجارة

حدث عجزا في الميزان التجاري الايراني ابان سنوات الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ، فقد ازدادت قيمة الواردات على قيمة الصادرات ، نتيجة الاثار السلبية للحرب على الاقتصاد الايراني ، والتي ادت الى تدمير مراكز التصدير وبالتالي تدهور القيمة الاجمالية للصادرات الايرانية وقصورها عن تغطية الاستيرادات من جهة وقيام الحكومة الايرانية بأعادة توجيه الاستيرادات الى وجهات بديلة اكثر كلفة لحل المشكلة ، إذ اضطرت حينها الى تحويل طرق تجارتها عن المرافئ المطلة على الخليج الى طرق تمر عبر الاتحاد السوفيتي وتركيا مما ادى الى ارتفاع تكاليف النقل ، كما اثرت الحرب على

---

(١) محمد علي ، صناعة السجاد في ايران مشكلات وحلول ، مجلة ايران والعرب ، ص١٦٩-١٧٠

(٢) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٧٩ .

نوعية الاستيرادات فقد وجهت جزء كبير منها المعدات العسكرية ، بسبب اوضاع الحرب وحاجة ايران الى الاسلحة بدلا من توجيهها للسلع الاستهلاكية لاشباع حاجة السكان[١] .

ادت سياسة الحماية التجارية التي ورد ذكرها سابقا الى ارتفاع مستمر في الاسعار وتردي نوعية السلع المنتجة وانخفاض قيمة الريال الايراني بسبب تجميد جميع الارصدة النقدية العائدة للحكومة الايرانية في البنوك الاوربية كعقوبة على سياستها الخارجية وحربها مع العراق ومنها البنك البريطاني والذي قدر قيمته ب(٨) مليار جنيه بقيمة (٢٥٠) طن ذهب ، فقد اصبح الجنيه يساوي ٣٦٢ ريال بداية الحرب حتى اضطرت ايران دفع مبلغ قدره (١٢٥٠) مليون جنيه من رصيدها من العملة الصعبة[٢] .

أجبرت الحرب الحكومة الايرانية على التدخل في نظام توزيع البضائع [٣] ، بسبب نقص المعروض من السلع ، اذ تم تنفيذ برامج التوزيع العادل للبضائع من خلال نظام الحصص، ومع ذلك أدى وجود تفاوتات شديدة في توزيع الدخل إلى قيام جزء من السكان بالبحث عن سلع تزيد عن الحصص المحددة ، أدى ذلك إلى خلق بيئة لأنشطة السمسرة وتأثير المزيد من الوسطاء في نظام توزيع البضائع فأدى استمرار سياسات توزيع البضائع من خلال نظام الحصص ، وشراء سلع الحصص في السوق السوداء إلى حدوث انقسام حاد في نظام التوزيع مما أدى إلى تكثيف التوسع في الوساطة والبيع اليدوي ، من جانب اخر ان عدم الترابط والتنسيق بين برامج التوزيع وعدم وجود سياسة واضحة وموحدة في سياسة توزيع السلع ، ووجود طلب فائض على غالبية السلع في السنوات الحرب ، ادى

---

(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني ، ص٧٤.

(٢) حسن صغير حزيم ، المصدر السابق، ص٣٩٥ .

(٣) لتصل السلع الى المستهلك كانت شبكة توزيع البضائع قبل الثورة ، كانت تتم بين كبار التجار ووسطاء كبار تجار الجملة وصغار الوسطاء وصغار التجار دون تدخل الحكومة مباشرة أذ كان نحو(٨٠ – ٩٠%) من رأس المال التجاري في أيدي التجار والوسطاء الكبار ، ينظر : حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص١١٣.

الى ظهور السوق السوداء التي تقوم على اساس احتكار البضائع ورفع الاسعار فأدى ذلك الى ارتفاع معدلات التضخم مما اثقل كاهل الفقراء وذوي الدخل المحدود(١).

بعد انتهاء الحرب عام ١٩٨٨ ، ورغم جهود الحكومة في خفض أسعار الفائدة على الأنشطة التجارية ، إلا أن الشركات التجارية كانت تتمتع بنسب فائدة أعلى مقارنة بالأنشطة الإنتاجية ، وبالتالي تجتذب رؤوس الأموال ، بسبب الضعف الأساسي في البنية التحتية للإنتاج ، من جهة اخرى جذبت الانشطة التجارية الايدي العاملة كون ان الوسيط من التجار لا يشترط فيهم تخصص ولا يحتاج الى رأس مال كبير ومخاطرها قليلة جدًا ، مما ادى الى زيادة العاملين في الانشطة التجارية لدرجة ادت الى ظهور وظائف الوساطة الزائفة جزءًا مهمًا من القوة العاملة النشطة في المجتمعات الحضرية والريفية ، فقد انجذب عدد كبير من العاطلين عن العمل في مختلف مستويات التعليم من المهاجرين من الريف ، ومن الشباب إلى كبار السن إلى الوساطة والبيع المتجول ، واتخذت الوساطة في الاقتصاد الإيراني أبعادًا جديدة ، أذ بلغ عدد الموظفين في الأنشطة غير المنتجة خلال الأعوام(١٩٧٦–١٩٨٨) نحو (٩٨٠) الف وارتفع الى(٣٥٠٠) ألف شخص ، وبلغ عدد العاملين في وظائف الوساطة التجارية والانشطة غير القانونية نحو (٢٥) مليون ، وهذه نسبة عالية مقارنة بالعاملين بالقطاع الصناعي البالغ عددهم (١,٤) مليون شخص ، وفي دراسة عن أوضاع الباعة المتجولين في طهران وشيراز عام ١٩٨٩ اوضحت ان (٦٠%) منهم بلغ متوسط الدخل اليومي الخاص بهم يتراوح بين (٣–١٠) الف ريال ، وهو أعلى من أجور العمال الصناعيين، كما بينت الدراسة ان(٤٥%) منهم حاصلين على تعليم ثانوي ودورات تصل إلى منح درجة الدبلوم ، وهذا يعني أنه بسبب المشاكل الهيكلية في الاقتصاد الايراني ، فإن الاستثمارات الكبيرة في التعليم لا تسفر عن نتائج جيدة ، ففي

(١) منبع همان ، ص١١٥.

كثير من الحالات يكون لدى الأشخاص المتعلمين في التعليم الثانوي وظائف كان بإمكانهم القيام بها دون اجتياز الدورة التي تؤهلهم للوظائف[١] .

من جهة اخرى ادى ضعف الدافع وراء الأنشطة الاقتصادية المنتجة بسبب قلة دخلها وارتفاع دخل وظائف الوساطة في الانشطة التجارية أفضل من وظائف التصنيع ،الى استقطاب الباحثين عن عمل إلى مثل هذه الأنشطة على سبيل المثال ، كان سوق الصرف الأجنبي أحد أهم مجالات نشاط الوسطاء ، على الرغم من السياسات التي اتبعتها الحكومة في تلك السنوات للقضاء على حالة أسعار الصرف المتعددة ، إلا أن التداول في هذا السوق كان مزدهرًا للغاية بسبب ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية ، واتساع الفجوة بين العرض والطلب ، ادى الى زيادة أسعار الصرف الأجنبي، وارتفاع الدخل اليومي الصافي دون ضرائب للعاملين في مجال صرف العملة اذ قدر نحو (٤٠) الف ريال في حالة اكتسابه (٢٠) ريال لكل دولار مقارنة بدخول كبار الموظفين والمتخصصين في الجهات الحكومية ، وعلى الرغم من الإجراءات الاحترازية التي قام بها البنك المركزي الايراني لإجراء معاملات الصرف الأجنبي فقط من خلال مكاتب الصرافة،الا انه لم يمنع من العمل بسوق صرف العملة المفرد بالخفاء بعيدا عن انظار الحكومة مما ادى الى ترويج العمل بالسوق السوداء للعملة[٢].

حاولت وزارة التجارة الداخلية الايرانية الهيمنة على اسعار البضائع ومراكز الاستيراد الا ان رواج السوق السوداء للبضائع افقد الوزارة الهيمنة عليها ، فمثلا السلع المستوردة من الأجهزة المنزلية وقطع غيار السيارات والأدوية وما إلى ذلك ، مع الزيادة السريعة في أسعار العملات الأجنبية ، ارتفع عدد المستوردين الرئيسيين لهذه البضائع ، فأدى الى تحكمهم في توريد البضائع في السوق من خلال وكلائهم ، اذ يعملون على ادخال البضائع بكميات قليلة من خلال وكلائهم مما ادى الى ندرة البضائع حتى يتمكنوا من بيع

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص ١١٦ .

(٢) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص١١٧.

سلعهم بسعر مرتفع بحجة قلة الواردات لهذه البضائع ، اذ بلغت عدد وحدات بيع وحدات تجزئة نحو (٤٠٠) الف في طهران وحدها عام ١٩٨٧ ، لذلك أدت الربحية العالية للأنشطة التجارية إلى تحول رأس المال من التصنيع إلى التجارة ، فبذلك تعاظمت مشكلة الوسطاء في الانشطة التجارية واصبحت من المشاكل العالقة في التجارة الداخلية الايرانية لما تسببه من رفع الأسعار والضغط على حياة المستهلكين وتقليل دخل الطبقة العاملة، فأصبح قطاع الخدمات والقطاع الفرعي التجاري الذي يجب أن يعمل على تسهيل الإنتاج إلى حد كبير عائقا أمام تنمية القطاعات الإنتاجية ، وأحد الأسباب المهمة لاختلال اقتصاد الدولة ، لذلك عملت الحكومة على معالجة مشاكل التجارة الداخلية بعدة اجراءات منها[١]:

١- تقليص حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم المنتجين وتشجيع الاستثمار في قطاعات الإنتاج .

٢-خفض تكاليف الإنتاج ورفع ارباح للوحدات الإنتاجية ، مع الأخذ في الحسبان معدل الفائدة المنخفضة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي وخفض الإعفاءات الضريبية .

٣- جذب رؤوس الأموال للقطاعات الإنتاجية، ورفع كفاءة التجارة الداخلية وخفض تكلفة توريد السلع ، وتنظيم سوق السلع والخدمات والقضاء على الاحتكارات من أجل جني الفوائد والتقلبات الحادة في أسعار الصرف .

وفي ميدان التجارة الخارجية اتخذت الحكومة الايرانية اجراءات تحرير التجارة الخارجية عقب انتهاء الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٨، منها فسح المجال لعمليات الاستيراد وبدون تحويل خارجي، واستيفاء نسبة (١٠%) من الربح التجاري ، والغاء القيود الكمية الاخرى ، ورفع التعرفة الكمركية على كل من القماش المستورد والتلفاز الملون ،

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص١١٨.

وقدر عدد السلع المستوردة عشرة الف سلعة لحماية الصناعة المحلية وتقليل معدلات البطالة وتحريم استيراد بعض السلع[١]، وتسهيل اجراءات التجارة الخارجية وأساليب الكمارك وتحديد التعريفات الكمركية بما يتناسب مع الحماية من المنتجين واستهلاك المستوردين المحليين والمزايا النسبية لمنتجات البلاد في الأسواق الدولية[٢]، وتحديد قيمة ثابتة للرسوم الكمركية في ضوء اسعار السلع المستوردة ، ووضع بطاقة خاصة يقوم بأملائها صاحب البضاعة المستوردة عند استلام بضاعته واخراجها من الكمارك، وعلى ضوء هذه البطاقة يتم استيفاء مبلغ من المال كعمولة يتم تحديدها من قبل الدولة وبتعليمات سنوية ، وتحديد الربح التجاري بواسطة الدولة التي تتحكم بمقدار هذا الربح من سنة لاخرى[٣] ، كماعملت وزارة التجارة الايرانية على تحديد جزء من استيراد السلع غير النفطية التي طالبت بها قنوات الإنتاج والتوزيع ومراكز التحكم والبالغة(٢٦٥) مليون دولار عام ١٩٨٨ بعد ان كانت متقلبة ما بين (١٩–٢٤) مليون دولار خلال الاعوام (١٩٨٤–١٩٨٨) [٤] .

كان ضمن اجراءات تحرير التجارة الخارجية ان سمحت الحكومة الايرانية بنقل الاستيراد وتصدير السلع والخدمات إلى الأشخاص العاديين غير المسؤولين في الدولة في القطاعين التعاوني والخاص ، وفقًا لشروط منها استيراد سلع البلاد الاستهلاكية والاستراتيجية من قبل قطاع الحكومة وبموافقة مجلس الوزراء مع مشاركة القطاع غير الحكومي في موضوع التصدير والاستيراد ، مع مراعاة عدم التنازل عن الاحتكار لفرد معين بحيث يتساوى جميع الأشخاص ، واعطاء فرصة لاستخدام مرافق التصدير والاستيراد،ويمكن لوحدات الإنتاج استيراد المواد والأصناف الخاصة بها تحت إشراف

---

(١) جواد كاظم حميد ، المصدر السابق ، ص١٠٦.

(٢) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى ، ص١٠٣–١٠٤.

(٣) جواد كاظم حميد ، المصدر السابق ، ص١٠٦ ؛ حسين صادقى وعلى قنبرى ، منبع قبلى ، ص١٠٥.

(٤) وزارت بازركانى ، جمهورى اسلامى ايران، كزارش در خواست معاونت بازركانى خارجى از وزير بازركانى ، ١٣٦٧ .

الحكومة ، واعطاء الاولوية لقطاع التعاوني للقطاع الخاص في توريد و تصدير السلع أو الخدمات غير النفطية ، وجعل العملة من تصدير النفط الخام أو الموارد الطبيعية الأخرى متاحة للقطاعين التعاوني والخاص بسعر يتم تحديده ، وتخصيص نسبة معينة من إنتاج السلع الصناعية المحلية غير الأساسية بحيث تكون عملتها الناتجة أكثر من تكاليف النقد الأجنبي لإنتاجها من اجل تصديرها حتى لو كانت محلية[١].

ونظرا للدور الحيوي لتنمية الصادرات غير النفطية في خلق موارد جديدة من النقد الأجنبي فمن الضروري اعتماد السياسات واللوائح اللازمة ، لضمان الربح المناسب للمصدرين من أجل خلق المزيد من الاستقرار في تحسين عملية التنمية[٢]، ومن اجل تنمية الصادرات غير النفطية بسبب وجود منافسة في الأسواق الدولية للسلع المحلية عملت الحكومة الايرانية على توفير التسهيلات اللازمة لتصدير السلع الزراعية والصناعية ، مثل توفير المعلومات التجارية والفنية والائتمانية للمزارعين ، وتأمين الحدود سيما في المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد كما أمنت شركات التأمين الحكومية جميع السلع النفطية الجاهزة للتصدير بشروط ميسرة تلافيا للمخاطر المحتملة للنقل والسرقة[٣].

ساهمت التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي من خلال ايراداتها ، فقد ساهمت ب(٣٥,٨%) من الناتج المحلي عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت عام ١٩٨٣ الى (٣٦%) ، اما قطاع التجارة ككل فقد ساهم ب(١٧%) من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٦ وارتفعت الى (١٩%) عام ١٩٨٨[٤] ، بلغ اجمالي الصادرات عام ١٩٨٩ نحو (١٣,٠٨١) مليون

---

(١) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى ،ص١٠٥؛ حسن عظيمى ، مدار هاى توسعه نيافتكى در اقتصاد ايران ، مؤسسه نشرنى ، تهران ، ١٣٩٣ ش، ص١١٣.

(٢) حسين صادقى وعلى قنبرى ، منبع قبلى ، ص ١٣٢؛ باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى ، ص ١٠٢.

(٣) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى ، ص ١٠٢– ص ١٠٤.

(٤) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص٩٥.

دولار و(١٣,٤٤٨) مليون دولار اجمالي الاستيرادات ، بأنفتاح اقتصادي قدره (٢٢,١%)[١] .

٤- قطاع النفط

أنتهجت الحكومة الايرانية بعد انتهاء الحرب عام ١٩٨٨ سياسة خاصة لاعأدة تأهيل مجمع الطاقة وتطويره من اجل زيادة انتاج النفط وصادراته ، فأدى ذلك الى استدعاء جديد للاستثمار الاجنبي وبذلك وضع حدا للسياسة النفطية المتبعة منذ الثورة الايرانية[٢] ، فقامت ايران في عهد رفسنجاني بأبرام العديد من العقود مع الشركات الاجنبية مثل شركة (توتال) الفرنسية لأعادة تأهيل ابار غاز ونفط سيري، على الرغم من قانون الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية والذي يحظر على كل منشأة اميركية او طرف ثالث ان يستثمر اكثر من (٤٠) مليون دولار في قطاعات الغاز والنفط الايرانية، وبذلك استأنفت الشركات النفطية الدولية استثماراتها في ايران ، فقد ظلت حذرة بسبب الرقابة الشديدة من السلطات الايرانية سيما ان العقود التي عقدتها الشركات الاجنبية مع شركة النفط الوطنية الايرانية (NIOC) تسمى عقود خدمية وليست عقود تقاسم الانتاج ، اي ان ما تستخرجه من النفط من الاراضي الايرانية يعود للدولة ويدفع لها اجور ما قامت به[٣].

من جانب اخر حددت الحكومة المشاكل التي يعاني منها قطاع النفط لادراجها ضمن الخطط التنموية لمعالجتها ، أذ اصبح من الضروريات في ظل ظروف هيمنة احتكار الشركات العالمية على سوق النفط العالمي بشكل مباشر وغير مباشر ، فهناك عدة عوامل تقف عائقا امام تطور قطاع النفط منها ضعف الصناعات التكريرية ، وعدم إنتاج

---

(١) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص١٢٨.

(٢) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص٣٠٩ ؛ وسن هادي فيحان ، اثر المتغيرات العالمية لاسعار النفط على النمو الاقتصادي في ايران للمدة (١٩٧٩-٢٠٠١) ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد(١٠-١١) ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٢.

(٣) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص٣٠٩.

نمط استهلاك المنتجات النفطية ، وضعف الصناعات البتروكيماوية ، وغياب المعاهد العلمية والبحثية المناسبة للصناعات النفطية والبتروكيماوية ، فضلا عن النواقص العامة في مجال البحث ، اضف الى ذلك عدم وجود صناعات ثقيلة تتماشى مع احتياجات الصناعات النفطية والبتروكيماوية ، بسبب استمرار واقع التبعية الموروثة في الصناعات الإيرانية البالغة (٥٣,٨%) من مواد الخام المستوردة المستخدمة في الورش الصناعية الكبيرة [١].

ان اهتمام الحكومة بقطاع النفط مقارنة بالقطاعات الاخرى امرا طبيعيا نظرا لان اقتصاد ايران اقتصاد احادي الجانب اي يرتكز على تصدير النفط في تشكيل عائدات الحكومة ومصدر لأيراد العملة الصعبة، مما جعله عرضة للاختلال في هيكل الاقتصاد ، فاذا انخفضت اسعار النفط تراجعت الصادرات وعائدات الخزينة، الامر الذي يضغط على الارصدة الخارجية وموارد الموازنة مما يؤدي الى خفض نفقات الموازنة الذي يخلق عجز داخلي وخارجي مما يؤثر على الفعاليات الاقتصادية في حالة التكيف مع انخفاض اسعار النفط ، كما ان انخفاض العائدات من العملة الصعبة، جعل مصرف ايران المركزي اقل قدرة على التدخل في السوق السوداء للعملات الصعبة ، حتى يثبت سعر الريال الذي انخفضت قيمته مما ادى الى ارتفاع الاسعار عند الاستيراد وبالتالي اصبح التضخم الصفة الملازمة لاقتصاد ايران منذ عام ١٩٧٩[٢] .

شكلت الايرادات الحكومية من قطاع النفط اكثر من نصف اجمالي ايرادات الحكومة من القطاعات الاخرى الا ان الاثار السلبية لهذه الايرادات تأثرها بأوضاع الحرب واسعار النفط العالمية ، فقد تأرجحت مابين الانخفاض والارتفاع بين حين واخر، ويمكن مقارنة ايرادات الحكومية من النفط بداية ثمانينات القرن العشرين بأواخرها في الجدول الأتي[٣]:

---

(١) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٥٥

(٢) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص٣١٢-٣١٣

(٣) حميد ابريشمى ، منبع قبلى ، ص٦٠

جدول رقم (٢٠)

مقارنة ايرادات الحكومية الايرانية من النفط (١٩٨٠-١٩٨٩)

السنة	ايرادات الحكومية من النفط (دولار)
١٩٨٠	٨٨٨,٨
١٩٨١	٩٣٧,٩
١٩٨٢	١٥٦٣,٣
١٩٨٣	١٧٧٩,٢
١٩٨٤	١٣٧٣,٢
١٩٨٥	١١٨٨,٧٠
١٩٨٦	٤١٦٨,٣٣
١٩٨٧	٧٧٦٢٠٠
١٩٨٨	٤٤٧٨,٥٨
١٩٨٩	٧٧٠٧,٨٤

يلاحظ من الجدول ان ايرادات الحكومة من النفط قد ارتفعت عام ١٩٨٧ يليها عام ١٩٨٩ ، مقارنة بعام ١٩٨٠ و١٩٨٥، ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية

وانخفاضها بين الحين والاخر ، فكلما ارتفعت اسعار النفط ارتفعت معها ايرادات الحكومية من النفط، وكلما انخفضت الاسعار انخفضت معها تلك الايرادات ، كذلك انتهاء الحرب وتوقف حرب الناقلات وعودة التصدير عن طريق الموانئ على الخليج العربي والتي كانت مرمى الطائرات والمدافع العراقية اثناء الحرب .

اما صادرات ايران من النفط فقد ارتفعت هي الاخرى نهاية ثمانينات القرن العشرين مقارنة بسنوات الحرب، اذ ارتفعت من (١٣٢٨٦) مليون دولار عام ١٩٨٠ من أجمالي الصادرات البالغة (١٤١٤٣) مليون دولار الى (١٤٨٦٠) مليون دولار من اجمالي الصادرات البالغة (١٧٨٦٨) مليون دولار عام١٩٨٩[١] .

من جانب اخر ارتفعت القيمة المضافة لقطاع النفط نهاية الثمانينات مقارنة ببداية الحرب ففي عام ١٩٧٩ بلغت نحو (٤١٣٨,٤) مليار ريال ايراني في حين انخفضت تلك القيمة عام ١٩٨٠ ، إذ بلغت (١٤١٣,٨) مليار ريال بسب قيام الحرب وزيادة الانفاق العسكري ، وفي عام ١٩٨٣ ارتفعت القيمة اذ بلغت (٣٢٧٥,١) مليار ريال ، لكنها انخفضت الى (٢٢٩٠,٢) مليار ريال عام ١٩٨٦ حتى بلغت (١٦) الف مليار ريال ١٩٨٧ وارتفعت القيمة المضافة اذ بلغت (٣٦٤٢,٩) مليار ريال عام ١٩٨٩ ويعزى ذلك الى انتهاء الحرب وبداية الانتعاش الاقتصادي [٢].

ارتبط نمو قطاع النفط ارتباطا وثيقا بمعدلات النمو الاقتصادي ، فمن خلال حساب معدلات النمو في القطاع النفطي ومعدلات نمو الناتج المحلي يمكن تقييم اقتصاد ايران ، ففي عام ١٩٧٩ بلغ نمو القطاع النفطي (١٩,٣٦- %) ، بسبب انخفاض اسعار النفط ، وتدهور الاوضاع السياسية بسبب قيام الثورة الاسلامية مما اثر على نمو الناتج المحلي الذي بلغ (٣,٨٨-) ، واستمر نمو الناتج المحلي في التذبذب ما بين الانخفاض

(١) مهدي فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٢٩.

(٢) وسن هادي فيحان ، المصدر السابق ، ص١٤٧-١٤٨.

والارتفاع الى ان بلغ (٩,٩٩%) عام ١٩٨٧ بزيادة نمو في قطاع النفط بنسبة (١٤,٨٦%) واستمر نمو الناتج المحلي في التذبذب الى ان بلغ (١٣,٨٩%) بنسبة نمو في القطاع النفطي بلغت (١٣,٨٨%) عام ١٩٨٩ ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط وانتهاء الحرب(١).

ان صمود الاقتصاد الايراني امام الازمات العميقة التي تعرض لها ، ومقاومته للظروف الخارجية ، يعود الفضل في ذلك الى الريع النفطي الذي خفف من الصدمات الاقتصادية ووفر الرساميل الناتجة من تراكم رأس المال الناتج عن حالات التضخم والجمود الاقتصادي لشراء السلع الاستهلاكية الضرورية كالقمح والادوية وغيرها ، كما ان تماسك النظام الاقتصادي والاجتماعي الايراني منذ الثورة قد اوجد النظام الجديد توازنا في الدفاع عن القيم الجماعية التي كان يدافع عنها الشعب الايراني ، لكن ذلك لن يستمر طويلا ، بسبب التوزيع غير العادل للدخل فقد كان لصالح فئة معينة من رجال الدين المرتبطين بالسياسة وتجار البازار ، مما خلق فجوة وتغيير في المجتمع بسبب الامتيازات الممنوحة لبعض الفئات لذلك يستوجب ايجاد توازن جديد للحفاظ على تماسك المجتمع اكثر من ذي قبل(٢).

٤- القطاع المصرفي

كان ضمن اهداف الخطة التنموية الخمسية الاولى بعد انتهاء الحرب تعويم العملة وجعلها قادرة على تحويل عملة الدولة الى عملات اجنبية على اساس السعر العائم ، وتقديم المزيد من الحوافز للمدخرين من خلال ترشيد أسعار الفائدة في الجهاز المصرفي وتوفير عوائد حقيقية إيجابية للمودعين، وإصدار السندات والاستثمارات وتطوير ائتمانات بنوك التخصيص وفقًا لأهداف الحكومة ، وجذب مشاركة الناس في إنشاء وتطوير

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٤٢.

(٢) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص٣٢٨.

مؤسسات الائتمان غير المصرفية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية من خلال تنظيم العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو السيولة للسيطرة على التضخم [1] .

وفي القطاع الضريبي والمالي دعت الى زيادة الإيرادات الحكومية على المدى الطويل عن طريق زيادة حصة الضرائب في إجمالي الإيرادات الحكومية وزيادة نصيب الضرائب المباشرة (باستثناء الرواتب) من إجمالي الضرائب، وإلغاء الإعفاءات الممنوحة لمختلف القطاعات (باستثناء الزراعة) وفرض الضرائب غير المباشرة على أساس قيمة السلعة، ومنح إعفاءات ضريبية في المجال استثمارات البنية التحتية والاستثمار في إنتاج السلع الأساسية و أنشطة توليد النقد الأجنبي وتنمية المناطق المحرومة وأنشطة التوظيف وتنفيذ إصلاحات النظام الضريبي، بما في ذلك تحسين النظام الضريبي ومراجعة الضرائب والاستثناءات ، وخلق المزيد من الإعانات للمحتاجين وخلق توازن معقول بين الإيرادات والنفقات الحكومية وتقليل المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخدمات الاجتماعية من خلال تحويل المسؤوليات إلى القطاع غير الحكومي وتقليل الميزانية الحالية للحكومة في الشؤون الاقتصادية[٢].

الزم قانون المصارف اللاربوية السابق الذكر المصارف وضع الحد الأقصى لإجمالي التسهيلات الممنوحة في عقد الشراكة القانونية مساوياً (٢%) من إجمالي ودائع القطاع الخاص مع اعفاء المصارف المتخصصة من تضمين الحد الأقصى لإجمالي التسهيلات ، وحدد النسبة في قطاع الصناعة والتعدين نحو(٨%) من اجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف، وفي قطاع الإسكان ما يقارب(١٠%) ، و(١٢%) في قطاعي الخدمات والتجارة ، وتقييم وضع الشركات القائمة من الوجهة الفنية والمالية والاقتصادية قبل الانضمام وشراء الأسهم من المصارف ، ووضع الحد الأقصى للغطاء القانوني للشركات في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين ما يقارب مليار ريال وفي قطاع البناء

(١) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى ، ص١٠٩.

(٢) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى ، ص١٠٩.

والإسكان ملياري ريال ، وفي قطاعي الخدمات والتجارة كان الحد الأقصى لهما (٥٠٠) مليون ريال ، ويُسمح للمصارف بقبول الودائع الاستثمارية قصيرة الاجل في مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وقابل للتمديد لمدة شهر وطويلة الأجل[١] .

اما مدة الودائع الاستثمارية طويلة الأجل هو سنة واحدة على الأقل ، ووضع الحد الأدنى لمبلغ الإيداع ألفي ريال للودائع قصيرة الأجل و(٥٠) الف ريال للودائع طويلة الأجل ، مع منح الامتيازات للمودعين من أجل جذب وتجهيز الودائع من خلال اعتماد أساليب الحوافز منها اعطاء مكافآت نقدية أو جنسية غير ثابتة ومنح إعفاءات للمودعين من دفع الرسوم أو التوكيلات وإعطاء الأولوية للمودعين لاستخدام تسهيلات الإقراض المصرفي واستخدام طرق تكرس العقود الإسلامية لتلبية الاحتياجات المالية للاستثمار في المجالات الاقتصادية [2]

عانت المصارف الايرانية من انخفاض سعر صرف الريال، اذ اصبح غير قابل للتحويل دوليا فأدى الى رفع اسعار الواردات ولم يكن ذا تأثير في الصادرات ، نظرا لقوة الطلب على النفط وقلة الصادرات غير النفطية ، لذلك حاول البنك المركزي الايراني الحفاظ على سعر التعادل القديم للريال الذي كان يقدر ب(٧٠,٣٥) لكل دولار امريكي والنضال في سبيل فرض رقابة على السوق الحرة للعملة ، لذلك حاولت الحكومة الايرانية على مدى سنوات القيام بأنشطة نقدية للسيطرة على سعر الصرف الاجنبي وتحديده اواخر ثمانينات القرن العشرين اذ أعيد تأسيس العلاقة بين الدولار والريال إلى حقوق السحب الخاصة ، وأعلن أن متوسط سعر كل وحدة حقوق سحب خاصة هو(٣٠,٩٢) وتم حساب تكافؤ العملات الأخرى في اليوم من تعادل حقوق السحب الخاصة للعملة التي أعلنها

---

(١) روزنامه كيهان سال ، تحولات نظام بانكى در ايران بس از انقلاب ، ، شمارة دوم ، جلد اول ، تهران ، ١٣٦٥–١٣٦٦ش، ص٧.

(٢) همان منبع ، ص٨.

صندوق النقد الدولي ، اذ كان الفرق بين سعر البيع والشراء لكل دولار(٠,٩) ريال وللعملات الاخرى غير الدولار كان الفرق يعادل(١,٨) لكل دولار[١].

عرقل البنك المركزي الايراني العديد من المطالب التي كانت تدعو الى توسيع القطاع الخاص منها المطالب التي قدمتها (منظمة التحالف الاسلامي)[٢] التي طالبت الحكومة منذ عام ١٩٨٢ تأسيس بنك خاص بالمنظمة سمي (بنك الامة الإسلامي) لتقديم الخدمات والقروض لصناديق غرز الحسنة(زرع الحسنة) [٣] ، وعرضت هذا الامر على مسؤولي

---

(١) مهدى امورناك ، منبع قبلى ، ص٧٥.

(٢) كانت لمنظمة التحالف الإسلامي التي تأسست في خمسينات القرن الماضي دور مهما في تحشيد القوى ضد الشاه محمد رضا بهلوي فهي احد اوجه التحالف والائتلاف بين البازار وعلماء الدين اذ تألفت من (مجلس مسجد الشيخ علي) ، و(الجبهة الإسلامية الحرة) و(مجلس الأصفهان المقيمين في الوسط) و(ائتلاف منظمة البازار) وكان لهذه المنظمة قاعدة اجتماعية واسعة في بازار طهران والمدن الاخرى ، ينظر:على محمد حاضرى ومهدى حسين زاده ، منبع قبلى ، ص ٧٩.

(٣) تأسس اول صندوق غرز الحسنة (زرع الحسنة) عام ١٩٧٦ تحت عنوان(صندوق الاحتياطي الخالدة) من قبل عدد من اسواق طهران في مسجد (لارزاده) والتي تعد إحدى أدوات السوق للضغط على حكومة بهلوي ، ودعم الفئات ذات الدخل المنخفض والأسواق المفلسة ، وقللت هذه الصناديق من اعتمادها على الاقتراض الحكومي وعززت شعورها بالاحتجاج ضد الحكومة ، قامت منظمة دينية يطلق عليها (منظمة التحالف الاسلامي) من سوق طهران بتأسيس صندوق غرز الحسنة الثاني تحت عنوان (صندوق غرز الحسنة الخالد) ، وكان اهم الاعضاء المؤسسين لهذا الصندوق (حبيب الله أصغر علي ، وعلي مير محمد صادقي وأنصاريان) ، وازدادت أموال غرز الحسنة تدريجياً حتى عام ١٩٧٨ وزاد عدد الصناديق نحو(٢٠٠) صندوق ، بعد نجاح الثورة الاسلامية ، زاد عدد الصناديق إلى(١٤٠٠) صندوق عام ١٩٨١ ثم وصل العدد إلى(٢٠٠٠) وحدة في عام ١٩٨٥، قدمت هذه الصناديق قروض حسنة وهي عبارة عن التزام تعاقدي يخصص فيه أحد الطرفين مبلغًا معينًا من ممتلكاته للآخر ، بشرط أن يقوم المقترض، بإرجاع السعر إلى المُقرض إذا لم يكن ذلك ممكنًا. يمكن للمصارف أن تدفع لغرز الحسنة من أجل إنشاء التسهيلات اللازمة في إنتاج الخدمات وتلبية الاحتياجات اللازمة وفقا للوائح العقد ، تقدم هذه القروض من أجل إنشاء عمل ورش عمل ووحدات إنتاج للمساعدة في زيادة الإنتاج، وإقراض شركات الاحتياجات الشخصية، وتقديم القروض لتلبية احتياجات الأفراد لدفع تكاليف الزواج ، والمهر ، وعلاج المرض ، وإصلاح المساكن ، والمنح الدراسية ، والمساعدة الإسكانية في المناطق ، كانت تبلغ رسوم القرض الجيدة(١,٥%) والحد الأقصى للتسهيلات (٥) ملايين ريال في حالة الورش العمل والبناء و(٥٠٠) الف ريال لشركات الاحتياجات الخاصة ، والحد الأقصى لمبلغ القروض الجيدة الممنوحة من المصارف (١٠%) من إجمالي تسهيلات القروض في السنة ، وأقصى مدة سداد في الحالتين الأوليين هي خمس سنوات ، وقد

البنك المركزي لكنه رفض طلبهم ، لان الحكومة قررت تأميم المصارف والصناعات وهكذا لم يتم تشكيل البنك الذي كان رأس ماله انذاك ملياري ريال ، واستمرت المنظمة في مطالبها الى ان تم تهيئة ظروف خاصة للبنك الذي كان يطالب به التحالف باستثنائه من قانون التأميم وتغير اسمه من (بنك الامة الإسلامي) الى (منظمة الاقتصاد الإسلامي) ، وتولى هذا البنك تغطية أموال صندوق غرز الحسنة كافة، وتوسع نشاط الصناديق في غياب المصارف الخاصة في الثمانينات فأدى الى قيامها بأنتهاكات، مما ادى الى خروجها عن اطارها القانوني، لذلك اصدر مجلس الوزراء الايراني قرارا في ١١ شباط عام ١٩٨٤ يلزم بموجبه أموال غرز الحسنة العمل تحت إشراف وزارة الداخلية والبنك المركزي ، واستمرت هذه السياسة حتى عام ١٩٨٧ حينما طالب وزير الداخلية منظمة الاقتصاد الإسلامي بالامتناع عن التدخل في شؤون أموال غرز الحسنة ، وأعرب مجلس الشورى الاسلامي عن قلقه إزاء هذه الأنشطة ، وفي عام ١٩٨٨ أصدر مجلس النقد والتسليف الايراني بيانًا أعلن فيه أن أموال غرز الحسنة مؤسسات ائتمانية غير مصرفية[١] ، وفي ٩ تموز عام ١٩٨٨ صدر قانون نقدي تم بموجبه توسيع مسؤولية البنك المركزي وتولى البنك مسؤولية صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية على اساس السياسة الاقتصادية العامة للدولة[٢].

تمكنت المصارف منذ تطبيق قانون العمليات المصرفية بدون فوائد من زيادة القروض الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص خلال الاعوام (١٩٨٤–١٩٨٨) نحو ما يقارب (٣٢١٤) مليون ريال ، وبموجب الخطة المذكورة خصص البنك الوطني مبلغ نحو (٢٥) مليار ريال لإعادة إعمار الوحدات الإنتاجية والسكنية المدمرة وتشغيل المهاجرين في

قرر وزير الداخلية آنذاك علي أكبر ناطق نوري عام ١٩٩٥ إغلاق أموال قرض الحسناء غير المرخصة وتم تفويض البنك المركزي لتأسيس صناديق غرز الحسنة ، ينظر:على عسگري ، بررسي نقش و اثرات صندو قهاي قر ضالحسنه در سيستم پولي و بانكي كشو ، ر پايان نامه كارشناسي ارشد، دانشكده اقتصاد دانشگاه تهران،١٣٦٩ش، ص٩٨؛ تحولات نظام بنكى در ايران بس از انقلاب ، رونامه كيهان سال ، شمارة دوم ، جلد اول ، ١٣٦٥–١٣٦٦ش،ص٤.

(١) على محمد حاضرى ومهدى حسين زاده ، منبع قبلى ، ص٨١ ؛على عسگري ، منبع قبلى ، ص٩٨.

(٢) موسى لطفى ، منبع قبلى ، ص٥٨ .

الحرب ، وما يقارب (٣٥) مليار ريال لبناء مساكن في القرى و(٨٤) مليار ريال لموظفي الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية وغيرها من الوحدات الإنتاجية والمؤسسات الثورية ، ونحو (١١٦) مليار ريال لنقص السيولة الإنتاجية ، كما رفعت المصارف رصيد ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية والمتخصصة نحو(٨٠٨٠) مليون اي بنسبة (١٣,٥%) خلال الاعوام (١٩٨٤–١٩٨٧) ، كما أودعت قرابة (٩٤١) مليون ريال كأدخار لقروض غرز الحسنة ، ونحو(٢٤٧٧) مليون ريال ودائع استثمارية قصيرة الاجل ، وما يقارب (١٢٣٦٠) مليون ريال ودائع استثمارية طويلة الأجل، والباقي كانت تخصص بعد تطبيق قانون الأنشطة الائتمانية للمصارف التجارية ، كما توسعت الأنشطة الائتمانية للمصارف التجارية المتخصصة بعد تطبيق القانون المذكور ، وحققت نمو سنوي بلغ (١١%) ، وارتفعت حجم التسهيلات الممنوحة على شكل عقود إسلامية ما يقارب (٢٨٨٣) مليون ريال ، منها(٣٤,٤) تم بيعها على شكل أقساط ،ونحو (١٧,٦%) للمضاربة ، و(١٣,٣%) لشراكة مدنية ، ونحو(١١,٢%) لقروض غرز الحسنة ، والباقي لعقود أخرى[١].

نمت سيولة القطاع الخاص في ايران بشكل سريع في اواخر الثمانينات بسبب زيادة عجز الميزانية الحكومية ، والذي يرجع في حد ذاته إلى مشاكل كأستمرار الحرب العراقية الايرانية ، وهبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية ، لذلك حاول البنك المركزي استخدام أدوات وسياسات نقدية وائتمانية مختلفة مع تجهيز القطاع الخاص من خلال الحد من ائتمانات هذا القطاع في الاستهلاك والسياحة وتخصيص حصة اكبرمن هذه التسهيلات لقطاع التصنيع لانه يمنع تصاعد الضغوط التضخمية، وكان من الاثار السلبية التي ترتبت على تدخل الحكومة في ادارة المصارف ، اهمال مسألة التنافس في النظام المصرفي، اذ تم القضاء على رغبة المصارف في جذب رؤوس الاموال وتوزيعها

(١) تحولات نظام بنكى در ايران بس از انقلاب ، رونامه كيهان سال ، شمارة دوم ، جلد اول ، ١٣٦٥–١٩٦٦ش ، ص ٧.

على الاستثمارات المختلفة مما اثر ذلك على نوعية الخدمات المصرفية ورداءتها واختفاء مسائل التحديث والابداع ،اذ اصبح المصدر الوحيد لربح المصارف هو العمولة التي تتقاضاها المصارف بنسبة (٢,٥%- ٣%)[١].

مولت قروض البنك المركزي والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية عجز الموازنة العامة للدولة ، وبذلك اصبح الاقتراض مباحا بعد ان حظره دستور ١٩٧٩ ، إذ لم يعد ممكنًا إلا من خلال التمويل الائتماني الضخم قصير الأجل للواردات من قبل الموردين ، وأدى الاقتراض واستيراد السلع إلى خلق دين خارجي يتراوح بين (٣٥-٤٥) مليار دولار أمريكي نتيجة ارتفاع رسوم الاستيراد[٢] ، وكان اعتماد الحكومة الايرانية على النظام المصرفي والبنك المركزي في تأمين عجز ميزانية الدولة وزيادة القاعدة النقدية والزيادة الاضافية في الطلب ، فضلا عن توسع انشطة الدولة العمرانية ، وساهم هذا الامر في تحقيق زيادة مستمرة في القاعدة النقدية وزيادة السيولة التي ساهمت في زيادة الائتمان[٣].

يتضح مما سبق ان القطاع المصرفي في ايران هو قطاع حكومي بحت بسبب تدخل الحكومة فيه بشكل كبير ، فلم يكن للقطاع الخاص وجود في هذا القطاع ، ما عدا صناديق القرض الحسنة والغيت عام ١٩٨٨ ، فكان من نتائج هذا التدخل اختفاء الرغبة في التنافس لدى المصارف فأنعدم بذلك مسائل التحديث والابداع في المجال المصرفي .

٥- قطاع النقل والمواصلات

تحسن اداء الحكومة في قطاع النقل والمواصلات بعد انتهاء الحرب اذ بلغت تكلفته من اعتمادات الخطة التنموية الاولى بعد الحرب ، نحو (٢٩,٩%)، وقد كانت اهم اهداف الخطة المذكورة في قطاع البناء ايصال البنية التحتية لشبكة المواصلات للحالة المثالية ،

---

(١) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٨٩.

(2) Eva Patricia Rake,op.cit, p244.

(٣) غلام رضا لطفى ، منبع قبلى ، ص١٣٩.

والتي تشمل الطريق السريع البالغ نحو(١٥) الف و(٣٠٠) الف كم طرق رئيسية وثانوية و(١١٧٠٠٠) كم طرق ريفية و(٨٠٠٠) كم طرق متنوعة أخرى، يساوي طول الطرق السريعة في الدولة (٥%) من شبكة الطرق في البلاد وكثافة الطرق لكل (١٠٠) كم من البلاد تساوي(٢,١٨) كم ، وادى هذا الاهتمام الى زيادة شبكة الطرق نحو (٣٥٨٧٦) كم خلال الاعوام (١٩٨٠-١٩٨٩)[١]، وارتفعت معها كمية البضائع المنقولة عن طريق شبكة الطرق[٢] .

ومن اجل الحد من الحوادث والسيطرة على الطرق والارتقاء بها بمستوى الدول المتقدمة وضعت الحكومة الايرانية خطة تستهدف جعل كل مليون كيلومتر من الطرقات يتطلب تشغيل (٤٠) الّة، ووفقا لذلك فإن احتياجات الطريق السريع الوطني هي مجموعة متنوعة من الآلات ، فمثلا في الريف بلغ عدد الطرق الريفية بطول (٤٠٠) كم تحتاج كل مركز طرق عدد(١٢) الة، لذلك فإن احتياجات الطرق السريعة الريفية تعادل(٣٠٠٠) آلة من جميع الأنواع ، وقدر الموظفون المثاليون للصيانة الوطنية والمحلية (٤) الاف شخص ولصيانة الطرق الريفية(٤٥٠٠) شخص[٣].

اضحى النقل بالسكك الحديد منافسا قويا لبقية طرق النقل البري ، اذ عملت الحكومة الايرانية على تطوير النقل بالسكك الحديد ، نظرا لسرعته واختصارا للوقت اذ يتطلب التنقل بين محافظات ايران ساعات طويلة ، نظرا لسعة مساحة البلاد ، لذلك ازدادت الحمولة والنقل بسكك الحديد وحددت الحكومة المسؤوليات العامة لقطاع النقل ، سيما النقل بالسكك الحديد لتحقيق نصيب أكبر في سوق النقل الدولي ، منها اتباع سياسة

---

(١) بيفان كاظمى ، بررسى وتحليل جايكاه ترانزيت در صنعت حمل ونقل واقتصاد كشور در طول برنامه بنج ساله اول ودوم بعد از انقلاب اسلامى ، بايان نامه كارشناسة ارشد رشته علوم اقتصادى ، دانشكده اقتصاد وحسابدارى ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ، ١٣٧٩، ص٥٢.

(٢) مسعود نيلى وديكران ، منبع قبلى ، ص ٦٥.

(٣) بيفان كاظمى ، منبع قبلى، ص٥٣.

استراتيجية في استخدام الموقع الجغرافي للدولة في زيادة عبور البضائع والتعاون الإقليمي والدولي، والتركيز على القضايا القانونية للسياسات التنفيذية التي تسمح لشركات النقل منها (شركة السكك الحديدية المساهمة) بتقديم خدمات النقل الإقليمي والنقل العابر والمتعدد الوسائط ،بمشاركة منظمة التعاون الاقتصادي المزدوجة لتأسيس شركات نقل دولية[١]، مع وضع الحلول التنفيذية لتوفير التدابير اللازمة لتقليل وقت السفر لمركبات الترانزيت ، وتطوير وتوسيع طرق الترانزيت كتوسيع طريق بافغ – مشهد وتقصير الممر الشمالي للبلاد ، وربط سكة حديد زاهدان الى كرمان وإطلاق ممر الشرق والغرب لربط شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا بأوروبا عبر إيران، وجعل طريق سكك الحديد منافسا للطرق الاخرى عن طريق جعل أسعار النقل تنافسية و استخدم التعريفات العائمة والخصومات للعملاء[٢].

هناك عدة عوامل أثرت على كمية البضائع العابرة بالسكك الحديدية منها عوامل داخلية تمثلت في وظيفة وهيكل شبكة السكك الحديدية ، وسرعة الشحن ومعدلات التعريفة والميزات الهيكلية لشبكة السكك الحديدية مثل حالة الخطوط والأسطول والقدرة التنافسية لخطط التعريفة الكمركية ، وأطلاق القطارات المجدولة وتحسين الخطوط وتنويع ممرات العبور والقدرة التنافسية لمعدلات التعريفة ، من بين السياسات التي أدت إلى زيادة عبء الترانزيت على السكك الحديدية في البلاد،اما العوامل الخارجية فقد تمثلت بحالة الاقتصاد العالمي ولا سيما دول المنطقة وسياسة قطاع النقل في الدول الواقعة على طول الطريق وأنشطة وسائل النقل المنافسة ولاسيما الطرق ، والعلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المنطقة[٣].

---

(١) فرامرز رفيع بور ، توسعه اقتصاد در ايران ،شركت سهامى انتشار ، تهران ، ١٣٩٦ش، ص١٢٧.

(٢) فرامرز رفيع بور ، منبع قبلى، ص١٢٧.

(٣) همان منبع، ص١٣١.

مما سبق يمكن القول ان قطاع النقل والمواصلات قد شهد وضع خطط من قبل الحكومة الايرانية لتطويره بعد ما عانى تخلفا كبيرا بسبب الحرب العراقية الايرانية .

المبحث الثاني : علاقات ايران مع بعض الدول العربية والاجنبية واثرها على الوضع الاقتصادي نهاية الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٧-١٩٨٩)

اولا : علاقات ايران مع بعض الدول العربية

شهدت العلاقات العربية الايرانية تطورا ملحوظا اواخر ثمانينات القرن العشرين ، لاسيما مع الدول العربية الخليجية المجاورة لها منها الامارات العربية المتحدة فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين ،اذ بلغت صادرات الامارات الى ايران نحو (١,١٣٢٥) مليون درهم (٣٦١ مليون دولار) عام ١٩٨٧ اي ازدادت الصادرات بنحو (٨٠%) ، ثم شهدت انخفاضا حاد عام ١٩٨٨ ، فقد بلغت (٩) مليار ريال اي احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة السادسة من بين الدول التي تستورد منها ايران البضائع، كما احتلت دبي المرتبة الثانية من بين الدول المستهلكة للبضائع الايرانية ، وحققت صادرات ايران الى دولة الامارات مايقارب (١١) مليار ريال وخصصت قرابة (٦٩,٥١%) من قيمة الصادرات لنفسها [١].

اما علاقة ايران مع سلطنة عمان فقد اصابها الفتور هي الاخرى بداية الحرب العراقية الايرانية ،ألا ان الامر اختلف بعدعام ١٩٨٧ ، اذ تميزت العلاقات الاقتصادية بالإيجابية حينما زار طهران وزير الدولة لشؤون الخارجية العمانية في منتصف عام ١٩٨٧ اكد فيها لأيران اهميتها " كدولة صاحبة اطلالة على الخليج وبحر عُمان ولها حقوقا شرعية ومصالح لا بد من احترامها وعدم المساس بها "[٢] ، وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٧ زار وفد اقتصادي ايراني سلطنة عُمان واجرى مباحثات تخص الجوانب الاقتصادية بين البلدين ، اكدوا فيها على ضرورة توطيد أواصر التعاون والصداقة والمودة الاخوية الاسلامية بين سلطنة عُمان وايران بعد انقطاع دام سبعة سنوات ، وقد تناقلت

---

(١) غلام رضا لطفى ، منبع قبلى ، ص١٦٥.

(٢) احمد عبد الستار كاطع ، المصدر السابق ، ص٢٢٠.

الاذاعات هذه الزيارة نظرا لاهميتها، وقام وفد ايراني اخر بزيارة سلطنة عمان برئاسة المستشار الاقتصادي في وزارة الخارجية الايرانية ، واجرى مباحثات اقتصادية مع المسؤولين العُمانيين برئاسة وكيل الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد،استعرضوا في هذه المباحثات اوجه التعاون في المجالات المختلفة،إذ تم الاتفاق على تشجيع زيارات الوفود الاقتصادية والفنية بين البلدين سواء في القطاع الحكومي او القطاع الخاص، كما اتفق الجانبان على تشجيع اقامة المعارض التجارية بين البلدين للاستفادة من الخبرات المكتسبة(١).

أستمرت مواقف البلدين المبنية على اساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية على الرغم من المنعطفات التي مرت بها العلاقات،إذ اثمرت هذه المواقف الى تأسيس لجنة عُمانية ايرانية عام ١٩٨٨ سميت ب(اللجنة الاقتصادية الايرانية – العُمانية المشتركة) للتعاون المشترك على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والامنية ، لا سيما قضية مضيق هرمز واهميته الاقتصادية والامنية والعسكرية لكلا البلدين ، ولأجل تشجيع وتطوير التعاون بين القطاع الخاص في السلطنة والقطاع الخاص في ايران وغرف التجارة والصناعة وتطوير التبادل التجاري بينهما ، وفي حزيران ١٩٨٨ زار غلام رضا شافعي وزير الصناعة الثقيلة الايراني سلطنة عُمان، والتقى سلطان عمان بحضور وزير التجارة والصناعة العُماني، وعقدت (اللجنة المشتركة للتعاون الصناعي) أول اجتماع لها في عمان ، وقد اكد الجانبان في الاجتماع على توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية بين البلدين، كما اتفقا على مواصلة المفاوضات بشأن إنشاء لجان مختلفة ، استمرت اللقاءات بين الطرفين التي اثمرت عن اصدار مذكرة التفاهم الأولى الموقعة بين ايران وسلطنة عُمان،إذ ركزت على موضوع التبادل في المجالات الصناعية والتجارية، والاتفاق حول موضوع خطوط الطيران وشحن البضائع ،

(١) احمد عبد الستار كاطع ، المصدر السابق ، ص٢٢٠

فضلا عن اقامة معرض دائم في سلطنة عُمان ، وتحديد اقامة معارض بين البلدين، والاتفاق على المعاملات الحدودية وغيرها[١].

استطاعت ايران تقوية علاقاتها مع دول المغرب العربي عن طريق منظمة اوبك_ كما ذكرنا سابقا_ ومنها الجزائر فقد شهد تنسيق كبير بين إيران والجزائر لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين في داخل المنظمة ، ففي عام ١٩٨٧ زار الجزائر وزير الخارجية الايرانية علي اكبر ولايتي مع وزير النفط الايراني للمشاركة في الاجتماعات الثلاثية بين إيران والجزائر وليبيا، لتنسيق جهود البلدان الثلاثة في التصدي لمؤامرة خفض أسعار النفط[٢] ، وفي تشرين الاول عام ١٩٨٧ بدأت أعمال الدورة الأولى للتعاون الاقتصادي الجزائري الايراني برئاسة وزير التجارة الجزائري ووزير الصناعات الثقيلة الايراني ، وتم البحث في هذه الدورة الوسائل اللازمة الخاصة بتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي ودراسة كل امكانيات التبادل بين البلدين وفي مختلف المجالات[٣].

من جانب اخر استمر التعاون الاقتصادي والسياسي بين ايران وسوريا ابان الحرب ، فقد كانت سوريا اول دولة عربية تعترف بالثورة التي قام بها الخميني _كما ذكرنا سابقا_ واستمر التعاون ابان سنوات الحرب، ففي ١٤ حزيران ١٩٨٧ قام رئيس الوزراء الايراني مير حسين موسوي على رأس وفد اقتصادي بزيارة الى دمشق، وقد تركزت المفاوضات مع المسؤولين السوريين حول تطوير العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، وضم الوفد وزير التجارة الايراني ، ووزير الاقتصاد والمالية الايراني[٤] .

---

(١) احمد عبد الستار كاطع ، المصدر السابق، ص٢٢٠-٢٢١ .

(٢) علياء سعيد ابراهيم محمد كسار ، ص١٣٥-١٣٦.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٤٠-١٤١.

(٤) للمزيد من التفاصيل عن العلاقات الايرانية – السورية خلال تلك المدة يراجع : فاضل عبدالرحيم عبدالكريم الأسدي ، المصدر السابق ، ص١٣٥.

ثانيا : علاقات ايران مع بعض الدول غير العربية

ارتفع التبادل التجاري والتنسيق الاقتصادي مع الدول غير العربية المجاورة لايران كتركيا وباكستان ، فقد _ ذكرنا سابقا _ كيف ان تركيا عملت على توطيد علاقاتها مع ايران حتى بعد مجيء الخميني الى السلطة واندلاع الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) ،إذ استمرت العلاقات بين البلدين ابان الحرب ، ففي عام ١٩٨٧ وبسبب الظروف الاقليمية والدولية قررت ايران رفع المستوى التمثيلي للدول الاعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي(ECO) من وكلاء وزراء الخارجية الى وزراء الخارجية لضرورة تشكيل وحدة اسلامية ضمت كل من تركيا وباكستان وتحقيق تعاون اكثر لدول العالم الثالث، وبفضل ذلك ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين من (٢,٦٠٠) مليار دولار عام ١٩٨٥ الى ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٨٧ [١].

اما علاقاتها مع باكستان فقد استمرت بحكم ان باكستان الدولة الوحيدة التي تدعم ايران بالخفاء في حربها مع العراق ، إذ تعد باكستان منفذ بحري مهم لعبور البضائع من والى ايران ، فعلى الرغم من محاولات باكستان في اقناع ايران بوقف اطلاق النار بموجب قرار (٥٩٨) لعام ١٩٨٧ الا ان ذلك لم يؤثر على العلاقات السياسية والاقتصادية ، إذ تم عقد اتفاقية للنقل البري بين ايران وباكستان بمد سكك حديد تربط الدولتين لتسهيل نقل البضائع ، كما اتفق الجانبان على المقايضة في التبادل التجاري ، اذ قامت إيران بتصدير ١٠ آلاف برميل نفط إلى باكستان مقابل ان تستورد المنتجات الزراعية منها ، كما اكدت باكستان استمرار علاقاتها مع ايران حينما ارسلت معاون رئيس الوزراء الباكستاني إلى إيران في كانون الاول عام ١٩٨٧ وابدت استعدادها في استمرار استخدام السفن الإيرانية ميناء كراتشي ، وان باكستان لن تسمح للاساطيل البحرية الغربية المتواجدة

---

(١) منهل الهام عبد ال عقراوي ، المصدر السابق ، ص١٢٨– ١٢٩ .

في الخليج العربي ان ترسو في موانئ باكستان ، ولكن على الحكومة إلايرانية عدم استفزاز الولايات المتحدة الامريكية لانهم قالوا لنا انهم لا يودون الاصطدام معكم ويريدون الوصول إلى حل عملي معكم(١).

على الرغم من استمرار الحرب استمرت باكستان بالحفاظ على علاقاتها مع إيران ولم تدع موقفها الحرج من الحرب يؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين.

كما طورت ايران علاقاتها مع الدول الاوربية على اعتبار ان ايران مورد مهم للغاز الطبيعي لتلك الدول لدرجة انها وضعت هيئة خاصة في وزارة التجارة للتعامل مع الدول الغربية _كما ذكرناها سابقا_ وقد وصل الاهتمام الى دراسة الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة التي تتعامل معها اقتصاديا كما عملت مع بريطانيا ، اذ نشرت وزارة التجارة الايرانية تقرير بعنوان (بريطانيا ، ركود وازدهار) تابعة لمجلة تايمز لعام ١٩٨٧ باللغة الفارسية استعرضت فيها الاوضاع هناك وعلى ضوءها يتم التعامل اقتصاديا مع بريطانيا(٢).

انفقت وزارة الخارجية الايرانية ما يقارب (٧٣٠) مليون دولار على العلاقات التجارية مع بريطانيا وحدها ، بحسب احصائيات تسجيل الوثائق التي تم فتحها في ١٢ نيسان ١٩٨٨ مع تكلفة التحويلات واستقطاعات الخدمة من الرقم المذكور، تم خصمها من صافي التكلفة لاستيراد البضائع من بريطانيا نحو(٤٠٠) مليون دولار وتم تحويل نسبة الأجهزة والواردات الرئيسية من ايران الى وزارة النفط والصحة وهيئة الحرس الثوري وغيرها ، وقد اعتمدت مختلف المنظمات والشركات الإيرانية على استيراد البضائع من الشركات البريطانية سيما شركة الاتصالات ، ومنظمة الطاقة الذرية ، وشركة ريمسداك

---

(١) منهل الهام عبد ال عقراوي ، المصدر السابق، ص٣٨٤

(٢) كزارش نحوه بريتانيا ركود ورونق از مجله تايمز – اول زوئن ١٩٨٧ش ، وزارت بازركانى ، جمهورى اسلامى ايران ، بى.تا.

(Remsdaq) للارصاد الجوية ويمكن ايضاح توزيع العملة الاجنبية من الايرادات من بريطانيا في الجدول الاتي[١]:

جدول رقم (٢١)

توزيع العملة الاجنبية من الايرادات الواردة من بريطانيا

اسم القطاع	المبلغ (مليون دولار)
وزارة النفط	٩٨
اعادة اعمار المناطق التي تعرضت للقصف	٦٥
الاستيراد بالعملة الاجنبية عم طريق البنك	٥٠
المخططات في قانون الموازنة	٣٨
وزارة الصحة	٣٠
هيئة الصناعات الدفاعية	١٤,٦
مقر رئيس الوزراء	١٤
هيئة الحرس الثوري	١٢

ويبدو ان وزارة النفط كانت الاكثر نسبة من الايرادات البريطانية اذا ما قورنت مع المؤسسات الايرانية الاخرى .

(١) كزارش روابط اقتصادى –بازركانى باكشور انكليس ، وزارت بازركانى ، جمهورى اسلامى ايران، ٤اسفند ش١٣٦٧.

شملت العلاقات الايرانية البريطانية مجال الطب ، فقد ارفقت منظمة نقل الدم الايرانية (سازمان انتقال خون ايران) طلبا الى مدير عام العلاقات الخارجية في ٢٤ أيار ١٩٨٩ تلتمس فيه رخصة شراء مساحيق تعقيم من بريطانيا للتعامل مع وباء التهاب الكبد الفايروسي (انتى زن هباتيت)[١] ، لتعقيم مختبراتها مثل مطهر فيركون وكورتون واكويزوغيرها[٢]، اذ استوردت نحو (٣٠٠٠) كغم من مساحيق التعقيم[٣] ، ولم تقتصر العلاقة مع بريطانيا على التبادل التجاري فقط بل تعدى الى الاستثمار في لندن بصفة شركات وبنوك تابعة لايران منها البنك الاستثماري في لندن(iran overseas investment bank Londn) التابع لبريطانيا والمملوك لاربعة بنوك إيرانية ، منها، المصرف الوطني الايراني ، ومصرف الصناعة والمناجم ، والمصرف الوطني ، ومصرف صادرات إيران وله فروع في العديد من العواصم ، وكانت الدول تستدان منه لقلة فوائده[٤].

يتضح مما سبق ان حجم التبادل التجاري بين بريطانيا وايران كان واضحا ابان الحرب ، وهذا يدل على عدم التزام العديد من الدول ومنها بريطانيا التي لها ثقلها الدولي بالحظر

---

(١) سند شمارة (٥٢٩٧)، درخواست صدور مجوز خريد از كشور انكلستان ، سازمان انتقال خون ايران، ٢٤ مرداد ١٣٦٨ش.

(1) Supplement No(9) Document No (0565) ,Day–Impex price list, April 1989.

(٣) سند شمارة (١٢٢٥٧٨) ، درخوا است ثبت سفارش (كالا– حمل)، از سازمان انتقال خون ايران به مركز تهيه وتوزيع مواد كيميائى ، وزاره بازركانى،٣١ اسفند ١٣٦٨ش.

(٤) ففي احدى الوثائق التابعة للبنك الاستثماري في لندن قدم فيها التماسا الى وزارة الزراعة الايرانية في ٢٤ نيسان ١٩٨٩ يطلب منها الاحصائيات الاخيرة للواردات الايرانية من السلع الزراعية للشهر المذكور ولا سيما (الأوراق، السجائر، الأسماك الطازجة منها والمعلبة والمجمدة ،الأفود نوع لوبستر، القريدس المانجو (لب الفاكهة) ،الأفوكادو البيض، القهوة ،الشاي ،الكاكاو، والملح) اذ ان البنك المذكور كان لديه ديون مستحقة مع جمهورية كوبا منذ عام ١٩٨٦ ولم تحرز أي تقدم في دفع الديون نتيجة نقص العملة المحولة في كوبا لذلك اجرى البنك دراسة مفصلة عن السلع الكوبية الموجودة في البنك وفي نفس الوقت طلب من الجانب الايراني اجراء دراسة للايرادات الايرانية من اجل ربط تدفقات التجارة لانها الطريقة الوحيدة لتخفيض قيمة العملة، ينظر :

Supplement No(11) Document No(887285) ,Research on Iranian Imports, from iran overseas investment bank london ,to ministry of Agriculture Teheran,24 April 1989

الاقتصادي على البضائع والنفط الايراني الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية لان مصالحها التجارية كانت تقتضي ذلك.

ثالثا : اثر الحرب العراقية – الايرانية على الاقتصاد الايراني

سببت الحرب العراقية الايرانية اضرار كبيرة للاقتصاد الايراني تمثلت في تدمير المنشأت والمباني والالات والقدرات البشرية الايرانية المتمثلة بالقوى العاملة واحتياطات رأس المال وتغيير نوعية البضائع وكميتها وتلف المعدات العسكرية ، كما تركت ضررا في الانتاج بسبب فقدانها احتياطات رأس المال وزيادة استهلاك الموارد العسكرية كتكلفة بديلة للموارد المخصصة ، اذ بلغ حجم الانفاق العسكري ما يقارب (٤,٣٠٨١١) مليار من موارد الحكومة الايرانية والنقد الاجنبي مما انعكس ذلك على الانتاج الوطني في جميع القطاعات الاقتصادية فلم يقلل اثر الحرب من كمية السلع والخدمات المعروضة في الاسواق فقط وانما افقد الاقتصاد فرصا استثمارية جديدة[١]، فقد بلغ اجمالي الضرر في القطاع الزراعي ما يقارب (٣,١٥٩٥٧) مليار ريال و(٣,١٧٨٣) مليار ريال اضرار غير مباشرة و(٩,١٤١٧٣) مليار ريال اضرار مباشرة ، اذ تم فقدان (٣٠%) من القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال الاعوام (١٩٨١-١٩٨٦) بسبب الحرب ، اما حجم الضرر في قطاع الخدمات (الماء والكهرباء والغاز) فقد بلغ نحو(٥٧٦٩) مليار ريال (٥٦%) منها اضرار مباشرة و(٦٤%) منها اضرار غير مباشرة ، وشكلت الخسائر التي لحقت بالدفاع بما يعادل (١٥٧٧١) مليار ريال ، ولحقت الحرب الخسائر بقطاع البناء الحكومي والخاص نحو (٢٨٢٤٣٤) مليون ريال ولحقت خسائر اخرى بتقليص مساحة الغابات وتدمير المراعي وتأكل التربة وتقليل انواع النبات والحيوان وزيادة التلوث[٢] .

---

(١) باقر حيدر قلى زاده ، بررسى استراتژى جانشين واردات به عنوان استراتژى غالب در توسعه اقتصاد ايران وعلت تغيير ان به توسعه صادرات ، بايان نامه براى در يافت ذرجه كارشناسى ارشد ، دانشكده اقتصاد وحسابداريواقتصاد ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ، ١٣٨٥ ش، ص٩٩.

(٢) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى، ص٩٩.

كما تعرضت المباني والبيوت الى الدمار في بعض مناطق ايران وتطلب اعمارها عملا شعبيا ، اذ نشرت صحيفة (اطلاعات) الايرانية اجتماع مجلس الوزراء برئاسة مير حسين موسوي في ١٥ ايار عام ١٩٨٨ استعرض فيه الاوضاع في البلاد في ظل الحرب والمناطق التي تعرضت للقصف ووجوب اعمارها وتوفير المزيد من التسهيلات لسكان هذه المناطق وتوفير أماكن آمنة للمراكز الطبية والإدارية واطلاق مبادرة الجهاد المالي بجمع تبرعات نقدية من النقابات والشركات الخاصة والشرائح الاجتماعية المختلفة من الميسورين اذ قدم كادر شركة (فحم كرمان) نفقات ربع سنوية لـ ٤١٧ مقاتلا[١].

وفي قطاع النفط الذي هو العمود الفقري للاقتصاد الايراني كان الضرر فيه كبيرا جدا ، اذ بلغ نحو(٩٠٧٠٩٩) مليار ريال ، منها (٧٣٨٢١٦) مليار ريال اضرار مباشرة ، كما لحقت الحرب خسائرا بالاحتياطي الرأسمالي لقطاع النفط بحدود (٩,٧) اضعاف الاستثمار في هذا القطاع خلال سنوات الحرب ، كما تضررت الانشطة الانتاجية للقطاع النفطي بنحو (٧٣٨٢٦٢٥) مليون ريال ، ويعد القطاع الاكثر ضررا في الحرب ، بسبب الاعتماد الكلي للدولة على عائدات النفط وفقدان جزء كبير من احتياطات رأس المال في هذا القطاع ، مما خلق مشاكل لاقتصاد البلاد وزاد عجز الميزانية ، كما لحقت اضرار مباشرة بقطاع المنتجات النفطية اذ قدرت ب(٦٧٧٧٩٤٨) مليون ريال و(٣٤٧٦٢١٣) مليون ريال اضرار غير مباشرة ويمكن ايضاح مدى الضرر بقطاعات الدولة في الجدول الاتي[٢]:

جدول رقم (٢٢)

اضرار الحرب المباشرة على القطاعات الاقتصادية

---

(١) " اطلاعات " (روزنامة) ، تهران ، شمارة (١٨٤٨٥)، ١٥ اريبهشت ١٣٦٧ش.

(٢) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى ، ص١٠٠

القطاع	اضرار مباشرة (مليارريال)
الزراعة	٣,١٥٩٥٧
الخدمات	٥٧٦٩
الدفاع	١٥٧٧١
البناء الخاص والعام	٢٨٢٤٣٤
النفط	٩٠٧٠٩٩
المنتجات الوطنية	٦٧٧٧٩٤٨

يتضح من الجدول المذكور بأن اضرار الحرب العراقية الايرانية قد اصابت جميع القطاعات الاقتصادية في ايران وكان قطاع المنتجات النفطية الاكثر ضررا ، وقطاع الزراعة ومن ثم البناء والقطاعات الاخرى ، وكان على الحكومة الايرانية ان تتخذ خطوات كبيرة من اجل مواجهة تلك الاضرار.

من جانب اخر اثرت الحرب وما رافقها من حصار الاقتصادي على سعر تسويق واسعار المنتجات النفطية، اذ اضطرت ايران الى بيع نفطها بأرخص الاسعار من السوق لكسب زبائنها لذلك لم تحقق هذه المنتجات ارباحا كبيرة ، اذ تم بيع ما يقارب (٨,١٠٠) مليار دولار من النفط بين الاعوام(١٩٨٣-١٩٨٩) ، لذلك لم تحقق البلاد استثمارات كبيرة واعاقت سعر الفائدة المنخفضة والعوائد الطويلة الاجل والاستثمار في القطاعات الانتاجية ، إذ عانت هذه القطاعات من مشكلة نقص رأس المال من اجل الاستثمار، بسبب تحويل العديد من رؤوس الاموال الى الخارج واستخدام اغلبها في قطاع التجارة والخدمات، فقد بلغ حجم الاستثمار (٢١%) بالنسبة للزيادة في الانتاج خلال مدة الحرب

وبزيادة قدرها (٣١,٧٠٥) مليون ريال ، كما زاد الاستثمار في الانتاج بمقدار (١,٥٠٩) مليون ريال[١].

اما النشاط العسكري فقد كان بإمكان الحكومة الايرانية الاعتماد على الأسلحة التي ورثتها عن الشاه وفقًا لوكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح الأمريكي ، لكن مع استمرار الحرب زادت التكاليف المالية للانشطة العسكرية في المدة (١٩٨٠–١٩٨٨) وتراوحت بين (٤,٧٧) الى (٤,٩١) مليار ريال ، وزادت نفقات الحرب العراقية الايرانية التي بلغت نحو (١٦,٩%) من ميزانية الدولة ، كما ارتفع متوسط واردات إيران السنوية من الأسلحة من (١,١) مليار دولار أمريكي خلال الاعوام (١٩٨٠–١٩٨٣) إلى (٢,٣) مليار دولار أمريكي خلال الاعوام (١٩٨٤–١٩٨٨) ، وكانت أعلى تقديرات العبء الدفاعي الإجمالي لإيران خلال الحرب ما يقارب(٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بما في ذلك النفقات المحلية والعسكرية وواردات الأسلحة ومخصصات إعادة الإعمار، كما قدر اجمالي الإنفاق العسكري للحرب (١١٠) مليار دولار على الجانب الإيراني[٢].

خلقت الحرب من الناحية الاجتماعية مشاكل نفسية وصحية وعقلية وعاهات جسدية للمقاتلين ، لذلك وجب على الحكومة الايرانية دفع نفقات لأسر المقاتلين نتيجة قتلهم أو اعاقتهم، لذلك قدرت تلك التعويضات بنحو(٣٠٨١١) مليار ريال، كما تضررت (٢٢,٨٥٠) وحدة تعليمية، كما اسفرت الحرب العراقية الإيرانية عن مقتل أكثر من (٣٥٠) الف قتيل ، كما تضررت (٥٢) مدينة منها (٦) دمرت بالكامل و(١٤) مدينة تعرضت لأضرار بنسبة (٥٠%) ،وتضررت مايقارب (٤٠٠٠) قرية ، وتم إحصاء (١٣٠) الف منزل متضرر كليًا و(١٩٠) الف منزل متضرر بنسبة (٥٠%)[٣].

---

(١) باقر حيدر قلى زاده ، منبع قبلى ، ص ١٠.

(1) Eva Patricia Rake,op.cit ,p 235.

(2) Ibid, p235

كما اثرت الحرب على رفاهية المجتمع الايراني، اذ يعد الاستهلاك مؤشرا على ذلك ،فمن خلال ارتفاعه وانخفاضه يمكن معرفة الوضع الاقتصادي ونموه انذاك ، فقد بلغ الاستهلاك الخاص عام ١٩٨٠ ما يقارب (٥٠٠٩٨) مليون دولار بعد ان كان (٢٣٠٠٧) مليون دولار عام ١٩٧٨ خلال الازمة الاقتصادية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ثم عاد وانخفض من جديد اذ بلغ (١٩٦٧٠) مليون دولار عام ١٩٨٢ ثم ارتفع نحو (٥٤٩٥٧) مليون دولار عام ١٩٨٧ ، ويعزى السبب وراء هذا الانخفاض الى نشوب الحرب العراقية الايرانية التي خلقت ظروفا اقتصادية حرجة اضطرت معها ايران الى تخفيض استهلاكها من السلع والخدمات، وانشغال الايرانيون في دعم المجهود الحربي والاسهام في دفع جزء من تكاليف الحرب ، فقد انخفض استهلاكهم للسلع الغذائية حتى بلغت (٤٦٢٩) مليون دولار ١٩٨١ يقابله انخفاض كبير في دخل الفرد المرتبط بالحصار الاقتصادي الشديد الذي فرضته ظروف الحرب ومنع تصدير النفط الايراني الى الخارج مما ادى الى انخفاض الايرادات النفطية التي تجني اموالا لخزينة الدولة التي اثرت على دخول الافراد فقللت من قدرتهم الشرائية ، وبالتالي خفض من استهلاكهم ، لذلك اضطرت الدولة الى التدخل لحل هذه الازمة فاعتمدت على القوى الداخلية وجهودها الذاتية في تحقيق الاكتفاء الذاتي فادى الى ارتفاع استهلاك الفرد اذ بلغ (٩٥٠٤١) مليون دولار عام ١٩٨٨[١].

اما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض تبعا للظروف العالمية لاسعار النفط ، فقد سجل الناتج المحلي معدل نمو مقداره (٤,٨%) خلال الاعوام (١٩٨٠-١٩٨٣) وانخفض الى (٨,٧-%) عام ١٩٨٤، بسبب تأثير الحرب على اقتصاد ايران مخلفا حصار اقتصادي ادى الى انخفاض صادرات النفط ، نتيجة لتوقف العمل في كثير من المنشآت الاقتصادية الحيوية وزيادة الاعتماد على القطاعات الاولية المتقلبة كقطاع الزراعة التي تتحكم بنشاطها تقلبات الطقس ، سيما ان

(١) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٣٢ ..

الزراعة في ايران تعتمد على الامطار اكثر من الزراعة المروية ، وقطاع النفط الذي تتعرض اسعاره للتذبذب بين مدة واخرى تبعا للظروف الدولية ، اضف الى ذلك الابقاء القسري لسعر الصرف المنخفض مما شجع الواردات الرخيصة وثبط الانتاج المحلي ، مما زاد من معدلات البطالة التي ارتفعت بنسبة (٢٥%) في القوى العاملة للفئة العمرية (٢٥-٢٩) سنة[١].

وشهد اقتصاد ايران ابان الحرب انخفاضا في نسبة الادخار بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد مقياس لرفاه المجتمع وارتفاع النمو الاقتصادي نتيجة لانخفاض اسعار النفط وظروف الحرب وارتفاع معدلات التضخم ، مما اثر على نسبة الادخار التي انخفضت من (٢٦,٥%) عام ١٩٨٠ الى (٦%) عام ١٩٨١، ثم شهدت ارتفاعا اذ بلغت (٢١%) عام ١٩٨٦ ، مما دفع المواطن الايراني التخلي عن الاموال المدخرة والقيام بشراء الذهب للمحافظة على ممتلكاته ، في حين ارتفع معدل الاستثمار من (١٨%) عام ١٩٧٨ بالنسبة للناتج المحلي الى (٢٩,٦%) عام ١٩٨٠ وانخفض الى (٢٥,٥%) عام ١٩٨٧[٢] .

يبدو ان حالة الحرب العراقية الايرانية قد انعكست سلبا على البنى التحتية لايران ،كما انعكست سلبا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد فضلا عن انخفاض دخل الفرد الذي ادى بدوره الى تدهور الوضع المعاشي لأغلب فئات المجتمع الايراني .

---

(١) احمد شمس الدين ليلة ، المصدر السابق ، ص٢٧.

(٢) احمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٧٠.

رابعا : الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران

عقب ووفاة روح الله الخميني في ٣ حزيران عام ١٩٨٩ ظهرت عقبات اقتصادية اهمها عدم تحديد نمط النظام الاقتصادي سواء كان حرا ام مقيدا ، اشتراكي ام رأسمالي ، فقد ظهرت عدة تيارات سياسية تؤيد الانفتاح الاقتصادي واخرى رافضة له ، فنشبت صراعات سياسية نهاية ثمانينات القرن العشرين انعكس تأثيرها على الاقتصاد الايراني[١] منها تيار اليمين البراغماتي الذي كان يترأسه رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني الذي كان من المؤيدين للحركة الاصلاحية الاقتصادية والانفتاح الخارجي ، وقد اسس تجمع يمثل هذا التيار اطلق عليه (تجمع المؤتلفة الاسلامية) التي تمتاز بدورها في مجال الاعمال والاقتصاد فهي تضم اعضاء من (فدائيي اسلام)[٢] واستأنفت نشاطها بعد الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) فهي تدافع عن مصالحها المالية بشدة ولها اعضاء من تجار البازار الذين لهم مراكز في وزارة التجارة والغرف التجارية ، وتحظى بدعم من الطبقات المتوسطة المتحضرة وبعض الموظفين[٣] ، وقد ناضلة من اجل تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص واخضاع المؤسسات الدينية الاقتصادية

---

(١) احمد مهابة ، المصدر السابق ، ص٥١٨؛ وداد جابر غازي ، التجربة الاصلاحية في ايران في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي انموذجا ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٣ ، ص١١١.

(٢) فدائيي اسلام : وهو تنظيم سياسي شيعي اصولي اسسه السيد مجتبى ميرلوجي المعروف بأسم نواب صفوي عام ١٩٤٥ اختار هذا الاسم لانه يعتبر نفسه متحدرا من الاسرة الصفوية ، شكل تحالفا مع اية الله كاشاني في المدة (١٩٤٦–١٩٥١) وحاول اغتيال الشاه محمد رضا بهلوي في ٤ شباط ١٩٤٩ لكنه فشل ، ونجح في اغتيال رئيس الوزراء علي رزم ارا عام ١٩٥١ لضلوعه في اتفاقية النفط مع البريطانين ، اختلف التنظيم مع محمد مصدق ، وبعد انقلاب ١٩٥٣ اعتقل قياديو التنظيم وحوكموا ، ونفذ حكم الاعدام في نواب صفوي وثلاثة معه عام ١٩٥٦ ، في بداية عقد الستينات شكل اعضاء من هذا التنظيم (الائتلاف الاسلامي) الذي عرف ب(هيئة المؤتلفة الاسلامية) والذي كان له دور كبير في احتجاجات ١٩٦٣ والقبض على الخميني ، ينظر: وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، التطورات السياسية الداخلية في ايران ١٩٦٤ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة المستنصرية ،٢٠٠٦، ص٢١ .

(3) Eva Patricia Rakel,op.cit,p68.

للرقابة الحكومية، واتباع سياسة اصلاح اقتصادية قائمة على السوق وانفتاح السياسة الخارجية من اجل اعادة دمج ايران في المؤسسات الاقتصادية الدولية[١].

وهناك تيار معارض لتيار رفسنجاني تمثل بتيار اليمين التقليدي الذي كان يمثله علي خامنئي ، وقد اسس تجمع اطلق عليه (تجمع المجاهدين) يضم رجال الحرس الثوري وبعض التجار وائمة صلاة الجمعة ، دعا هذا التيار الى عزل الاقتصاد الايراني وعدم ربطه بالاقتصاد العالمي وتحقيق الاكتفاء الذاتي مع قليل من الانفتاح السياسي مع الدول ، وقد حظي هذا التيار بدعم من المؤسسات الدينية ومنظمة الاقتصاد الاسلامي التي تضم صناديق القرض الحسن[٢].

وفي ظل تيار اليمين التقليدي خلق تحالف بين خامنئي والحرس الثوري اطلق عليه (تحالف بيت القائد–الحرس الثوري)[٣] لافشال مشروع رفسنجاني الذي يشكل خطرا على الدولة في نظرهم ، لانه يخلق جيلا من التكنوقراط لا يؤمن بولاية الفقيه ومبادئ الثورة ايمانا عميقا ، وهناك تيار يساري اصلاحي اكتسب تيار اليسار الاصلاحي مبادئه الفكرية

---

(١) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص١٩٥ : مروة علوان الفتلاوي ، المصدر السابق، ص٤٣.

(٢) تييري كوفيل ، المصدر السابق ، ص ١٩٦.

(٣) تحالف بيت القائد – الحرس الثوري : يستخدم مصطلح بيت في الادبيات الشيعية لوصف مكتب مراجع التقليد وفيه نوع من التقديس ، فقد ورد ذكرها في القرأن الكريم (بيت الله الحرام) ، وبعد قيام الثورة الاسلامية في ايران اطلق الخميني على مكتبه الذي يدير منه سياسة البلاد اسم بيت الامام، ثم استخدمه خامنئي بعد توليه منصب قائد الاعلى للثورة فأصبح يطلق على مكتبه اسم بيت القائد (بيت رهبري) ، اما تحالف بيت القائد – الحرس الثوري فهو يشير الى ان الاشخاص الذين يعملون في بيت القائد ما بين خبير ومستشار اداري، لهم ارتباطات بالحرس الثوري ووزارة المخابرات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها من التيارات اذ يكونان (القائد والحرس الثوري) معا عنصر تأثير في عملية صنع القرار ينظر: حسن احمد العمري ، القرار السياسي في ايران بين الثورة والدولة ، بحث منشور في مركز الجزيرة للدراسات الالكتروني ، ٢٠١٣ ، ص٢١.
https://www.google.com/url

من المفكر الايراني علي شريعتي[١] لاق دعم كبير من رفسنجاني وقد ايد هذا التيار في البداية الخميني في مسألة تصدير الثورة ووضع سياسة اقتصادية توزيعية جديدة تقوم على تدخل شديد من قبل الدولة ، وقد ساند هذه الحركة التنظيم السياسي المعروف بأسم اتحاد رجال الدين المجاهدين (مجمع روحانيون مبارز) ومنظمة مجاهدي الثورة الاسلامية ، وقد لاقى هذا التيار مناصريه في الطبقات الوسطى من الموظفين وشريحة من رجال الدين المهتمين بالسياسة ، ولم يكن له دور كبير في السياسة والاقتصاد امام التيارين الانفين الذكر[٢].

نجح (تحالف بيت القائد –الحرس الثوري) في ايقاف عمل مجلس الشورى في مشروع التعديل الهيكلي للاقتصاد التي وضعتها الحكومة لمعالجة اثار الحرب المدمرة ، بضغط من المرشد الاعلى علي خامنئي والحرس الثوري لمنع ظهور طبقة برجوازية صناعية ذات مصالح مستقلة عن مؤسسة الثورة مما يجعلهم يتحكمون بالاقتصاد والحكم ، مما يضر المصالح السياسية والاقتصادية للحرس الثوري ويمنع خطتهم في خلق طبقة

---

(١) علي شريعتي (١٩٣٣–١٩٧٧) : ولد علي شريعتي في قرية كهك في مدينة سبزوار الواقعة في شمال شرق ايران ، في كنف اسرة من الطبقة الوسطى ، والده محمد تقي شريعتي مدرسا للغة العربية ، درس الابتدائية في مدرسة بنيمين في قرية مزينان عام ١٩٤١، والثانوية في مدرسة الفردوسي الثانوية في مشهد عام ١٩٤٧، التحق بمعهد المعلمين عام ١٩٥٠، تخرج منه عام ١٩٥٢ واستلم وظيفته معلم في مدرسة (كتاب بور) الابتدائية ، انخرط في السياسة عام ١٩٥٠ حينما كان طالبا في المعهد ، بدأ وعيه السياسي واليني من خلال حضوره فعاليات مركز (نشر الحقائق الاسلامية) وهي مؤسسة دينية كان يطرح قضايا تنويرية وينشر قضايا فلسفية اخلاقية مرتكزة على القرأن ، كان متأثر بشكل كبير بأبي ذر الغفاري وجمال الدين الافغاني وومحمد اقبال فرويد ، انضم الى جمعية حرية الشعب الايراني عام ١٩٥٣، اعتقل عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٧ من قبل السافاك ، شارك في احداث خرداد (حزيران) ١٩٦٣، تعرض لاعتقال عام ١٩٧٣ بسبب نشاطه السياسي الواسع اذ اتخذ من حسينية الارشاد في طهران مقرا له لنشر افكار ومحاضراته، وله عدة مؤلفات ومقالات منها العودة الى الذات ، الحسين وارث ادم ، طريق معرفة الاسلام ، الاسلام والانسان ، النباهة والاستحمار ، للمزيد من التفاصيل عن حياته، ينظر : علي رهنما ، المصدر السابق ، ص١١٣ ، ص١١٥،ص١٤٣، ص٧١١ .

(٢) علي رهنما ، المصدر السابق ،ص ١١٣

برجوازية صناعية من كوادره تؤمن بمنظومته الفكرية وتحفظ مصالحه في السلطة[١] ، لذلك اراد ان يبرز قوته الاقتصادية من خلال هيمنته على السوق ، اذ انشأ ما يقارب(٧٠) رصيفا بحريا وعددا من الموانئ غير خاضعة لسلطة الجمارك للاستيراد والتصدير لصالحهم، كما افتتح اكثر من (٣٠٠) جمعية استهلاكية تعاونية للهيمنة على الحصة الاكبر من اقتصاد الجملة والتجزئة في ايران[٢]، وبذلك لا يستطيع التجار والشركات الذين يريدون استيراد البضائع وتصديرها منافسة الحرس الذي يقوم بالتصدير والاستيراد دون دفع ضرائب كمركية لاضعاف قوى البازار التقليدي ، لتفكيك العلاقة بينها وبين مراجع التقليد ورجال الدين سيما المستقلين عن سلطة الولي الفقيه ، وبذلك استطاع تحالف بيت القائد – الحرس الثوري تحجيم دور كل من قوى البازار والمؤسسة الدينية المستقلة[٣].

على الرغم من كل ذلك تمكن رفسنجاني من ازالة بعض القيود على الاقتصاد لكنه لم يستطع حل مشاكله الهيكلية بما في ذلك ضعف قطاع الانتاج واعتماد الاقتصاد على العائدات النفطية والغاز ووجود الاسواق غير التنافسية وتنظيم الميزانية [٤].

---

(١) طارق رضوان ، ايران الوجه الاخر (النزاعات الداخلية وجيرانها) ، ج٢ ، ص٦١.

(٢) المصدر نفسه ، ص٥٨–ص٦١.

(3) Eva Patricia Rakel, op.cit ,p69.

(4) Eva Patricia Rakel, op.cit ,p83.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات وهي :

- استحدثت الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا جديدا في البلاد الى درجة عدها المؤرخون مدة فاصلة عن سابقتها العصر الملكي المتجذر لقرون في بلاد فارس ، ففي الجانب الاقتصادي تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الى نظام اقتصادي اسلامي منتج قائم على العدالة الاجتماعية وتحريم الربا والاحتكار والاكتناز الفاحش، اذ دعا الخميني في ظل هذا النظام الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي بالاعتماد على الموارد الذاتية دون الاعتماد على الغرب او التعاون معهم ومقاومتهم ورفض قيمهم وافكارهم وتحجيم دخول رأس المال الاجنبي المستغل لثروات البلاد ، مستندا في ذلك الى التجارب السلبية التي مرت بالبلاد مع الشركات الاجنبية بسبب احتكارها لثروات ايران ، وهذا ما دفع الشاه محمد رضا بهلوي الى انهاء سيطرة الشركات الاجنبية على استخراج وتسويق النفط في عام ١٩٧٣.
- ان تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي لا يمكن في الاقتصاد الايراني الذي يعد اقتصادا ريعيا يعتمد على النفط في تحقيق العوائد والايرادات المالية نظرا لارتباط النفط الايراني وتأثره بأسواق النفط العالمية ، ففي حالة ارتفاع اسعار النفط العالمي ترتفع معها ايرادات ايران من النفط ، وفي حال انخفاض الاسعار تنخفض الايرادات النفطية وهكذا ، فلا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي واقعيا في ظل هذا الوضع لكن يمكن تحقيقه في بعض الموارد الاولية الاخرى كالقمح والمواد الغذائية الرئيسية الاخرى ، وهذا ما حققته ايران ابان الحرب، ليبقى الجزء الاكبر من العوائد النفطية في استيراد الاسلحة لتمويل الحرب، اما الجزء الاخر فقد انفق في استخراج وتكرير النفط لبيعه وتمويل المشاريع التي تنتج المواد الغذائية الرئيسية كتفعيل دور شركات اللحوم والدواجن وشركات تعبئة المواد الغذائية ، ومنتجات التوابل والبهارات وتمويل شركات انتاج الحرير وشركات النسيج والسجاد الايراني التي تعد اساس للصادرات الايرانية.

- هيمنت الدولة على مؤسسات وشركات القطاع الخاص وكاد الاخير ان يختفي تماما ابان عقد الثمانينات ، اذ هيمنت على (٨٠%) من الاقتصاد من خلال الشركات المملوكة للدولة والتي تساهم بنسبة (٧٠%) من القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وقدمت الحكومة الحماية القانونية لهذه الشركات ومنحت قروضا مصرفية بأقل من اسعار السوق، وفرضت نظام كمركي معقد على الواردات المشابهة للمنتجات المحلية مع منع دخول البضائع المماثلة المستوردة الى البلاد لحماية الاقتصاد الوطني بعد ان كانت ايران سوقا للبضائع الاجنبية.
- نشبت خلافات ايدلوجية في بدايات حكم الخميني بين التيار الليبرالي المدني الذي قاده رئيس الوزراء مهدي بازركان والتيار الديني المتشدد الذي يقوده الخميني ورجال الدين حول السياسة الاقتصادية المفترض اتباعها بعد الثورة ، اذ دعا بازركان الى الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي بالانفتاح مع العالم دون الحاجة الى العزلة ، فجوبهت توجهاته بالرفض لانها تتعارض مع المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الخميني والتي دعت الى العزلة الاقتصادية وعدم التعامل مع الغرب فأدى الخلاف في النهاية الى استقالة بازركان في٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٩ .
- بعد اندلاع الحرب العراقية – الايرانية في ايلول عام ١٩٨٠ وجهت الدولة مواردها الطبيعية والبشرية لتمويل ما تحتاجه ، اذ اسس الخميني المجلس الاقتصادي الاعلى ومجلس وزارة الزراعة لتزويد حاجة الاسواق المحلية بالمنتجات الزراعية والحيوانية لكسر التبعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ابان الحرب وبعدها استمر هذين المجلسين منذ إنشائهما في تشغيل الوحدات الزراعية والحيوانية من منطقة كرج حتى قزوين لهذا الغرض اذ اشرف المجلسين المذكورين على تأسيس مجلس الشركات المسؤولة لتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي.
- تسببت الحرب العراقية الايرانية باضرار كبيرة للاقتصاد الايراني تمثلت في تدمير المنشأت والمباني والالات والقدرات البشرية المتمثلة بالقوى العاملة واحتياطات رأس المال وتغيير نوعية البضائع وكميتها وتلف المعدات العسكرية، كما تركت ضررا

في الانتاج بسبب فقدانها احتياطات رأس المال وزيادة استهلاك الموارد العسكرية كتكلفة بديلة للموارد المخصصة، مما انعكس ذلك على الانتاج الوطني في جميع القطاعات الاقتصادية فلم يقلل اثر الحرب من كمية السلع والخدمات المعروضة في الاسواق فقط وانما أفقد الاقتصاد فرصا استثمارية جديدة.

- كان اقتصاد ايران احادي الجانب يعتمد على النفط والغاز الطبيعي في تحقيق النقد الاجنبي وتمويل ميزانية الدولة من خلال العوائد النفطية الذي يحققها بيع النفط والغاز، اذ اعتمدت عليهما في اتباع نظام المقايضة مع العديد من الدول منها تركيا والاتحاد السوفيتي والصين وباكستان ابان الحرب للحصول على ما تحتاجه من السلع الاستهلاكية والاسلحة مقابل تزويد الدول المذكورة بالنفط والغاز لتموين الحرب وتحقيق استقلالها الاقتصادي .
- عقب وفاة الخميني عام ١٩٨٩ ظهرت عقبات اقتصادية اهمها عدم تحديد نمط النظام الاقتصادي سواء كان حرا ام مقيدا ، اشتراكيا ام رأسماليا ، فقد ظهرت عدة تيارات سياسية تؤيد الانفتاح الاقتصادي واخرى رافضة له ، وقد انعكس هذا الانقسام الداخلي على الاقتصاد الايراني بشكل سلبي .

- مر الاقتصاد الايراني بمرحلتين خلال حقبة الدراسة المرحلة الاولى (١٩٨٠-١٩٨٨) اطلق عليها بالاقتصاد المقاوم للظروف الخارجية المتمثلة بالحرب والحصار الاقتصادي فوجهت الطاقات والموارد الاقتصاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، اذ استطاعت تحقيقه في بعض المواد مثل القمح ،لكن ظرف الحرب اوجب على الدولة استيراد ما تحتاجه الدولة من اسلحة وسلع استهلاكية لمقاومة ظروف الحرب والمرحلة الثانية تبدأ من عام ١٩٨٩ وهي مرحلة اعادة هيكلية الاقتصاد الايراني واصلاح ما دمرته الحرب ، وكان عراب هذه المرحلة رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني الذي اتبع سياسة اصلاحية واسعة منها توسيع دور القطاع الخاص والحد من تدخل الدولة في السوق وتشجيع الاستثمارات الاجنبية والقروض الخارجية

تمهيدا لربط ايران بالاقتصاد العالمي وضمها لعضوية صندوق النقد الدولي والمؤسسات التمويلية الدولية الاخرى .

- نتيجة لأنهيار العملة الايرانية امام الدولار الامريكي وعدم وجود مورد كافي للعملة الصعبة ، اخذت ايران تتبع اسلوب المقايضة مع الدول المجاورة والدول الاخرى لسد حاجتها من البضائع الاستهلاكية ، مثلا تعمل الدول على تزويد ايران بالمواد الغذائية ي ، بالمقابل تقوم ايران بتزويدها بالنفط والغاز الطبيعي ، اما الاموال التي تحصل عليها من العملة الصعبة فكانت تذهب لشراء الاسلحة .

قائمة المصادر

اولا : الوثائق

أ- الوثائق الفارسية المنشورة

١. سند وزارت بازرکانی ، جمهوری اسلامی ایرن ، ١٣٦٧ش.

٢. سند کزارش روابط اقتصادی –بازرکانی باکشور انکلیس ، وزارت بازرکانی ، جمهوری اسلامی ایران ، ١٣٦٧/١٢/٤ش.

٣. سند شماره (١٠٣١٨) ، از مشاور و مدیرکل اروپای غربی به وزارت بازرگانی جمهوری اسلامی ایران – معاونت تجارت خارجی اسلام ، ١٣٦٧/١١/٢٩ش.

٤. سند اقلام عمده کالاهای صادراتی ایران به کشورانکلستان در سال ١٣٦٢ش، وزارت بازرکانی ، جمهوری اسلامی ایران.

٥. سند کزارش روابط اقتصادی –بازرکانی باکشور انکلیس ، وزارت بازرکانی ، جمهوری اسلامی ایران ، بي. تا.

٦. سند شمارة (٥٢٩٧) ،درخواست صدور مجوز خرید از کشور انکلستان ، سازمان انتقال خون ایران ، ١٣٦٨/٥/٢٤ش.

٧. سند شمارة (١٢٢٥٧٨) ، درخوا است ثبت سفارش (کالا- حمل) ، از سازمان انتقال خون ایران به مرکز تهیه وتوزیع مواد کیمیائی ، وزاره بازرکانی، ١٣٦٨/١٢/٣١ش.

٨. سند باسخ حضرة امام به نامه اول رئیس جمهوری اسلامی ایران ١٣٦٦ش.

٩. سند شماره (١٠٣١) ، از مشاور و مدیرکل اروپای غربی به وزارت بازرگانی جمهوری اسلامی ایران – معاونت تجارت خارجی اسلام ، ١٣٦٧/١١/٢٩ش.

١٠. سند ارزش مبادلات بازرکانی ایران انکلیس (١٣٥١-١٣٦٥) ، وزارت بازرکانی ، جمهوری اسلامی ایران ، بي.تا .

١١. سند امارثبت سفارشات کشایش یافته در ٩ ماهه اول سال ٦٣ کشور انکلستان بر حسب بخشها ، بي.تا .

١٢. سند كزارش خلاصة از ملاقات برادر بهزادی با اقای والكن مستشار بازركانی انكلستان در تهران ، وزارت بازركانی ، جمهوری اسلامی ایران ، ١٣٦٤\٩\١٩ش.

١٣. سند اسامی بیست وینج كشور صادر كننده كالا به ایران ، وزارت بازركانی ، جمهوری اسلامی ایران ، ثبت سفارش سال ١٣٦٢ش.

١٤. سند كزارش نحوه شركت انكلستان دردوزدهمین نمایشكاه بین المللی تهران ، وزارت بازركانی ، جمهوری اسلامی ایران ، شهریور ١٣٦٥ش.

١٥. كزارش نحوه بریتانیا ركود ورونق از مجله تایمز – اول زوئن ١٩٨٧ش، وزارت بازركانی ، جمهوری اسلامی ایران ، بي.تا.

١٦. سند كزارش روابط اقتصادی –بازركانی باكشور انكلیس ، وزارت بازركانی ، جمهوری اسلامی ایران ،بي.تا.

ب–الوثائق البريطانية المنشورة

1- Research on Iran imports from Iran overseas Investment Bank London to Ministry of Agriculture ,Document No(887285) , April 1989 ,

– Day Lmpex Price List ,Teheran ,Document No(0565), 42/4/1989.

ثانيا : المذكرات

١. علي اكبر هاشمي رفسنجاني ، حياتي ، ترجمة : دلال عباس ، دار الساقي ،بيروت ، ٢٠٠٥.

٢. علي رهنما ، علي شريعتي سيرة سياسية ، ترجمة : احمد حسن المعيني ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، ٢٠١٦.

ثالثا: الرسائل الجامعية

أ- الرسائل والاطاريح الجامعية العربية

١. احمد جاسم محمد ، تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران ، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦.

٢. احمد عبد الستار كاطع ، العلاقات الايرانية العمانية (١٩٧٠-١٩٨٩) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٨.

٣. احمد فليح حسين الجبوري ، إيران في عهد الإمام الخميني دراسة في السياسة الداخلية(٢٥شباط ١٩٨٠-٢٢ حزيران ١٩٨١) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة بابل ، ٢٠١٥ .

٤. انتصار دوشي عبد الزهرة ، العلاقات السعودية – الإيرانية(١٩٩٠-٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤.

٥. ايلاف عبد الحسن عبد الله ، ابو الحسن بني صدر ودوره في السياسة الايرانية (١٩٣٣-١٩٨١)، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦.

٦. ثائر صاحب شندل الحسيني ، الموقف الدولي من الحرب العراقيةالايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤.

٧. جاسم محمد هايس ، حكومة بازركان دراسة في التطورات السياسة الداخلية في ايران ١٩٧٩، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ،٢٠٠٠.

٨. حازم كاظم طاهر، جعفر شريف امامي ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٧٨، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٦.

٩. حسين عبد الحسن حسين ، السافاك و نشاطه في إيران١٩٥٧- ١٩٧٩، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانساية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣.

١٠. حسين عبد زاير الجوراني، التطورات الاقتصادية في ايران (١٩٦٠-١٩٧٩)، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥.

١١. حسن كريم حمود ، محمد رضابهلوي ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي للدراسات العليا، جامعة الدول العربية ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

١٢. حنان محمود عبد الرحيم نادر ، العلاقات السياسية الباكستانية - الايرانية (١٩٧٣-١٩٨٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة سامراء ، ٢٠٢١ .

١٣. زينب صبري مهدي ، ازمة الرهائن في ايران ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦ .

١٤. زينب فليح الموسوي ، الاوضاع الاقتصادية في ايران (١٩٤٥-١٩٥٣) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢.

١٥. سحر عبد السلام مهدي، لسياسة السوفيتية اتجاه باكستان (١٩٧٢ – ١٩٩١) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢١.

١٦. صادق حنتوش ناصر ، السياسة الخارجية الايرانية (١٩٧٩-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣.

١٧. صفاء محمد عبد ساجت ، العلاقات الايرانية الاماراتية (١٩٧١-١٩٩٧) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٨.

١٨. عباس علي جمعة الازيرجاوي، الدور السياسي للبازار في الإحداث الداخلية الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، ٢٠١٩.

١٩. عبدالخالق كريم صكر الغريباوي ، إيران في عهد حكومة منوجهر إقبال، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٦ .

٢٠. علياء سعيد ابراهيم ، علاقة إيران بدول المغرب العربي(١٩٦٣-١٩٨٩) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨.

٢١. غانم باصر حسين البديري ،الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في ايران (١٩٦٣-١٩٧٩) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٦.

٢٢. فاضل عبدالرحيم عبدالكريم الأسدي، العلاقات الايرانية-السورية(١٩٧٩-١٩٨٨) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠١٣

٢٣. قصي محمود راضي ، السياسة الايرانية اتجاه مصر(١٩٧٠-١٩٨٩) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ .

٢٤. لمياء مالك عبد الكريم الشمري ، حافظ الاسد ودوره العسكري والسياسي في سوريا (١٩٧٠-١٩٨٥) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠١٩ .

٢٥. لقمان عبد الله محمد ، الجبهة الوطنية ودورها السياسة الايرانية (١٩٤٩-١٩٧٩) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨.

٢٦. ليث عبد علي ناموس الاسدي ، شركة النفط الانكلو فارسية (١٩٠٩-١٩٣٥) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠٢٠.

٢٧. ماجد مطر عباس ، الحركة الطلابية في ايران ١٩٤١-١٩٧٩، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ،٢٠١٥ .

٢٨. محمد رسن السلطاني ، اسرة ال الصدر في العراق (١٩٢١-١٩٩٩) ، اطروحة دكتوراه ،كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٠ .

٢٩. مرتضى عبد الحسين القطراني ، شابور بختيار(١٩١٤-١٩٧٩) دراسة تاريخية سياسية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢.

٣٠. مروة علوان الفتلاوي ، السياسة الخارجية الايرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩-٢٠١١) البحرين وقطر نموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ٢٠١٣.

٣١. منهل الهام عقراوي ، العلاقات التركية الايرانية (١٩٧٩-١٩٨٩) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨.

٣٢. مهدي فليح ناصر الصافي ، ايران دراسة في الجغرافية السياسية ،رسالة ماجستير في الجغرافية السياسية، كلية الآداب ، قسم جغرافية البشرية ، جامعة البصرة ،٢٠٠٠.

٣٣. مهند عبدالعزيز عيسى ، سياسة ايران الخارجية في عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، د.ت.

٣٤. ثامر مكي علي الشمري ، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.

٣٥. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني، رسالة ماجستير ، كلية ادارة واقتصاد ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠.

٣٦. هشام رزاق الجبوري ، روح الله الخميني ونشاطه السياسي حتى عام ١٩٧٩ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧.

٣٧. وفاء عبد المهدي الشمري ، التطورات السياسية في ايران (١٩٦٤-١٩٧٩) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة المستنصرية ،٢٠٠٦.

٣٨. وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومقومات نشؤها (١٩٧٩ – ١٩٨٠) " دراسة تاريخية "، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة المستنصرية ، ٢٠١٥.

٣٩. نعيم جاسم محمد ، الاوضاع الاقتصادية في ايران(١٩٢٥-١٩٤١) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢.

٤٠. نعيم جاسم محمد ، ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا (١٩٦٥-١٩٧٧) دراسة في تطور السياسة الداخلية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة .

ب-الرسائل الفارسية :

١. افشين حيدر بور، بررسى وتعيين عوامل مؤثر بر عرضه وتقاضاى نيرو كار در بخشهاى مختلف اقتصاد ايران . بايان نامه جهت اخذ درجه كارشناسى ارشد علوم اقتصادى ، دانشكده تحصيلات تكميلى ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ، ١٣٨٢ش.

٢. باقر حيدر قلى زاده ، بررسى استراتزى جانشين واردات به عنوان استراتزى غالب در توسعه اقتصاد ايران وعلت تغيير ان به توسعه صادرات ، بايان نامه براى در يافت ذرجه كارشناسى ارشد ، دانشكده اقتصاد وحسابدارىاقتصاد ، دانشكاه ازاد اسلامى ، تهران ، ١٣٨٥ش.

٣. بيفان كاظمى ، ، بررسى وتحليل جايكاه ترانزيت در صنعت حمل ونقل واقتصاد كشور در طول برنامه بنج ساله اول ودوم بعد از انقلاب اسلامى ، بايان نامه

کارشناسة ارشد رشته علوم اقتصادی ، دانشکده اقتصاد وحسابداری ، دانشگاه ازاد اسلامی ، تهران ، ۱۳۷۹ش .

٤. حمیده مرابو الحسنی ، ارزیابی وتحلیل نحو دستیابی به خود کفایی کندم در ایران بعد از انقلاب اسلامی، بایان نامة برای در یافت درجه کارشناسی ارشد کرایش علوم اقتصادی ، دانشکده اقتصاد وحسابداری کروه اقتصاد ، دانشگاه ازاد اسلامی ، تهران ، ١٣٨٤ش.

٥. ساسان ارجمندی ، اثر عملکرد مالی دولتهای بعداز انقلاب بر تغییرات ارزش پول داخلی ایران(طی سالهای(١٣٨٧-١٣٥٧) ، پایان نامه برای دریافت مدرک کارشناسی ارشد رشته علوم اقتصادی ، دانشکده علوم اجتماعی و اقتصادی ، دانشگاه پیام نور، تهران ، ۱۳۸۹ش.

٦. سجاد طرهانی ، تأثیر هزینه‌های دولت بر مصرف و سرمایه‌گذاری بخش خصوصی ایران به روش خودرگرسیون برداری (VAR) پس از انقلاب اسلامی ، دانشگاه پیام نور دانشکده مدیریت و حسابداری پایان نامه براي دریافت مدرک کارشناسي ارشد رشته علوم اقتصادي گروه اقتصاد، تهران ، ۱۳۹۲ش.

٧. عطا الله صادقی ، بحران بیکاری وتحقیق در علل رکود یاکم کاری کار کاههای تولیدی شهرتهران در دوران انتقالی از نظام بادشاهی به جمهوری اسلامی ، بایان نامه دوره فوق لیسانس رشته مدیریت بازرکان ، دانشکاه ملی ایران مجتمع علوم مالی ومالیاتی، تهران ، ۱۳۵۹ش.

٨. علی عسگري ، بررسي نقش و اثرات صندو قهاي قر ضالحسنه در سيستم پولي و بانكي كشو ، پايان نامه كارشناسي ارشد، دانشكده اقتصاد دانشگاه ، تهران، ١٣٦٩ش.

٩. غلام رضا لطفی ، دلایل خروج سمایه از ایران به امارات عربی متحده تأثیر ان بر اقتصاد جمهوری اسلامی ایران ، بایان نامه برای اخذ درجه کارشناسی ارشد در رشته مطالعات منطقه ای ، مرکز تحصیلات تکمیلی دانشکده علوم سیاسی ، دانشکاه ازاد اسلامی ، تهران ، ١٣٨٤ش.

١٠. متین غفاریان ، بازار و دول ، پایان نامه کارشناسي ارشد جامعه شناسي، دانشکده علوم اجتماعي، دانشگاه تهران ، ١٣٨٨ش.

١١. مریم خلیلی عراقی ، بررسی تأثیر سرمایه کذاری خصوصی ودولتی بر رشد صنعتی در اقتصاد ایران ، بایان نامه کارشناسی ارشد رشته مدیریت بازرکانی ، واحد علوم وتحقیقات ، دانشکاه ازاد اسلامی ، تهران، ١٣٧٩ش.

١٢. مهدی امورناك ، بررسی رابطه میان استقلال بانك مرکزی وکنترل حجم بول در اقتصاد ایران طی دوره بس از انقلاب ، بایان نامه برای در یافت درجه کارشناسی ارشد ، دانشکده اقتصاد وحسا بداری کروة علوم اقتصادی ، دانشکاه ازاد اسلامی ،تهران، تابستان ١٣٨٥ش.

١٣. موسی لطفی ، بررسی کارایی سیاستهای بولی بانك مرکزی در دورة ١٣٧٨-١٣٥٧ ، جهن در یافت درجه کارشناسی ارشد در رشته علوم اقتصادی ، دانشکده اقتصاد وحسابداری ، دانشکاه ازاد اسلامی ،تهران ، ١٣٨٠ش.

١٤. نادر سهرابی ام اباد ، بررسی نقش سرمایه کذاری دولت در رشد بخش کشاورزی طی برنامه های عمرانی توسعه اقتصادی اجتماعی وفرهنکی جمهوری اسلامی ایران ، بایان نامه جهت در یافت درجه کارشناسی ارشد کرایش علوم اقتصادی ، دانشکده اقتصاد وحسابداری –کروه اقتصاد ، دانشکاه ازاد اسلامی ، تهران ، ١٣٨٥ش.

رابعا : الكتب

أ- الكتب العربية والمترجمة

١. احمد مهابة ، ايران بين التاج والعمامة ، دار الحرية ، د.م ، ١٩٨٩ .

٢. اروند ابراهيميان ، تاريخ ايران الحديثة ، ترجمة مجدي صبحي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ٢٠١٤ .

٣. امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين الثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، د.ت .

٤. اندرو ويتلي ، مدخل جمهورية ايران الاسلامية الى سياسة اقتصادية، ترجمة امين سلام، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، سلسلة ايران والخليج العربي (١٨) ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣.

٥. اواليلى بساران ، الثورة الاسلامية والاقتصاد صراع النخب حول الاستقلال الاقتصاد الايراني ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ٢٠١٣ .

٦. بشير زين العابدين ، الجيش والسياسة في سوريا ، دار الجابية ، د.م، ٢٠٠٨.

٧. تييري كوفيل ، ايران الثورة الخفية ، ترجمة خليل احمد خليل ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٨.

٨. حسين كريم حمود ووفاء عبد المهدي الشمري ، رجالات الثورة الاسلامية في ايران ، النبراس للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٩.

٩. دونالد ولبر ، ايران ماضيها وحاضرها ، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ١٩٨٥.

١٠. ذيبان الشمري ، ايران بين طغيان الشاه ودموية الخميني ، مؤسسة اللغة والصحافة ، د،م ، ١٩٨٣ .

١١. طارق رضوان ، ايران (الشعب والدولة) تاريخ من الغموض ، ج١ ، دار هلا للنشر والتوزيع، مصر،٢٠١٦ .

١٢. طارق رضوان ، ايران الوجه الاخر (النزاعات الداخلية وجيرانها) ، ج٢ ، دار هلا للنشر والتوزيع ، مصر، ٢٠١٦.
١٣. طلال مجذوب ، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية (١٩٠٦-١٩٧٩) ، دار ابن رشد للطباعة والنشر، د.ت.
١٤. غلام رضا نجاتى ، التاريخ الايراني المعاصر ايران في العصر البهلوي ، ترجمة عبد الرحيم الحمراني ، دار الكتاب الاسلامي ، قم ، ٢٠٠٨ .
١٥. ماجد بن عبد الله المنيف ، منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، منشورات مكتبة عين الجامعة، السعودية ، د،ت .
١٦. مجموعة مؤلفين، ايران والعرب ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ .
١٧. محمد صادق اسماعيل، محمد صادق اسماعيل ، ايران الى اين ؟ من الشاه الى نجاد ، دار العربي للنشر والتوزيع ، د.م ، د.ت .
١٨. مهدي شحادة وجواد بشارة ، تحديات العقيدة والثورة ، دار بلال للنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ .
١٩. ممدوح عبد المنعم ، ايران لماذا؟ نوم الذئاب، د.م ، د.ت.
٢٠. ميثم موسائي ، اهداف النظام الاقتصادي من منظار الخميني ، منشورات مؤسسة تنظيم ونشر اثار الامام الخميني ، ٢٠١٨ .
٢١. نبيل جعفر عبد الرضا ، دراسات في الاقتصاد الايراني ، مؤسسة وارث ، البصرة ،٢٠٠٨ ، ص٨
٢٢. هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية (١٩٧١-١٩٩٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
٢٣. واليلى بساران ، الثورة الاسلامية والاقتصاد (صراع النخب حول الاستقلال الاقتصادي الايراني) ، ترجمة : مجدي صبحي ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٢.

٢٤. وليد عبد الناصر، ايران دراسة في الثورة والدولة، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧.

ب-الكتب باللغة الفارسية

١. ابراهيم رزاقى ، اقتصاد ايران ، مؤسسة مطالعات وبزوهشهاى بازركانى،بي.جا ١٣٧١ش.

٢. احمدى امويى ، اقتصاد سياسي جمهورى اسلانى ، مجموعه كفتكوها كام نو، بي.جا ،١٣٨٢ش.

٣. اسد الله افشار ،از جهاد اقتصادي تا اقتصاد مقاومة ، سفير اردهال ، تهران، ١٣٩٣ش.

٤. ايرج ذوقى ، نفت ايران مسايل سياسي واقتصادى ، نشر دانش برور ، تهران، ١٣٨٧ش.

٥. جان فورن ، تاريخ تحولات اجتماعى ايرام از صفوية تا سالهاى بس از انقلاب اسلامى ، ترجمة : احمد تدين ، مؤسسة خدمات فرهنكى رسا ، تهران ، ١٣٨٩.

٦. جرالد مير، مباحث اساسى اقتصاد توسعه ، ترجمه غلامرضا ازاد ، مؤسسه نشرنى ، تهران ،١٣٨٧ش.

٧. جلال دهقاني فيروز ابادى ، سياست خارجى جمهوري اسلامي ايران ، سازمان ومطالعة وتدوين كتب علوم انسانى دانشكاها ، تهران ، ١٣٨٩ش.

٨. حسن عظيمى ، مدار هاى توسعه نيافتكى در اقتصاد ايران ، مؤسسه نشرنى ، تهران ، ١٣٩٣ش.

٩. حسين صادقى وعلى قنبرى ، تحولات اقتصادى ايران ، سازمان مطالعة وتدوين كتب انسانى ، تهران ، ١٣٨٨ش.

١٠. حمد راسخى لنكرودى، تاريخ نفت ايران ، انتشارات اطلاعات ،١٣٨٤.

١١. حميد ابريشمی ، اقتصاد ايران ، شركت انتشارات علمی وفرهنكی ، تهران ، ١٣٩٣ش.

١٢. ربيعی رودسری ، بانك وبانكداری در ايران ، انتشارات دفتر بزوهش های فرهنكی ، تهران ، ١٣٨٢ش.

١٣. رضا زنده كل ومصطفی افشاری ، مجموعة قوانين ومقرات اراضی واملاك ومنابع طبيعي ، انتشارات جتر دانش، تهران ،١٣٩٤ش.

١٤. سعيد قاسمي نجاد ، توسعه وتضاد انقلاب اسلامی ومسائل اجتماعی ايران ، شركت سامی انتشار، تهران ، ١٣٩٥ش.

١٥. عباس شاكری ، مقدمه ای بر اقتصاد ايران ، انتشارات رافع ، تهران ، ١٣٩٥ش.

١٦. عقيق بور، نقش بازار و بازاري در انقلاب اسلام ، بدون انتشارات، تهران، ١٣٨٥ش.

١٧. فرامرز رفيع بور، توسعه اقتصاد در ايران ،شركت سهامی انتشار، تهران، ١٣٩٦ش.

١٨. قاسم فرح اللهی، انقلاب اسلامی ايران وجالش هاي اقتصادی وسياسی وفرهنكی، اموزش وسنجش ، تهران ، ١٣٨٨ش.

١٩. كروه علمی موسسه اموزش عالی ازاد جتر دانش ، قانون اساسی جمهوری اسلامی ايران ، انتشارات جتر دانش ، تهران ، ١٣٩٢ش.

٢٠. كروه مهندسی خرد ، داستان توسعه در ايران ، انتشارات لوح فكر ، تهران ،١٣٩٩ ش.

٢١. محسن مدير شانه جی ، سياست خارجی ايران ٠١٣٨٤-١٣٥٧) ، نشر ناه معاصر ، تهران ، ١٣٩٢ش.

٢٢. محسن ملك افضلی اردكانی ، مختصر حقوق اساسی واشنايی با قانون اساسی جمهوري اسلامی ايران ، دفتر نشر معارف ، قم ،١٣٩١ش.

٢٣. محمد ابراهيم اقا بابايی وكروة مؤلفين ، تورم در اقتصاد ايران ، مركز بزوهشی اموزشی كوثر ، تهران ، ١٣٩٠ش.

٢٤. محمد رحمان زاده هروی ، نكاهی به اقتصاد سياسي ايران از دهه ١٣٤٠-١٣٩٥ ، نشر اختران ، تهران ، ١٣٩٦ش.

٢٥. محمد شفيعی فر ، انقلاب اسلامي ماهيت زمينه ها وبيامدها ، دفتر نشر معارف ، قم ، ١٣٩١ ش.

٢٦. محمود طلوعی ، تاريخ برماجری ای روابط ايران امريكا ، نشر علم ، تهران ١٣٨٤ش.

٢٧. مسعود نيلی وديكاران ، اقتصاد ايران جكونكی كذر از ابر جالش ها ، جلد اول ، مؤسسة عالی اموزش وبزوهش مديريت وبرنامه ريزی ، تهران ، ١٣٩٧ش.

٢٨. معظم رهبری ، اقتصاد مقاومتی سكوی بيشرفت عدالت ، مؤسسة فرهنكی خاكريز ايمان واندیشه ، قم ، ١٣٩٣ش.

٢٩. منوجهر محمدی ، انقلاب اسلامی زمينه ها وبيامدها ، دفتر نشر معارف ، تهران ، ١٣٩٨ش.

٣٠. مهدی ابراهيمی ، ريشه های فرهنكی انقلاب اسلامي ، انتشارات تهذيب ، قم ، ١٣٧٨ش.

٣١. موسی غنی نزاد، اقتصاد ودولت در ايران ،انتشارات دنيای اقتصاد، تهران ١٣٩٥ش.

٣٢. ناصر كاتوزيان ، كامی به سوی عدالت ، انتشارات دانشكاه تهران،١٣٧٨ش.

ب-الكتب باللغة الانكليزية

2- Suzanne Maloney,Iran s political Economy Singe The Revolution ,Cambridge E S University Press, Washington .2015

ث- الكتب باللغة التركية

1 - Ömer Faruk GÖRÇÜN , Türk-İran İlişkileri 1979-1987 Üniversitesi'nde yayınlanmamış yüksek lisans tezi, Ankara ,2009

خامسا: البحوث والدراسات

أ- البحوث العربية

١. احمد شمس الدين ليلة ، دراسة في نهضة اقتصاد الايرانية دراسة المسببات الهيكلية للاخفاق ، منشورات المعهد الدولي للدراسات الانسانية ، الرياض ، ٢٠٢٠.

٢. ادارة البحوث والدراسات ، القوى الداخلية في المجتمع الايراني القوى الاقتصادية ، المعهد المصري للدراسات والسياسية الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٥.

٣. ثورة مجيد العبيدي ، الاصلاح الزراعي في ايران ، دراسات ايرانية اجتماعية واقتصادية واعلامية ، ج٢ ، مركز دراسات العالم الثالث في جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .

٤. جواد كاظم حميد ، التنمية الاقتصادية في الرؤى الاسلامية مع اشارة الى تجربة الجمهورية الاسلامية في ايران ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (١٠-١١) ، جامعة البصرة ،د.ت.

٥. حسن احمد العمري ، القرار السياسي في ايران بين الثورة والدولة ، بحث منشور في مركز الجزيرة للدراسات ، د.م ، ٢٠١٣ .
٦. حسن صغير حزيم ، العلاقات الاقتصادية البريطانية الايرانية ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بغداد، العدد ١٠٠، المجلد ٢٤ ، ٢٠١٨ .
٧. حسين علي عويش ، العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٢ ، واسط ، ٢٠١٦.
٨. حيدرعلي خلف العكيلي ، السياسة الامريكية اتجاه ايران في ظل حكومة شابور بختيار (١كانون الثاني – ١١ شباط ١٩٧٩) ، مجلة كلية التربية ، ذي قار ، العد ١٩ ، نيسان٢٠١٥.
٩. قحطان احمد فرهود ، العلاقات الكويتية الايرانية (١٩٦١-١٩٩٠) دراسة تاريخية ،بحث منشور في مجلة كلية التربية ، جامعة ديالى ،د.ت.
١٠. ماهر بن عبد الغني بن محمود الحربي ، احكام الثمن في الشفعة في الفقه الاسلامي ، مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، العدد ٣٦، د.م، ٢٠١٢.
١١. محمد احمد المقداد ، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقات الايرانية العربية نموذجا، مجلة الدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٢ ، المجلد ٤٠ ، د.م ،٢٠١٣.
١٢. محمد رسن السلطاني ، موقف المرجعية الدينية في ايران من التطورات الداخلية (١٩٦٢-١٩٦٤)، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد ٢٠ ،د.م ، نيسان ٢٠١٥.
١٣. نبيل جعفر عبد الرضا ، اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد ٥ ،جامعة البصرة ، د.ت.

١٤. وداد جابر غازي ، التجربة الاصلاحية في ايران في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي انموذجا ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٣، الجامعة المستنصرية ، د.ت، العدد ٤٣ .

١٥. وسن هادي فيحان ، اثر المتغيرات العالمية لاسعار النفط على النمو الاقتصادي في ايران للمدة (١٩٧٩ -٢٠٠١) ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد(١٠-١١) ، جامعة البصرة ، د.ت.

١٦. نعيم جاسم محمد ،اوضاع الطبقة العاملة في ايران في عهد محمد رضا شاه بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) ، مجلة اوروك للابحاث الانسانية ، العدد الثاني ، المجلد الرابع ، كلية التربية ، جامعة المثنى، ايار ٢٠١١.

ب- البحوث والدراسات باللغة الفارسية

١. امنه شهيدى وكاظم ياورى ، توسعه مالى موجودى سرمايه سرمايهكذارى خارجي ورشد اقتصادى در ايران ، مجله علوم اقتصادى دانشكاه ، شمارة دوم ، بهار ١٣٩٣ش.

٢. على محمد حاضرى ومهدى حسين زاده فرمى ،نقش سياسى بازار تحليل تحولات دهه اول جمهورى اسلامى ايران ، دانش سياسي، شمارة اول ، تهران ، سال هفتم تابستان ١٣٩٠ش.

٣. محمد اسماعيل اعزازى محمد فرخى ، بررسى نقش واكذارى هاى دولتى در افزايش سود اورى وبازدهى انها ، بزوهش هاى مديريت عمومى ، شمارة جهارم ، تهران، سال باييز ١٣٩٠.

٤. محمد حسين شريف زادكان وهمايون نورايى ، بررسى تحولات صنعت وتوسعه صنعتى در ايران به منظور اسيب شناسى توسعه صنعتى ايران ، بزوهش نامه تاريخ اجتماعى اقتصادى، بزوهشكاه علوم انسانى ومطالعات فرهنكى ، سال جهارم ، شماره اول ، تابستان ١٣٩٤

سادسا : الموسوعات

١. حسين كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي ، المجلد الرابع ، دار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

٢. عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج ٣ ، بيروت ، د.ت .

٣. محمد وصفي ابو مغلي ، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة ، منشورات منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ،١٩٨٣ .

سابعا : الصحف الفارسية

١. اطلاعات، تهران ، شمارة ١٨٤٤٨، ١٣٦٧ش.

٢. جمهورى اسلامى ، تهران ، شمارة (٣١١٢) ، شنبه اول اسفند ١٣٦٨ش.

٣. جمهورى اسلامى، شمارة ٣١١٢ ، شنبه اول اسفند ١٣٦٨ش.

٤. ديبلمات، تهران ، شمارة بنجم دوره جديدة ، جهار شنبه سيزدهم ديماه ١٣٥٧ ش.

٥. كيهان سال ، بنجشنبه ٧ شهريور١٣٦٥ش.

٦. كيهان سال ، جهار شنبه ١٣ اذر١٣٦٩ش.

٧. كيهان سال ، جهار شنبه ١٣ زوئن ١٣٦٩ش.

٨. كيهان سال ، شمارة دوم ، جلد اول ، ١٣٦٥-١٣٦٦ش.

٩. كيهان سال ، شمارة دوم ، جلد اول ، تهران ، ١٣٦٥-١٣٦٦ش.

١٠. كيهان سال، جهار ١٢ تير ١٣٦٢ش.

١١. كيهان سال، قسمت(٥,٨,٧) ،جلد اول ، تهران ،١٣٦٤-١٣٦٦ش.

ثامنا : المواقع الالكترونية

١-شبكة المعلومات الدولية، الأنترنيت، الموقع، حسن غفوري فرد- ويكى بديا، دانشنامه ازاد،wiki<http://fa.m.wikipedia>org .

٢-شبكة المعلومات الدولية، الأنترنيت، الموقع، https://www.google.com/url

Abstract

The Islamic Revolution of 1979 introduced a new political, economic and social system in the country to the extent that historians considered it a separating period from its predecessor, the rooted monarchy era for centuries in Persia. Under this regime, Khomeini called for achieving economic independence by relying on self-resources without relying on the West or cooperating with them and resisting them, rejecting their values and ideas, and limiting the entry of foreign capital that exploits the country's wealth, based on the negative experiences that the country went through with foreign companies because of its monopoly on Iran's wealth, and this is what Shah Mohammad Reza pushed to end foreign companies' control of oil extraction and marketing in 1973.

Achieving a policy of self-sufficiency is not possible in the Iranian economy, which is a rentier economy that depends on oil to achieve revenues and financial revenues due to the link between Iranian oil and its impact on global oil markets. It is not possible to achieve realistic self-sufficiency in light of this situation, but it can be achieved in some other primary resources such as wheat and other main foodstuffs, and this is what the Islamic Republic achieved during the war so that the bulk of the oil revenues remained in importing weapons to finance the war, while the other part was spent on extraction and refining Selling oil and financing projects that produce basic foodstuffs, such as activating the role of meat and poultry companies, food packaging companies, spice and spice

products, and financing Iranian silk production companies and textile and carpet companies, which are the basis for Iranian exports.

The state dominated the institutions and companies of the private sector and the latter almost disappeared completely during the eighties, as it dominated (80%) of the economy through state-owned companies, which contribute 70% of the added value in the industrial sector. The government provided legal protection for these companies and granted bank loans at lower prices The market, and imposed a complex system of customs on imports similar to local products while preventing the entry of similar goods imported into the country to protect the national economy after Iran was a market for foreign goods.

Ideological differences arose in the early days of Khomeini's rule between the civil liberal movement led by Prime Minister Mehdi Bazargan and the hard-line religious movement represented by Ruhollah Khomeini and the clergy over the economic policy supposed to be followed after the revolution. To isolation, his orientations were rejected because they contradicted the economic principles brought by Ruhollah Khomeini, which called for economic isolation and non-dealing with the West. The dispute eventually led to Bazargan's resignation in November 1979.

The state directed its natural and human resources to finance the needs of the Iran-Iraq war (1980-1988), when Ruhollah Khomeini established the Supreme Economic Council and the Council of the Ministry of Agriculture to supply local markets with agricultural and

animal products to break dependence and achieve self-sufficiency during and after the war. Since their establishment, these two councils have continued to operate the units Agricultural and livestock from the Karaj region to Qazvin for this purpose, as the two mentioned councils supervised the establishment of the Council of Responsible Companies to achieve a policy of self-sufficiency.

The Iran-Iraq war caused great damage to the Iranian economy, represented in the destruction of facilities, buildings, machines and human capabilities represented in manpower and capital reserves, changing the quality and quantity of goods and damage to military equipment. Military spending is approximately (4,30811) billion of government resources and foreign exchange, which is reflected in the national production in all economic sectors.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Human Sciences
Department of History

Economic conditions in Iran (1979-1989)

Thesis submitted by the student
Hajar Khader Muhammad

To the Council of the College of Education for Human Sciences / University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a doctorate in contemporary history

Supervised by
Prof.Dr Naeem Jassim Muhammad Al-Dulaimi

2022A.D **1443A.H**